أثر وقوفات التجويد على التفسير دراسة قرآنيّة استقرائيّة تحليليّة

Abdulrahman Badr Saber AL–RIFAIE

2022

رسالة ماجستير

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI

أثر وقوفات التجويد على التفسير دراسة قرآنيّة استقرائيّة تحليليّة

Abdulrahman Badr Saber AL–RIFAIE

بحث أُعدّ لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI

كارابوك

أيلول/2022

المحتويات

المحتويات 1

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية) 5

صفحة الحكم على الرسالة..... 6

DOĞRULUK BEYANI..... 7

تعهد المصداقية 8

الإهداء 9

شكر وتقدير 10

مقدمة..... 11

ملخّص الرسالة باللغة العربية..... 12

ÖZET..... 13

ABSTRACT..... 14

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ..... 15

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية) 16

ARCHIVE RECORD INFORMATION..... 17

الاختصارات..... 18

موضوع البحث 19

أهداف البحث وأهميته 19

منهج البحث 20

مشكلة البحث 21

الدراسات السابقة..... 21

تمهيد 23

الفصل الأوّل: تجويد القرآن 27
المبحث الأوّل: تعريف التجويد.....27
المطلب الأوّل: التجويد لغةً 27
المطلب الثاني: التجويد اصطلاحًا.....28
المبحث الثاني: أنواع التجويد.....30
المطلب الأوّل: التحقيق.....30
المطلب الثاني: الترتيل.....31
المطلب الثالث: الحدر 32
المطلب الرابع: التدوير 33
المبحث الثالث: أحكام التجويد المتعلّقة بالوقف 34
المطلب الأوّل: الوقف 34
المطلب الثاني: السكت.....45
المطلب الثالث: القطع.....48
المطلب الرابع: الوقف والابتداء 49
الفصل الثاني: التفسير والتأويل وأشهر علماء الوقف والابتداء.....54
المبحث الأوّل: التفسير والتأويل.....54
المطلب الأوّل: التفسير والتأويل لغةً واصطلاحًا.....54
المطلب الثاني: الفرق بين التفسير والتأويل.....57
القول الأوّل في الفرق بين التفسير والتأويل.....57
القول الثاني في الفرق بين التفسير والتأويل 58
القول الثالث في الفرق بين التفسير والتأويل.....58
القول الرابع في الفرق بين التفسير والتأويل 58
القول الخامس في الفرق بين التفسير والتأويل.....58

القول السادس في الفرق بين التفسير والتأويل.....59
المطلب الثالث: آثار التفسير والتأويل على الحركة العلمية في الأمّة.....59
المبحث الثاني: أسباب الاختلاف في تفسير القرآن الكريم ولغتهِ.....63
أوّلًا: الاختلاف لاختلاف الوقوفات.....64
ثانيًا: الاختلاف لاختلاف معاني الكلمات.....64
ثالثًا: الاختلاف لاختلاف عائديّة الضمير.....65
رابعًا: الاختلاف لاحتمال اللفظ للحقيقة والمجاز.....66
خامسًا: الاختلاف لاختلاف القراءات أو الروايات القرآنيّة.....66
سادسًا: الاختلاف بسبب بناء الفعل للمجهول.....67
سابعًا: الاختلاف بسبب الحذف.....67
المبحث الثالث: أشهر علماء الوقف والابتداء.....68
المطلب الأول: الإمام السجاوندي ومنهجه في الوقف والابتداء.....68
المطلب الثاني: الإمام الهبطي ومنهجه في الوقف والابتداء.....77
الفصل الثالث: أثر الوقوفات على توجيه التفسير.....89
المبحث الأوّل: آيات بوقفين أحدهما ممنوع.....89
المطلب الأوّل: وقوفات ممنوعة لأسباب عقديّة.....89
المثال الأول.....90
المثال الثاني.....90
المثال الثالث.....91
المثال الرابع.....92
المثال الخامس.....92
المطلب الثاني: وقوفات ممنوعة لأسباب أخرى.....93
المبحث الثاني: الوقوفات بين التكلّف والقبول.....97

المطلب الأوّل: آيات بوقفين أحدهما فيه تكلّف 97
المثال الأول..... 97
المثال الثاني..... 98
المثال الثالث..... 99
المثال الرابع..... 100
المطلب الثاني: آيات بوقفين مقبولين 101
الخاتمة 155
النتائج 156
المصادر والمراجع 159
السيرة الذاتيه 175

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Abdulrahman Badr Saber AL-RIFAIE tarafından hazırlanan "TECVİD VAKIFLARININ YORUMA YÖN VERME ÜZERİNDEKİ ETKİSİ, TÜMEVARIMCI VE ANALİTİK BİR KUR'AN ÇALIŞMASI" başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI .....

Tez Danışmanı, Temel İslami Bilimler

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Temel İslami Bilimlernda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 28.10.2022

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Hossam Moussa M. SHOUSHA (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Ali Ali Gobaili SAGED (MAÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Doç. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب: عبد الرحمن بدر صابر الرفاعي، بعنوان " أثر وقوفات التجويد على التفسير دراسة قرآنيّة استقرائيّة تحليليّة" في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI .....

مشرف الرسالة، العلوم الإسلامية الاساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

202./10/28

التوقيع **أعضاء لجنة المناقشة**

رئيس اللجنة: Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI (KBÜ) .....

عضواً: Dr. Öğr. Üyesi Hossam Moussa M. SHOUSHA (KBÜ) .....

عضواً: Dr. Öğr. Üyesi Ali Ali Gobaili SAGED (MAÜ) .....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الاساسية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Doç. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Abdulrahman Badr Saber AL-RIFAIE

İmza :

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

أثر وقوفات التجويد على التفسير دراسة قرآنيّة استقرائيّة تحليليّة"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد.

اسم الطالب: عبد الرحمن بدر صابر الرفاعي

التوقيع:.....

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم...

إلى والديَّ ووالدتي قرة عيناي اللذان شجعاني وكانا عوناً لي، وظللاني برعايتهم وعنايتهم، وأكرماني بأسمى ماتجود به النفوس من سخاءٍ، والى جميع أهلي.

إلى أساتذتي مشايخي الكرام اسأل الله عز وجل أن يرحم المتوفى منهم وأن يطيل عمر المتبقي منهم بالخير...

إلى كل من علمني حرفاً، وكان سبباً في وصولي إلى هذا المقام العلمي...

إلى المشرف على رسالتي أستاذي د. محمّد أمين حسيني...

إلى أستاذي د. داود أحمد الشجيري...

إلى الإخوة الذين مدّوا إليّ يد العون...

إلى كلّ أقاربي، وأصدقائي، وأحبابي...

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا الجهد عرفانًا بالفضل والجميل.

شكر وتقدير

قال الله ﷻ: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: 13].

وقال: ﴿وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ﴾ [لقمان: 12].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبيّ ﷺ: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله ﷻ)

[مسند أحمد: 472/12 حديث رقم: 7504]

وعليه لا بدّ أن نشكر الله ﷻ على فضله ومنّته ونعمته، ثمّ لكي نكون من القليل الشكور لا بدّ أن نشكر الناس، ولذا أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كلّ من أعانني في إكمال هذه الرسالة من الأساتذة الأكارم في جامعة كاربوك، وخصوصًا الأستاذ المشرف على هذه الرسالة د. محمّد أمين حسيني، ومن الإخوة الأفاضل الذين بفضلهم ارتدت هذه الرسالة هذا الثوب القشيب، وكذلك أتقدّم بالشكر الجزيل إلى د. داود أحمد الشجيري الذي أسدى إليّ بعض التوجيهات، وتفضّل مشكورًا بتصحيحها وتنقيحها لغة وإملاء.

ولا أنسى أن أشكر أستاذي مزهر عبد الهادي عبد الله المشهداني المدرّس في المدرسة الإسلاميّة، والذي كان له الفضل الكبير عليّ في إتمام دراستي العليا.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمّد النبيّ الأمين، وعلى آله وأصحابه، والتابعين، وبعد:

عند قراءة القرآن الكريم لا بدّ للقارئ من أن يقف وقفات خلال القراءة ليأخذ نفسًا، ومن المعلوم أنّ هذه الوقفات لها قواعدها، وأصولها، وأحكامها حتّى قال الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ: (الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف)، فهنالك وقوفات ممنوعة، وأخرى جائزة، أو مستحبّة، أو الوقوف عندها أولى، أو الوصل هو أولى، وهنالك آيات يجوز فيها الوقوف في مكانين، ولكن كلّ وقف منهما يعطي معنى غير المعنى الذي يعطيه الوقف الآخر، والباحث يريد أن يستقرئ القرآن الكريم آية آية ليستخرج كلّ هذه الآيات الكريمات التي تحتوي على وقفين اثنين محلّلًا ومبيّنا تأثيرات هذه الوقوفات على توجيه التفسير بدافع إظهار إعجاز القرآن في كثرة معانيه.

ملخّص الرسالة باللغة العربية

الرسالة وعنوانها (أثر وقوفات التجويد على التفسير دراسة قرآنيّة استقرائيّة تحليليّة) هي استقراء تحليليّ للقرآن الكريم لاستخراج الآيات التي تحتمل وقفين اثنين كلاهما مقبول سواء كان وقفًا تامًّا، أو كافيًا، أو حسنًا، وبيان تأثير هذه الوقوفات على توجيه التفسير، وتحليل هذه الآيات لغة، ونحوًا وبلاغة وتجويدًا، ومن ناحية التفسير وأسباب النزول، تتألف الرسالة من مقدّمة قصيرة، وثلاثة فصول؛ فأمّا الفصل الأوّل فيتعلّق بالتجويد، ويحوي ثلاثة مباحث، أوّلها في تعريف التجويد لغة واصطلاحًا من خلال مطلبين، وثانيها يبيّن أنواع التجويد الأربعة؛ التحقيق، والترتيل، والحدر، والتدوير من خلال أربعة مطالب، وثالثها يذكر من خلال أربعة مباحث أحكام التجويد المتعلّقة بالوقف، والسكت، والقطع، مع بيان الوقف والابتداء، فهذه الأحكام هي التي تتعلّق بموضوع الرسالة أكثر من غيرها، وأمّا الفصل الثاني فيتعلّق في التفسير والتأويل وأشهر علماء الوقف والابتداء، أوّلها في بيان معنى التفسير والتأويل في اللغة والاصطلاح، وفي بيان الفرق بين التأويل والتفسير، آثار التفسير والتأويل على الحركة العلمية في الأمّة، وثاننيها في بيان أسباب الاختلاف في التفسير، وثالثها في بيان أشهر علماء الوقف والابتداء وأمّا الفصل الثالث، ففيه بيان أثر الوقوفات على توجيه التفسير، ويتألّف من مبحثين؛ المبحث الأول يبيّن الوقوفات الممنوعة في بعض الآيات لأسباب بعضها يتعلّق بالعقيدة، وبعضها الآخر يتعلّق بغير العقيدة، والمبحث الثاني فيه مطلبان أحدهما يبيّن آيات فيها وقوفات فيها شيء من التكلّف، والآخر يذكر الوقوفات المقبولة التي لا تكلّف فيها، ولها تأثير على توجيه التفسير، وهو لبّ هذه الرسالة، وتنتهي الرسالة بالنتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحيه: التجويد، السكت، القطع، التفسير

ÖZET

Bu risale ve başlığı (Tecvid vakıflarının yoruma yön verme üzerindeki etkisi, tümevarımcı ve analitik bir Kur'an çalışması), her ikisi de kabul edilebilir olan iki vasfı taşıyan ayetleri çıkarmak için Kur'an'ın tümevarımsal ve analitik bir araştırmasıdır. tam, yeterli veya güzel bir vakftır. Ayetler, tefsir, vahiy sebepleri, el yazısı ve imlâ bakımından dil, dil bilgisi, şekil bilgisi, belagat ve üslûptur.

Tez kısa bir giriş ve üç bölümden oluşmaktadır:

Birinci bölüm ise tonlama ile ilgili olup, ilki iki talep üzerinden dilsel ve deyimsel olarak tonlamanın tanımında, ikincisi dört tonlama türünü gösteren üç bölümden oluşmaktadır; Soruşturma, entonasyon, hudur ve rotasyon olmak üzere dört talep üzerinden üçüncüsü vakfiye, susma ve kesme ile ilgili dört konu başlığı üzerinden vakfiye ve inisiyasyonun izahı ile zikredilmiştir.

İkinci bölüm ise Kur'an'ın tefsiri ve tefsiri ile ilgili olup, ilki tefsir ve tefsirin dil ve terminolojideki anlamını açıklığa kavuşturmak ve aradaki farkı açıklamak olmak üzere üç bölümden oluşmaktadır. tefsir ve tefsir, iki taleple, ikincisi ise üç tefsir okulunu, tefsir okulunu atasözüyle, tefsir okulunu kanaatle ve tefsir okulunu kanaatle açıklamaktır. ve üçüncüsü, yorumdaki farklılığın nedenlerini iki taleple açıklamaktır .İkinci bölüm tefsir ve tevil ile en ünlü vakf ve ibtida âlimlerini ele almakta ve üç konu içermektedir. Birincisi, tefsir ve tevil kelimelerinin dil ve terminolojideki anlamını, tefsir ile tevil arasındaki farkı, tefsir ve tevil'in toplumdaki bilimsel gelişim üzerindeki etkilerini açıklamaktır ve üç kısımdan oluşmaktadır. İkincisi tefsirdeki yorum farklılıklarının nedenlerini açıklar. Üçüncüsü ise en ünlü vakf ve ibtida âlimlerini iki kısımda açıklamaktadır

Üçüncü bölümde ise durakların yoruma yön verme üzerindeki etkisine ilişkin bir ifade yer almakta ve iki bölümden oluşmaktadır; Birinci konu, kimi ayetlerde, kimisi inançla, kimisi de inanç dışı nedenlerle yasaklanan durakları iki talep üzerinden göstermektedir. en önemli bulgular ve önerilerle birlikte.

Anahtar kelimeleri: tonlama sessizlik,kesme, yorumlama

ABSTRACT

This treatise and its title (The Impact of Tajweed stopping on Interpretation, a Qur'anic Inductive Analytical Study) is an inductive- analytical study of the Holy Qur'an to extract verses that curry two stopping, both of which are acceptable, whether it is a complete, sufficient, or good stopping. The verses are language, grammar, morphology, eloquence and intonation, in terms of interpretation, reasons for revelation, calligraphy and spelling.

The treatise contains of a short introduction and three chapters:

The first chapter is related to intonation, and it contains three sections, the first of which is on the definition of intonation linguistically and idiomatically throw two demands, and the second shows the four types of intonation; investigation recitation, hudur, and rotation through four demands, the third of which is mentioned through four topics of intonation rulings related to stopping, silence, and cutting, with a statement of stopping and initiation.

As for the second chapter, it is related to the interpretation and interpretation of Qur'an, and it contains three sections, the first of which is to explain the meaning of the interpretation and changing in language and terminology, and to explain the difference between interpretation and changing, through two demands, and the second is to explain the three schools of interpretation, the school of interpretation by the adage, the school of interpretation by opinion, and the school of interpretation with signs. The indicative interpretation through three demands, and the third in explaining the reasons for the difference in interpretation with two demands. The second part deals with tafsir and interpretation and the most famous wakf and ibtida scholars and includes three topics. The first one is to explain the meaning of the words tafsir and interpretation in language and terminology, the difference between tafsir and interpretation, the effects of tafsir and interpretation on scientific development in society and consists of three parts. . The second explains the reasons for the differences in interpretation in tafsir. The third one explains the most famous wakf and ibtida scholars in two parts.

As for the third chapter, it includes a statement of impact of the stops on directing the interpretation, and it consists of two sections; the first topic shows the forbidden stops in some verses there are stopping in which there no obligation, and the other mentions the acceptable stops that are not required in them, and they have an impact on directing interpretation something from which is the core of this message, and the message ends with the most important results and recommendations for reasons, some of which are related to belief, and others are related to other than belief, through two demands, and the second section has two demands, one of which shows verses in which.

Keywords: intonation, silence, cutting, interpretation.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	TECVİD VAKIFLARININ YORUMA YÖN VERME ÜZERİNDEKİ ETKİSİ, TÜMEVARIMCI VE ANALİTİK BİR KUR'AN ÇALIŞMASI
Tezin Yazarı	Abdulrahman Badr Saber AL-RIFAIE
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI
Tezin Derecesi	YÜKSEK LİSANS
Tezin Tarihi	28.10.2022
Tezin Alanı	Temel İslami Bilimler
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	175
Anahtar Kelimeler	tonlama, sessizlik, kesme, yorumlama

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

عنوان الرسالة	أثر وقوفات التجويد على التفسير دراسة قرآنيّة استقرائيّة تحليليّة
اسم الباحث	عبدالرحمن بدر صابر الرفاعي
اسم المشرف	د. محمد امين حسيني
المرحلة الدراسية	الماجستير
تاريخ الرسالة	2022/10/28
تخصص الرسالة	العلوم الإسلامية الاساسية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك- معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	175
الكلمات المفتاحية	التجويد، السكت، القطع، التفسير

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	THE IMPACT OF TAJWEED ENDOWMENTS ON INTERPRETATİON, A QUR'ANİC INDUCTİVE ANALYTİCAL STUDY
Author of the Thesis	Abdulrahman Badr Saber AL-RIFAIE
Advisor of the Thesis	Dr. Mohamed Amine HOCINI
Status of the Thesis	Master's
Date of the Thesis	28.10.2022
Field of the Thesis	Basic Islamic Sciences
Place of the Thesis	KBU/LEE
Total Page Number	175
Keywords	İntonation, silence, cutting, interpretation

الاختصارات

المختصرات	الكلمة
ﷻ	عز وجل
ﷺ	صلى الله عليه وسلم
عليه السلام	عليه السلام
رضي الله عنه	رضي الله عنه
ت	المتوفى
ج	جزء
د. م	دون مكان
د.ت	دون تاريخ للنشر
ص	صفحة
م	ميلادي
هـ	هجري
د. ط	دون طبعة

موضوع البحث

س1: ما التجويد؟! وما أنواعه؟! وما المقصود بالوقف، والسكت، والقطع التي تتعلّق كثيرًا بموضوع البحث؟!

س2: ما التفسير؟! وما التأويل؟! وما الفرق بينهما؟! وما هي أشهر مدارس التفسير؟! وما السبب في اختلاف المفسّرين للآية الواحدة؟! وهل للوقوفات تأثير على توجيه التفسير؟!

س3: هل هنالك وقوفات ممنوعة، وأخرى جائزة؟! وهل هنالك تكلّف في هذه الوقوفات؟! وما تأثيرات الوقوفات على توجيه التفسير؟!

أهداف البحث وأهميته

الهدف 1: التعرّف على التجويد، وأنواعه، والسكت، والوقف، والقطع بشكل مجمل، وبالقدر الذي يتعلّق بموضوع البحث.

الهدف 2: التعرّف على معنى التفسير والتأويل، والفرق بينهما، والتعرف على أشهر مدارس التفسير مع بيان الأسباب في اختلاف المفسّرين مع أنّهم يفسّرون كتابًا واحدًا منقولًا بالتواتر الضروري، ولم يحصل فيه خلاف ولا في حرف من حروفه.

الهدف 3: بيان الوقوفات عند قراءة القرآن الكريم سواء كانت ممنوعة أو جائزة، وأسباب ذلك بشكل مجمل، ثمّ بيان الآيات التي يصحّ فيها الوقوف في مكانين اثنين، وبيان تأثير ذلك على التفسير، ويكون ذلك من خلال استقراء آيات القرآن الكريم بالتفصيل، وهذا هو لبّ البحث.

الهدف 4: من خلال الأهداف السابقة يتمّ التوصّل إلى الهدف الأكبر من البحث، وهو بيان إعجاز القرآن الكريم، وتأثير الوقوفات على تكثير معانيه.

هنالك أسباب دعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع، منها:

1. خدمة القرآن الكريم طلبًا للأجرّ والثواب.

2. هنالك كثرة كاثرة من الدراسات ذكرت أنواع الوقوفات في التجويد لكنّ قلّة قليلة منها هي التي ذكرت الآيات التي يصحّ فيها وقفان اثنان يؤثّر كلّ منهما على تفسير الآية بشكل يختلف عن تأثير الوقف الآخر، فأراد الباحث استقراء القرآن الكريم لجمع تلك الآيات، ودراستها، وبيان تأثيرات الوقوف فيها على توجيه التفسير.
3. استجلاء معانٍ جديدة لأماكن الوقوف في القرآن الكريم، وتحليل معانيها، وبيان أقوال المفسّرين في شأنها.
4. المكانة الكبيرة للعلمين الجليلين؛ علم التجويد، وعلم التفسير في نفس الباحث إذ كان طالبًا تخرّج في المدارس الإسلاميّة منذ نعومة أظفاره، فمن خلال هذه الدراسة أحبّ أن يتبحّر في هاتين المادّتين.

منهج البحث

منهج الباحث يعتمد أمرين اثنين:

الأمر الأول: الاعتماد على كتب التجويد والقراءات لبيان مواضع الوقوفات في الآيات، وعلى كتب التفسير لبيان معاني الآيات وتفسيرها عند تلك الوقوفات إضافة إلى المصادر الأخرى مثل كتب اللغة، والبلاغة... وغيرها، وهنا يكون المنهج تحليليًّا مقارنًا.

الأمر الثاني: استقراء القرآن الكريم، وتتبّع آياته آية آية لجمع الآيات التي تحتمل وقفين اثنين في موضعين مختلفين، وهنا المنهج استقرائي بحت.

ومن خلال هذين الأمرين يكون استنباط الأمور التي يمكن استنباطها، وهي مادّة البحث.

مشكلة البحث

أراد الباحث التعرّض لمسألة الوقوفات في القرآن الكريم باعتبارها مسألة تجويديّة لكنّها تتعلّق في جانبها الآخر بموضوع التفسير، وتؤثّر في كثير من الأحيان على معاني الآيات تأثيرًا كبيرًا، وذلك من خلال التتبّع للوقوفات الواردة في كتاب الله ﷻ لبيان أماكنها، وحكمها، وعلّتها، وتأثيراتها على معاني الآيات التي تتضمّن تلك الوقوفات مع بيان أهميّة هذه الوقوفات في توجيه التفسير، والنظر في كيفيّة تناول المفسّرين لها حين يفسّرون كلام الله ﷻ.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتقصّي تبيّن للباحث أنّه ليس هنالك دراسة أكاديميّة تتعلّق بموضوع بحثه، ولكن هنالك دراسات حديثة، ومقالات منشورة في بعض المجلّات العلميّة التي تصدرها بعض الجامعات، وكذلك أبحاث ترقية تناولت هذا الموضوع من بعض جوانبه، ومنها:

1. بحث قدّمه الباحث سعيد بن راشد الصوافي بعنوان (الوقف والابتداء وأثرهما في المعاني القرآنيّة)، وهو بحث ترقية يتألّف من خمسين صفحة منشور في مجلّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة التي تصدرها جامعة الكويت العدد 96 لسنة 2014م، ولعلّ هذا البحث هو أقرب البحوث شبهًا بموضوع بحث الباحث، وقد ذكر الباحث فيه أهميّة الوقف والابتداء، وبيّن علاقة الوقف بعلم اللغة، وعلم التفسير، والقراءات كما ذكر تأثير الوقوف على المعاني القرآنيّة، وجاء بنماذج من توظيف المفسّرين للوقف في بيان المعاني التي يذكرونها، وذكر علامات الوقف في المصاحف واختلافاتها، ولكنّ الباحث لم يستقرئ القرآن الكريم كلّه، وإنّما ذكر بعض الأمثلة فقط، ولم يشر إلى الآيات التي يصحّ فيها وقفان اثنان يؤثّران على تفسيرها، وإنّما ذكر الوقوفات بشكل عام، ولذلك سوف يزيد الباحث

على هذا البحث استقراء القرآن الكريم كلّه، وبيان الآيات التي تحتوي على وقفين اثنين يؤثران على تفسيرها، وهو أمر لم يغطّه البحث المذكور.

2. مقالة للدكتور أبري أمينة من كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعبّاس في الجزائر بعنوان (الوقف والابتداء وأثرهما على معاني القرآن الكريم ـ دراسة نظريّة تطبيقيّة)، وهو منشور في مجلّة جيل الدراسات الأدبيّة والفكريّة العدد 50، ولم يذكر فيه الباحث سوى أنواع الوقف، وعلاماته في خطّ المصحف مع بعض الأمثلة على ذلك، والمقالة كلّها لم تتجاوز عشر صفحات.

3. مقالة كتبها محمّد فلاح إسماعيل مندكار تألّفت من خمس وثلاثين صفحة بعنوان (الوقفات المخلّة بالمعنى أثناء قراءة القرآن)، وموضوع المقالة قريب من بحث الباحث من بعض الجوانب، وهذه المقالة لم تتعرّض إلا للوقوفات المخلّة بالمعنى، وهو بحث بعيد عن موضوع بحثنا إذ بحثنا يتعلّق بالوقوفات التي لا تخلّ بالمعنى.

ولذلك يرى الباحث أنّ بحثه هذا سوف يناقش مسألة لها أهميّتها، وفيها خدمة للعلم، ولكتاب الله ﷻ، ولم يناقشها أحد الباحثين انطلاقًا من الجوانب التي سوف يبحثها بالتفصيل من خلال منهج استقرائي، وبشكل رصين إن شاء الله.

تمهيد

يتنفّس الإنسان، فيأخذ الأوكسجين من الجوّ بالشهيق، ويطرح ثاني أوكسيد الكاربون من رئتيه بالزفير، وحينما يتكلّم يتكلّم مع طرح ثاني أوكسيد الكاربون، فيضطرّ إلى التوقّف عن الكلام من حين لآخر لأخذ الأوكسجين الذي لا يمكنه أن يعيش بدونه إلا لدقائق معدودات، ولا يمكنه الكلام مع أخذه بالشهيق، وعليه فحين يتلو المسلم القرآن الكريم لا بدّ له من وقوفات للتنفّس عند تلاوته، وهذه الوقوفات لها قواعدها، وأصولها، وأحكامها الدقيقة المأثور أكثرها عن النبيّ ﷺ، فقد جاء عن ابن عمر ﷺ قال: (لقد عشنا برهة من دهر، وأحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمّد ﷺ، فيتعلّم حلالها، وحرامها، وآمرها، وزاجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها...)[1]، فالمقصود بقوله: وما ينبغي أن يوقف عنده منها، أي: الوقوفات في التجويد، فقد قال النحّاس: (فهذا الحديث يدلّ على أنّهم كانوا يتعلّمون التمام [أي: الوقف] كما يتعلّمون القرآن)[2]، وهذا هو المأثور عن أكثر علماء التجويد، وإن خالفهم الملّا عليّ القاري، فقال: (ولا يخفى أنّ قوله: وما ينبغي أن يوقف عنده لا يبعد أن يراد به الآيات المتشابهات في معناها، فليس في الحديث نصّ على الوقف المصطلح عليه)[3]، ولا شكّ أنّ كلا القولين محتمل، وأمّا القول بأنّ المقصود بذلك هو الوقوف عند ما أحلّته الآيات دون تجاوزه إلى الحرام، فبعيد إذ الحلال والحرام قد ذكر في الجملة التي سبقتها.

---

(1) أحمد بن محمّد بن سلامة بن عبد الملك الأزديّ الطحاويّ، (ت: 321هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأوناؤوط، (بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط1، 1415هـ ـ 1994م)، ج4/ص85.

(2) أحمد بن محمّد بن إسماعيل النحّاس، (ت: 338هـ)، **القطع والائتناف**، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطروديّ، (السعوديّة، دار عالم الكتب، ط1، 1413هـ ـ 1992م)، ص12.

(3) الملّا عليّ بن سلطان محمّد القاري، (ت: 1014هـ)، **المنح الفكريّة على شرح المقدّمة الجزريّة**، تحقيق: أسامة عطايا، (دمشق، دار الغوثانيّ للدراسات القرآنيّة، 1433هـ ـ 2012م)، ص259.

إنّ ممّا يدلّ على أهمّيّة هذه الوقوفات قول الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ في تفسير قول الله ﷻ: ﴿أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا ۝٤﴾ [المزمّل: 4]: (الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف)[1]، إذ اللغة عبارة عن جمل تتألّف من كلمات لنقل المعاني، وكثيرًا ما يكون الوقف على كلمة معيّنة في الجملة مفسدًا للمعنى، ومثال ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ﴾ [الإسراء: 37، لقمان: 18]

الذي هو توجيه بعدم التبختر والتكبّر في المشي[2]، ولكن عند الوقف على كلمة ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ في الآية يصبح معناها الأمر بعدم المشي على الأرض، وهو معنًى غير مقبول، ومثله الوقف على كلمة ﴿ٱلذِّئۡبُۖ﴾ في قوله ﷻ: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ﴾ [يوسف: 17]، فمعنى: ﴿ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ... ﴾،

أي: أكل الذئب يوسف عليه السلام، فأين هذا المعنى من المعنى الباطل الذي يعطيه الوقف على كلمة ﴿فَأَكَلَهُ﴾ حينما يقرأ قارئ، فيقول: ﴿... وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ...﴾ الذي يعني حينئذٍ أنّ يوسف عليه السلام هو الذي أكل المتاع؟!

هنالك آيات لها معنًى لكنّه يتغيّر لو تمّ الوقف على كلمة معيّنة منها، فقول الله ﷻ:

---

(1) محمّد بن محمّد بن يوسف شمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ، (ت: 833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: عليّ محمّد الضبّاع، (بيروت، دار الكتب العلميّة، د. ط، د. ت)، ج1/ص209.

(2) محمّد بن جرير بن يزيد الطبريّ، (ت: 310هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركيّ (القاهرة، دار هجرّ للطباعة، ط1، 1422هـ ـ 2001م)، ج14/ص597.

﴿وَهُمۡ عَلَىٰ مَا يَفۡعَلُونَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ شُهُودٞ ۝٧ وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [البروج: 7 ـ 8] لو تمّت قراءته دونما وقف، (فالمعنى أنّ أولئك الجبابرة القاتلين كانوا حاضرين عند ذلك العمل يشاهدون ذلك)[1]، وأنّهم لم يحقدوا على هؤلاء المؤمنين إلا لسبب واحد هو أنّهم آمنوا بالله ﷻ ربًّا[2]، ولكن لو تمّ الوقف على كلمة ﴿مِنۡهُمۡ﴾، فقرأها قارئ: ﴿وَهُمۡ عَلَىٰ مَا يَفۡعَلُونَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ شُهُودٞ ۝٧ وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ...﴾ لكان المعنى أنّ هؤلاء الكفرة القتلة لم يكونوا ناقمين على المؤمنين، أو أنّ هؤلاء المؤمنين لم ينقموا على الكفرة، وهذا المعنى مختلف تمامًا، وليس مرادًا أبدًا، وإنّما الوقف هو الذي أدّى إليه.

وهنالك آيات يجوز الوقف فيها في مكانين، وقد يؤدّي الوقف في أحدهما إلى معنًى يختلف عن المعنى عند الوقف في المكان الآخر، وقد يكون كلا المعنيين مقبولًا، وقد يقبل أحدهما دون الآخر لأسباب كثيرة مختلفة، ومثال ذلك قول الله ﷻ:﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۚ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ۝٢٦﴾ [المائدة: 26]، فعند الوقف على كلمة ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ يكون المعنى منع دخول بني إسرائيل الأرض المقدّسة أبدًا كما قال الماتريديّ: (محرّمة عليهم أبدًا لم يدخلوها حتّى ماتوا، لكن ولد لهم أولاد، فلمّا ماتوا هم دخل أولادهم... وقوله ﷻ: ﴿أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۚ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ...﴾، فالمدّة هاهنا للتيه ـ والله أعلم ـ لا لقوله ﷻ: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [3]، في حين أنّ الوقف على كلمة ﴿سَنَةٗ﴾ تجعل المنع ليس أبديًّا، وفي هذا

---

(1) محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازيّ، (ت: 606هـ)، **تفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط3، 1420هـ ـ 2000م)، ج31/ص111.

(2) الطبريّ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج24/ص279.

(3) محمّد بن محمّد بن محمود أبو منصور الماتريديّ، (ت: 333هـ)، **تأويلات أهل السنّة**، تحقيق: مجدي محمّد سرور سعد باسلوم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1426هـ ـ 2005م)، ج3/ص494 ـ 495.

يقول ابن عادل: (فلمّا بيّن ﷻ أنّهم ممنوعون من دخولها هذه المدّة، فعند زوال تلك المدّة يجب أن يلزمهم دخولها)[1].

وهذا البحث عبارة عن استقراء للقرآن الكريم لاستخراج هذه الآيات التي يغيّر الوقف معناها، فيصحّ فيها وقفان في مكانين مختلفين، وبيان تأثير كلّ ذلك على توجيه التفسير، ولارتباط الموضوع بعلمي التجويد والتفسير، فسوف يخصّص الفصل الأوّل من البحث للحديث عن الوقوفات وأحكامها في علم التجويد بالقدر الذي يتعلّق بموضوع البحث، ثمّ الانتقال إلى الفصل الثاني للكلام حول التفسير للوصول بذلك إلى الفصل الثالث الذي هو لبّ الموضوع إذ يتمّ فيه جمع هذه الآيات، وبيان مواضع هذه الوقوفات فيها، ثمّ دراستها آية آية دراسة تحليليّة من كلّ الجوانب اللغويّة، والنحويّة، والبلاغيّة، والصرفيّة، وأسباب النزول... الخ مع بيان تأثير تلك الوقوفات على توجيه التفسير.

نسأل الله ﷻ أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن لا يجعل للشيطان فيها من نصيب، وأن ينفعنا بما علّمنا، وأن يجعلنا بما علّمنا من العاملين... آمين، آمين، آمين.

(1) عمر بن عليّ بن عادل الحنبليّ الدمشقيّ النعمانيّ، (ت: 775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ ـ 1998م)، ج2/ص123.

الفصل الأوّل: تجويد القرآن

تمهيد

في هذا الفصل يتمّ الحديث حول تجويد القرآن الكريم مع بيان أنواع التجويد، والفرق بين هذه الأنواع، مع بيان أحكام الوقف، والوقف والابتداء التي ترتبط بشكل وثيق بموضوع البحث، وذلك في ثلاثة مباحث.

المبحث الأوّل: تعريف التجويد

لا بدّ بادئ ذي بدء من بيان المقصود بالتجويد في اللغة والاصطلاح.

المطلب الأوّل: التجويد لغةً

التجويد مصدر من الفعل جوّد يجوّد من الأصل الثلاثي جَوَدَ التي منها الجيّد التي تعني الحسن، ففي لسان العرب: (الجيّد: نقيض الرديء على فَيْعِل، وأصله جَيْوِد [بفتح، فسكون، فكسر]، فقلبت الواء ياءً لانكسارها، ومجاورتها الياء، ثمّ أدغمت الياء الزائدة فيها... وجاد الشيء جُودة [بضمّ الجيم]، وجَودة [بفتحها]، أي: صار جيّدًا، وأجدت الشيء فجاد، والتجويد مثله)[1].

وفي مختار الصحاح: (وجاد الشيء يجود جودة بفتح الجيم وضمّها، أي: صار جيّدًا... وأجاد الشيء، فجاد ـ وجوّده أيضًا ـ تجويدًا)[2].

وبهذا يتبيّن أنّ التجويد لغةً هو التحسين، والإحكام، والإتقان، وهذا هو المأثور عن علماء التجويد، قال أبو عمرو الدانيّ: (التجويد مصدر من جوّدت الشيء، ومعناه انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في

---

(1) محمّد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ، (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، (بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ ـ 1993م)، ج3/ص135.

(2) محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازيّ، (ت: 666هـ)، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، (بيروت ـ صيدا، الدار النموذجيّة، ط5، 1420هـ ـ 1999م)، ص63.

تحسينه)[1]، وقال ابن الجزريّ: (أمّا التجويد، فهو مصدر من جوّد تجويدًا إذا أتى بالقراءة مجوّدة الألفاظ، بريئة من الجور في النطق بها، ومعناه انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولهذا يقال: جوّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيّدًا، والاسم منه الجودة)[2].

المطلب الثاني: التجويد اصطلاحًا

وأمّا اصطلاحًا، فقد عرّفه الدانيّ بقوله: (هو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف)[3]، وهذا تعريف الأقدمين من أهل التجويد والقراءات، وفيه شيء من الإسهاب والطول في حين أنّ المعاصرين يعرّفونه تعريفًا مختصرًا بأنّه (إخراج كلّ حرف من مخرجه مع إعطائه حقّه، ومستحقّه)[4]، وحقّ الحرف، أي: صفاته الذاتيّة اللازمة له التي تميّزه عن غيره كالجهر، والشدّة، والاستعلاء، والاستفال... وغير ذلك من صفات تقوم بذات الحرف، وأمّا مستحقّه، فصفاته العارضة التي تعرض له في بعض الأحوال كالترقيق، والتفخيم، والإظهار، والإخفاء، والإدغام، والإقلاب... الخ.

والخلاصة أنّ التجويد هو قراءة القرآن الكريم بالصورة الحسنة المحكمة المتقنة ليكون تأثيره على النفوس أقوى، ويبدو للباحث أنّ الوصول إلى ذلك يقتضي ثلاثة أمور:

أوّلًا: الالتزام بقواعد التجويد وأصوله لقول الله ﷻ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝٤﴾ [المزمّل: 4].

---

(1) عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدانيّ، (ت: 444هـ)، **التحديد في الإتقان والتجويد**، تحقيق: غانم قدّوري الحمد، (بغداد، دار الأنبار، ط1، 1407م ـ 1988م)، ص70.

(2) ابن الجزريّ، **التمهيد في علم التجويد**، تحقيق: عليّ حسين البوّاب، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1405هـ ـ 1985م)، ص47.

(3) الدانيّ، **التحديد في الإتقان والتجويد**، ص70.

(4) محمّد سالم محيسن، (ت: 1422هـ)، **الهادي شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1417هـ ـ 1997م)، ج1/ص102.

ثانيًا: التغنّي به لما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: **(ليس منّا من لم يتغنّ بالقرآن،** وزاد غيره: **يجهر به)**[1].

ثالثًا: تعلّم المقامات للقراءة بموجب قواعدها، ولكن هنالك من أكارم المعاصرين من يمنع ذلك، ويرى الباحث أنّ الصواب مع من أجاز ذلك إذ قراءة القرآن الكريم تكون بالتجويد والتغنّي ممّا يعني أنّه لا يمكن لأيّ قارئ أن يقرأ إلا وفق أحد هذه المقامات حتّى لو لم يكن يحسنها كمثل الشعراء قبل أن يكتشف الخليل بن أحمد الفراهيديّ بحور الشعر، فقد كانوا ينظمون الشعر موزونًا بحسب هذه البحور التي لم يكونوا يعرفونها إذ لم تكن مكتشفة في وقتهم أساسًا، فلا شكّ أنّها بعد اكتشافها قد صار تعلّمها يحسّن موهبة الشاعر المطبوع، فكذلك معرفة المقامات تحسّن التجويد، وقال أحدهم حين جوبه بهذا الأمر: إنّ القراءة وفق أحد المقامات لكلّ قارئ أمر لا مفرّ منه، ولكن لا يجوز تعلّمها لقراءة القرآن الكريم وفق قواعدها، وهذا قول عجيب كما لو قال أحدهم: إنّ من كان خطّه حسنًا، فليكتب وليحسّن خطّه قدر المستطاع، ولكن لا يحقّ له دراسة أصول الخطّ العربيّ وتعلّمه لتحسين خطّه، فهل هذا فهم سديد مقبول؟! ولو أنّ هؤلاء المانعين قالوا بأنّ على من يقرأ وفق قواعد المقامات أن يجعلها خاضعة لقواعد التجويد من مدّ، وإظهار، وإدغام، وإقلاب... وليس العكس لكان قولهم مقبولًا قطعًا، وممّا يصلح للاستدلال على جواز القراءة وفق قواعد المقامات حديث أبي موسى الأشعريّ ﷺ، قال: (استمع رسول الله ﷺ قراءتي من الليل، فلمّا أصبحت قال: **يا أبا موسى، استمعت قراءتك الليلة، لقد**

---

(1) أخرجه محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه أبو عبد الله البخاريّ الجعفيّ، (ت: 256هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ، وسننه وأيّامه (صحيح البخاريّ)**، كتاب التوحيد، قول الله ﷻ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: 13 ـ 14]، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، ط3، 1407هـ ـ 1987م)، ج6/ص2737، حديث رقم: 7089

أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود، قلت: يا رسول الله، لو علمت مكانك لحبّرت لك تحبيرًا)[1]، فتعلّم المقامات فيها تحبير للقراءة، أي: تحسين، وقد سكت النبيّ ﷺ حين سمع ذلك من أبي موسى ﷺ، وهذا إقرار، والله ﷻ أعلم.

المبحث الثاني: أنواع التجويد

في هذا المبحث يتمّ الحديث على أنواع التجويد الأربعة التي يقال لها مراتب التجويد.

المطلب الأوّل: التحقيق

التحقيق لغةً مصدر من الفعل حقّق يحقّق، وأصل ذلك إحكام الشيء وصحّته، واليقين منه، ففي مقاييس اللغة: (الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدلّ على إحكام الشيء، وصحّته... ويقال: حقّقت الأمر، وأحققته، أي: كنت على يقين منه)[2].

وأمّا اصطلاحًا، فهو: (إعطاء كلّ حرف حقّه من إشباع المدّ، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، وإظهار الحروف، وكمال التشديدات، وتوفية الصفات، وتفكيك الحروف ـ وهو بيانها ـ وإخراج بعضها عن بعض، والسكت، والترتيل، والتؤدّة، وملاحظة الجائز من الوقوف من غير أن يتجاوز فيه إلى حدّ

الإفراط)[3]، وتكون القراءة في هذه المرتبة ببطء شديد، وطمأنينة زائدة، وذلك حين القيام بتدريس التجويد لمن لا يحسنه.

---

(1) أخرجه أبو حاتم محمّد بن حبّان بن أحمد البستيّ، (ت: 354هـ)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط1، 1408هـ ـ 1988م)، ج16/ص169، حديث رقم: 7197، إسناده على شرط مسلم.

(2) أحمد بن فارس بن زكريّا القزوينيّ، (ت: 395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، (دار الفكر، د. ط، 1399هـ ـ 1979م)، ج2/ص15 ـ 19.

(3) ابن الجزريّ، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: أنس مهرة، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط2، 1420هـ ـ 2000م)، ص33 ـ 34.

المطلب الثاني: الترتيل

الترتيل لغةً مصدر من الفعل رتّل يرتّل، ومعناه التنسيق والتمهّل والتتابع، ففي تهذيب اللغة: (الرتل: تنسيق الشيء، وثغر رتل: حسن التنضيد، ورتّلت الكلام ترتيلًا، أي: تمهّلت فيه، وأحسنت تأليفه، وهو يرتّل في كلامه، ويترسّل)[1]، وفي المخصّص: (رتلت أسنانه رتلًا: تباعدت، ومنه الترتيل في القراءة إنّما هو تباعد ما بين الأحرف)[2]، وهذا هو الوارد في تفسير قول الله ﷻ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢﴾ [الفرقان: 32]، فقد قال ابن الجوزيّ: (ورتّلناه ترتيلًا، أي: أنزلناه على الترتيل، وهو التمكّث الذي يضادّ العجلة)[3]، وفي تفسير اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (وقال مجاهد: بعضه أثر بعض، وقال النخعيّ، والحسن، وقتادة: فرّقناه تفريقًا آية بعد آية)[4].

وأمّا اصطلاحًا، فلا يختلف تعريف الترتيل عن تعريف التحقيق، وإنّما الفرق بينهما أنّ مرتبة التحقيق تكون أكثر اطمئنانًا، وأقلّ سرعة في القراءة ممّا هي عليه في الترتيل لأنّ التحقيق إنّما يؤخذ به في مقام التلقّي، والتدريس، والتعليم، وهنالك من يجعل مراتب التجويد ثلاث، ويعدّ الترتيل والتحقيق مرتبة واحدة لا يفرّق بينهما.

---

(1) محمّد بن أحمد الأزهريّ (ت: 370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمّد عوض مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1421هـ ـ 2001م)، ج14/ص191.

(2) عليّ بن إسماعيل بن سيده المرسيّ، (ت: 458هـ)، **المخصّص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1417هـ ـ 1996م)، ج1/ص129.

(3) عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزيّ، (ت: 597هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط1، 1422هـ ـ 2001م)، ج3/ص320.

(4) ابن عادل، **اللباب في علوم الكتاب**، ج14/ص529.

المطلب الثالث: الحدر

الحدر لغةً مصدر من الفعل حدر يحدر، وهو الهبوط إلى الأسفل، قال الأزهريّ: (الحدر من كلّ شيء: تحدّره من علوّ إلى سفل)[1]، والشيء إذا ما نزل من أعلى إلى أسفل أسرع، ويذكر النويريّ أنّ الفعل حدَر بفتح العين يحدُر بضمّها معناه أسرع مأخوذ من الحدور، أي: الهبوط لأنّ الإسراع من لوازم الهبوط على خلاف الصعود الذي لازمه البطء[2].

وأمّا اصطلاحًا، فقال فيه ابن الجزريّ: (والحدر هو الإسراع، وهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة، وسرعتها، وتحقيقها بالقصر، والاختلاس، والإبدال، والإدغام ونحو ذلك)[3]، وجاء هذا التعريف نفسه عند النويريّ لكن بإبدال كلمة تحقيقها بكلمة تخفيفها[4]، والذي يبدو للباحث أنّ كلمة التخفيف هي الأنسب هنا لأنّ تحقيق القراءة يكون بشيء من البطء بينما الحدر يكون بسرعة، والسرعة تقتضي التخفيف، وقراءة القرآن حدرًا، أي: بسرعة لها هدفان اثنان، هما:

الهدف الأوّل: كثرة القراءة في الوقت القليل، وقد بيّن هذا ابن الجزريّ بقوله: (وإنّما يستعمل القارئ الحدر والهذرمة، وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ، وتمكين الحروف لتكثر حسناته إذ له بكلّ حرف عشر حسنات)[5].

---

(1) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**: ج4/ص236.

(2) محمّد بن محمّد بن محمّد أبو القاسم محبّ الدين النويريّ (ت: 857هـ)، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: مجدي محمّد سرور سعد باسلوم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1424هـ ـ 2003م)، ج1/ص246.

(3) ابن الجزريّ، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، ص34.

(4) النويريّ، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، ج1/ص246.

(5) الدانيّ، **التحديد في الإتقان والتجويد**، ص73.

الهدف الثاني: مراجعة القارئ لأكبر قدر من حفظه مع تثبيته إذ يمتاز القرآن الكريم أنّه سريع التفلّت من صاحبه بدليل حديث ابن عمر ﷺ أنّ رسول الله ﷺ، قال: (**إنّما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقّلة إن عاهد عليها أمسكها، وإن أطلقها ذهبت**)[1].

وسواء كانت القراءة تحقيقًا، أو ترتيلًا، أو حدرًا، فلا بدّ للقارئ من مراعاة قواعد التجويد في كلّ ذلك، ولا خلاف في هذا الأمر.

المطلب الرابع: التدوير

التدوير لغة مشتقّ من الفعل دار يدور، فتدوير الشيء جعله على شكل دائرة، أي: حلقة كما هو مفهوم ممّا جاء في لسان العرب[2]، وكذلك هو التردّد بين أمرين، فلا يخرج عن حدودهما، وهذا هو الذي يقوله أئمّة القرّاء في تعريف التدوير اصطلاحًا، فهو عندهم توسّط القارئ في قراءته بين مقامي الترتيل والحدر[3]، فيكون معنى التدوير القراءة أسرع من الترتيل، وأبطأ من الحدر.

لقد اختلف العلماء أيّ هذه المراتب الأربع هي الأفضل عند قراءة القرآن الكريم؟ ولا شكّ أنّ التحقيق في مقام التعليم هو أفضلها، وأمّا عند مراجعة القارئ لحفظه، فالحدر في حقّه هو الأنسب، وأمّا في الحالة الاعتياديّة فالترتيل أو التدوير، والذي يبدو للباحث أنّ الفضيلة ترتبط بشيء خارج عن هذه المراتب تمامًا، وهو حضور القلب، والتدبّر للآيات، والتفكّر في معانيها، والوقوف عند حدود ما تأمر به أو تنهى عنه، فقد أمر الله

---

(1) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج4/ص1920، حديث رقم: 4743، وأخرجه مسلم بن الحجّاج أبو الحسن القشيريّ النيسابوريّ (ت: 261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأمر بتعهّد القرآن، وكراهة قول نسيت آية كذا، وجواز قول أنسيتها، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1412هـ ـ 1991م)، ج1/ص543، حديث رقم 226.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج4/ص296.

(3) ابن الجزريّ، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، ص34، والنويريّ، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، ج1/ص247.

ﷻ بالتدبّر للآيات، فقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص: 29]، وقال في آية أخرى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ٢٤﴾ [محمّد: 24]، فبتدبّر الآيات، والتفكّر فيها، وحضور القلب، والوقوف عند الحلال والحرام تكون التلاوة الحقّة التي قال الله ﷻ في شأن أهلها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٢١﴾ [البقرة: 121]، وفي هذا قال أبو حامد الغزاليّ: (وتلاوة القرآن حقّ تلاوته هو أن يشترك فيه اللسان، والعقل، والقلب، فحظّ اللسان تصحيح الحروف بالترتيل، وحظّ العقل تفسير المعاني، وحظّ القلب الاتّعاظ والتأثّر بالانزجار والائتمار، فاللسان يرتّل، والعقل يترجم، والقلب يتّعظ)[1].

المبحث الثالث: أحكام التجويد المتعلّقة بالوقف

في هذا المبحث يكون الحديث حول أحكام التجويد التي تتعلّق بالوقف حصرًا لأنّ هذه الأحكام هي التي تتعلّق بموضوع البحث دون غيرها من أحكام التجويد الأخرى، ويتألّف من أربعة مطالب.

المطلب الأوّل: الوقف

الوقف لغةً هو الحبس والكفّ مشتقّ من الفعل وقف يقف (يقال: وقفت الشيء أقفه وقفًا، ولا يقال فيه: أوقفت إلا في لغة رديئة)[2]، فوقف الرجل الدابّة، أي: كفّها عن المشي، وفي التجويد هو الحبس عن الكلام.

---

(1) أبو حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ (ت: 505هـ)، **إحياء علوم الدين**، (بيروت، دار المعرفة، 1402هـ ـ 1982م)، ج1/ص287.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج9/ص360.

وأمّا اصطلاحًا، فهو (قطع الصوت على الكلمة زمنًا يمكن التنفّس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنيّة الإعراض)[1].

ويكون الوقف عند رؤوس الآيات مطلقًا، فعن أمّ المؤمنين أمّ سلمة (رضي الله عنها) أنّها سئلت عن قراءة النبيّ ﷺ، فقالت: (كان يقطع قراءته آية آية ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة: 1ـ 4])[2]، والمقصود أنّه ﷺ كان يقف عند رأس كلّ آية، كما يمكن الوقف في وسط الآيات إذ هنالك آيات طويلة مثل آية الدين، وهي الآية [282] من سورة البقرة، وآية الكرسي، وهي الآية [255] منها لا يمكن قراءتها بنفس واحد دونما توقّف، ولكن لا يجوز الوقف بين كلمتين موصولتين بحسب الرسم القرآنيّ العثمانيّ، بل لا بدّ من معاملتهما كأنّهما كلمة واحدة كما في ﴿لِكَيۡلَا﴾ [آل عمران: 153، الحج: 5، الأحزاب: 50، الحديد: 23] في حين يجوز ذلك في حالة مجيئهما منفصلتين كما في ﴿لِكَيۡ لَا﴾ [النحل: 70، الأحزاب: 37]، وهو المأثور عن أئمّة القراءة[3].

حكم الوقف

ليس هنالك في القرآن وقف واجب بالمعنى الشرعيّ بحيث يأثم القارئ بتركه، ولا وقف حرام يأثم بفعله، وإنّما الوجوب والحرمة أمران يتعلّقان بنيّة القارئ ومقصده، وبالمعنى الذي يؤدّي إليه ترك الوقف أو فعله، فإذا

---

(1) عبد الفتّاح بن عبد الغنيّ بن محمّد القاضي (ت: 1403هـ)، **الوافي في شرح الشاطبيّة في القراءات السبع**، (جدّة، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412هـ ـ 1992م)، ص173.

(2) أخرجه أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانيّ، (ت: 241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، باب حديث أمّ سلمة زوج النبيّ ﷺ، تحقيق، شعيب الأرناؤوط ـ عادل مرشد، (بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط1، 1421هـ ـ 2001م)، ج44/ص206، حديث رقم: 26583، وعلّق المحقّق عليه قائلًا: صحيح لغيره، وهذا سند رجاله ثقات رجال الشيخين.

(3) محمود بن عليّ بسّة المصريّ، (ت: بعد 1367هـ)، **العميد في علم التجويد**، تحقيق: محمّد الصادق قمحاوي، (الإسكندريّة، دار العقيدة، ط1، 1425هـ ـ 2004م)، ص164.

تعمّد القارئ الوقف، أو عدم الوقف على كلمة بحيث يؤدّي ذلك إلى خلل أو فساد في المعنى، فهذا هو الممنوع، وهذا هو معنى قول صاحب منظومة طيّبة النشر:

وَلَيْسَ فِي القُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ وَلا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبْ[1]

وعمومًا لا يجوز الوقف على المضاف إليه دون المضاف، ولا على المنعوت دون نعته، ولا على الفعل الناقص والحرف المشبّه بالفعل دون معموليهما، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكّد دون توكيده، ولا على حرف دون متعلّقه، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف... هكذا يقول أهل التجويد[2]، وإنّما يقصدون بذلك أنّه لا يستحسن الوقوف هنا من غير سبب، وليس مقصودهم الحرام أو المكروه بالمعنى الشرعيّ إذ الوقوفات الاضطراريّة، أو الاختباريّة، أو الانتظاريّة في هذه الأمكنة جائزة.

أنواع الوقف

اختلف علماء التجويد في بيان أنواع الوقف إلى أقوال، فمنهم من جعلها ثلاثة، هي: التامّ، والحسن، والقبيح، ومنهم من جعلها خمسة، هي: اللازم، والمطلق، والجائز، والمجوّز لوجه، والمرخّص لضرورة، ومنهم من أوصلها إلى ثمانية، هي: التامّ وشبيهه، والناقص وشبيهه، والحسن وشبيهه، والقبيح وشبيهه، والذي يتأمّل هذه الخلافات يجدها خلافات لفظيّة للبيان والتبيين تؤول إلى معنى واحد، وهنالك تقسيم دقيق لعلّه هو الأفضل، وهو تقسيمها إلى أربعة أنواع، هي:

---

(1) ابن الجزريّ، **منظومة المقدّمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (المقدّمة الجزريّة)**، تحقيق: أيمن رشدي سويد، (جدّة، دار نور المكتبات، ط4، 1427هـ ـ 2006م)، ص8.

(2) ابن الجزريّ، **التمهيد في علم التجويد**، ص167.

أوّلًا: الوقف الاضطراريّ

وهو الوقف الذي يضطرّ إليه القارئ اضطرارًا بسبب ما قد يعرض له أثناء القراءة كانقطاع نفسه، أو عجزه عن القراءة، أو نسيان لها، أو غلبة بكاء، أو عطاس، أو سعال، أو أيّ سبب آخر لا يمكن معه إتمام القراءة، فحينئذ ليس له إلا الوقف، فإذا ما انقطع السبب عاد إلى القراءة من الكلمة التي وقف عندها إن صحّ بها الابتداء، وإلا فبما قبلها ممّا يصحّ معه ذلك[1].

ثانيًا: الوقف الاختباريّ

وهو الوقف الذي يكون لاختبار التلاميذ وامتحانهم، وغالبًا ما يتعلّق بالرسم القرآنيّ إذ يأمر الشيخ تلميذه بالوقف على كلمة معيّنه ليختبره هل يعرف حكمها من قطع، أو وصل، أو إثبات، أو حذف، أو وقف عليها بالتاء أو بالهاء؟! ولا يجوز هذا الوقف إلا للاختبار، فإذا عاد إلى القراءة يقرأ من الكلمة التي وقف عليها إن صحّ الابتداء بها، وإلا فمن كلمة قبلها يصحّ معها ذلك[2]، والمثال على هذا أن يطلب الشيخ من التلميذ أن يقف على كلمة ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ أو ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ من قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُمۡۚ بَلۡ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمۡ تَفۡرَحُونَ ٣٦﴾ [النمل: 36] لكي يرى أيقف على ياء أم على نون ساكنة؟!

ثالثًا: الوقف الانتظاريّ

وهو الوقف على كلمة قرآنيّة فيها قراءات مختلفة، أو روايات لذكر كلّ ذلك، فعند الوصول إلى هذه الكلمة يقرأها بالقراءة أو الرواية الأولى، ثمّ يقف ليستأنف بالقراءة أو الرواية الثانية، وهذا لا يكون إلا حال التلقّي على

---

(1) فريال زكريّا العبد، **الميزان في أحكام تجويد القرآن**، (القاهرة، دار الإيمان، ط2، 1431هـ ـ 2010م)، ص196.

(2) عطيّة قابل نصر، **غاية المريد في علم التجويد**، (القاهرة، ط4، 1415هـ ـ 1994م)، ص223.

الشيخ، ولا يشترط في هذا الوقف تمام المعنى، ولكن لا يجوز الوقف على ما يجعل المعنى قبيحًا، ومثال ذلك الوقف على كلمة ﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [النساء: 94، الحجرات: 6] للمجيء بالقراءة الثانية فتثبّتوا التي قرأ بها حمزة والكسائيّ[1]، وكذلك الوقف على كلمة ﴿وَعَبَدَ ﴾

في قول الله ﷻ: ﴿قُلۡ هَلۡ أُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيۡهِ وَجَعَلَ مِنۡهُمُ ٱلۡقِرَدَةَ وَٱلۡخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ٦٠﴾

[المائدة: 60] للمجيء بباقي القراءات لها إذ وردت فيها عشر قراءات؛ ثنتان منها سبعيّتان، هما: عَبَدَ، وَعَبُدَ، والباقي ليست كذلك، وهي: عُبُدَ، وعُبَّدَ، وعُبّادَ، وعِبادَ، وعُبِدَ، وعابِدَ، وعَبَدوا، وعُبَدَ كما جاء في كتاب المحتسب[2].

رابعًا: الوقف الاختياريّ

وهو الوقف الذي يعمد القارئ إليه بمحض اختياره وإرادته من خلال ملاحظته لما هو مأثور في هذا الشأن، أو من خلال ملاحظته لمعنى الآيات وفهمها، وارتباط الجمل، وموقع الكلمات دون أن يعرض له ما يقتضي الوقف من عذر، أو ضرورة، أو تعلّم حكم، وهذا الوقف هو المراد بالوقف عند الإطلاق، فإذا قيل: وقف، أو قيل: الوقف على كذا وقف تامّ، أو يستحسن فإنّما يراد به هذا النوع دون غيره، وينقسم إلى أربعة أنواع:

---

(1) الدانيّ، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: خلف حمّود سالم الشغدليّ، (السعوديّة، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط1، 1436هـ ـ 2015م)، ص330.

(2) أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، (ت: 392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجّار، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، (وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ط2، 1420هـ ـ 1999م)، ج1/ص214.

النوع الأوّل: الوقف التامّ

(هو الوقف على كلمة لم يتعلّق ما بعدها بها، ولا بما قبلها لا لفظًا ولا معنًى، وأكثر ما يكون عند رؤوس الآي، وانتهاء القصص)[1]، والمقصود بالتعلّق اللفظي هو الإعراب، ومن التقسيمات التي هي في منتهى الجودة تقسيم الوقف التامّ إلى نوعين؛ أوّلهما الوقف التامّ المطلق، وهو الذي يحسن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده دونما أن يؤدّي ذلك إلى أيّ خلل في المعنى كما في قول الله ﷻ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة: 5]، فالوقف هنا على كلمة ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ وقف تامّ مطلق لأنّه نهاية كلام في ذكر صفات المؤمنين، وجاءت الآية بعده، وهي قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البقرة: 6] تتحدّث في شأن آخر لا يرتبط إعرابه ولا معناه به، ولم يؤدّ هذا الوقف إلى أيّ خلل في المعنى، والنوع الآخر هو الوقف التامّ اللازم، أو المقيّد، أو الواجب، أو وقف البيان[2]، وحكمه وجوب الوقف عليه حتمًا إذ يؤدّي وصله بما بعده إلى معنًى غير مقبول، ومن الأمثلة عليه قول الله ﷻ: ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٩ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٢٠﴾ [التوبة: 19 ـ 20]، فلو لم يقف القارئ على كلمة ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، ووصلها بما بعدها لأوهم المعنى أنّ الظالمين هم الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا، وهذا المعنى باطل فاسد، وكذلك الحال في قول الله ﷻ:

---

(1) أحمد محمود عبد السميع الشافعيّ الحفيان، **الوافي في كيفيّة ترتيل القرآن الكريم**، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ ـ 2000م)، ص108.

(2) فريال زكريّا العبد، **الميزان في أحكام تجويد القرآن**، ص199 ـ 201.

﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨﴾ [الحشر: 7 ـ 8] لا بدّ فيها من الوقف على كلمة ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧﴾، وعدم وصلها بالكلام الذي بعدها لاجتناب الوهم في أنّ التهديد بشدّة العقاب يتعلّق بالفقراء المهاجرين، وهو معنى غير مقبول، والوقف التامّ بنوعيه هو أقلّ الوقوفات ورودًا في القرآن الكريم.

النوع الثاني: الوقف الكافي

(وهو الذي انفصل ممّا بعده في اللفظ، وله تعلّق في المعنى بوجه)[1]، وحكمه كحكم التامّ إذ يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، ولكنّ الوقف في النوع التامّ أشدّ حسنًا منه، ومن أمثلة الوقف الكافي قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ...﴾ [البقرة: 4]، فالوقف هنا كافٍ لأنّه متعلّق بما بعده، قول الله ﷻ: ﴿... وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤﴾ [البقرة: 4]

من ناحية المعنى لا من ناحية الإعراب.

(1) ابن الجزريّ، **التمهيد في علم التجويد**، ص171.

إنّ ممّا ينبغي الانتباه له أنّ الوقف الكافي ليس على درجة واحدة من الكفاية، بل يتفاوت في ذلك[1]، ففي قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة: 127] يمكن الوقف على كلمة ﴿...رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ...﴾، وهو وقف كافٍ لتعلّق ما بعده به بالمعنى من دون اللفظ، وكذلك يمكن الوقف على كلمة ﴿... إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾، وهو وقف كافٍ أيضًا إذ يتعلّق ما بعده به بالمعنى دون اللفظ، ولكنّه أكفى من الوقف الأوّل، والوقوفات الكافية في القرآن الكريم أكثر بكثير من التامّة.

النوع الثالث: الوقف الحسن

(وهو الوقف على ما تمّ [معناه] في نفسه، وتعلّق بما بعده لفظًا ومعنًى)[2]، وحكمه جواز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، والمثال على ذلك هو ماجاءه في قول الله ﷻ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ [الفاتحة: 2]، فالوقف فيها على كلمة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ... ﴾ وقف حسن لأنّ المعنى تامّ بنفسه، ولكن لا يجوز الابتداء بكلمة ﴿... رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾﴾ التي بعدها لتعلّقها بها من ناحية المعنى واللفظ إذ كلمة ربّ هي (صفة لله، أو بدل منه)[3] من ناحية الإعراب، وهي بيان من ناحية المعنى.

وعند النظر في قول الله ﷻ: ﴿۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ

---

(1) ابن الجزريّ، **التمهيد في علم التجويد**، ص172.

(2) على الله بن عليّ أبو الوفا، **القول السديد في علم التجويد**، (المنصورة، دار الوفاء، 1424هـ ـ 2003م)، ص208.

(3) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، (ت: 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، (حمص، دار الإرشاد للشؤون الجامعيّة، دمشق ـ بيروت، دار اليمامة ـ دار ابن كثير، ط4، 1415هـ ـ 1415م)، ج1/ص14.

ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىۖ قُلۡ إِصۡلَاحٞ لَّهُمۡ خَيۡرٞۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴿٢٢٠﴾ ﴾ [البقرة: 219 ـ 220] يدرك القارئ أن الوقف على كلمة ﴿... تَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١٩﴾﴾ وقف حسن إذ تمّ معناه في نفسه، والكلمة التي بعده، وهي ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۗ...﴾ تتعلّق به معنًى ولفظًا، وعليه فلا يجوز الابتداء بها بحسب حكم الوقف الحسن، ولكن هذا يتعارض مع قول أهل التجويد بأنّ الوقف على رأس الآيات سنّة متّبعة الذي يقتضي بداهة أنّ الابتداء بما بعدها يكون سنّة متّبعة أيضًا، وهنا اختلفوا في هذه المسألة، فذهب بعضهم إلى التفصيل فيها، فقال: إذا ما كان الوقف الحسن في وسط الآية، فلا ابتداء بالذي بعده كما في المثال السابق من سورة الفاتحة، وأمّا إن كان في آخرها كما في المثال السابق من سورة البقرة، فهنا يجوز الوقف على رأس الآية، والابتداء بالآية التي تليها لأنّ الوقف على رؤوس الآي سنّة متّبعة لحديث أمّ سلمة (رضي الله عنها) الذي سبق ذكره، وهذا هو اختيار أكثر علماء التجويد[1]، وإنّما أجازوا الوقف عليه لأنّ الابتداء يأتي بعده بوقت قصير فلا إشكال، ولكنّهم منعوا القطع هنا الذي هو إنهاء القراءة، فيكون الإشكال قائمًا، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّه ينبغي مراعاة المعنى والمقصد للوقف عند نهايته، وهذا مفهوم من قول البيهقيّ معلّقًا على هذه المسألة: (ومتابعة السنّة أولى ممّا ذهب بعض أهل العلم بالقرآن من تتبّع الأغراض، والمقاصد، والوقوف عند انتهائها)[2].

---

(1) النويريّ، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، ج1/ص264.

(2) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ، (ت: 458هـ)، **شعب الإيمان**، تحقيق: محمّد السعيد بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1410هـ ـ 1990م)، ج2/ص521.

والذي يبدو للباحث ـ والله ﷻ أعلم ـ أنّ الصواب مع القائلين بمراعاة الأغراض، والمقاصد، والمعاني عند الوقف، وأنّ ما جاء في الحديث عن أمّ سلمة (رضي الله عنها) في شأن قراءة النبيّ ﷺ، بالوقف على رأس كلّ آية ليس على إطلاقه، بل المقصود به الأعمّ الأغلب، فالوقف على رأس بعض الآيات القرآنيّة يعطي معنًى غير مراد البتّة كما في الوقف على كلمة ﴿لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾ من قول الله ﷻ: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۝٥﴾ [الماعون: 4 ـ 5] إذ يوهم هذا الوقف أنّ الويل الذي قال فيه المفسّرون: هو شدّة العذاب، أو الهلاك العظيم، أو هو وادٍ في جهنّم[1]، يكون للمصلّين، فهل هذا معقول مقبول؟! في حين أنّ الوصل يجعل الويل لمن قصّر في صلاته، وأراد بها الرياء، وامتنع عن معونة المحتاجين، وعليه فمراعاة المعنى أمر حسن جدًّا، ويرى الشيخ أيمن رشدي سويد أنّ المسلم حين يسمع القارئ يقرأ ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤﴾ واقفًا عليها يشدّ ذلك انتباهه، ويثير فضوله، فيتساءل: كيف يكون العذاب للمصلّين؟! فيأتيه الجواب مباشرة حين يقرأ القارئ بعدها ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۝٥﴾، فالهدف من الوقف والابتداء هنا هو الإثارة وشدّ الانتباه، وهو تعليل لطيف.

النوع الرابع: الوقف القبيح

وقيل في تعريفه: (هو الوقف على كلام لا يؤدّي معنًى صحيحًا لشدّة تعلّقه بما بعده لفظًا ومعنًى إلا أنّ الوقف عليه يعطي معنًى ناقصًا، أو خاطئًا، أو فاسدًا غير مقبول)[2]، ومن هذا التعريف يتبيّن أنّ الوقف القبيح

(1) محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله الشوكانيّ اليمنيّ (ت: 1250هـ)، **فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية في علم التفسير**، (دار ابن كثير، دار الكلم الطيّب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ ـ 1993م)، ج5/ص612.

(2) فريال زكريّا العبد، **الميزان في أحكام تجويد القرآن**، ص210.

يشترك مع الحسن في أنّ كليهما يتعلّق بما بعده في المعنى واللفظ لكنّ الوقف القبيح يزيد على الحسن بأنّ تعلّقه بما بعده أشدّ، والوقف عليه يعطي معنًى فاسدًا في حين أنّ الوقف على الوقف الحسن فيه معنًى حسن.

إنّ درجات القبح في هذا الوقف تتفاوت، فالوقف على الفعل دون فاعله، أو على الفاعل دون مفعوله قبيح مثل الوقف على الفعل ﴿دَعَا﴾، أو على كلمة ﴿زَكَرِيَّا﴾ في قول الله ﷻ: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾﴾ [آل عمران: 38]، وسبب القبح أنّه لا يتمّ به المعنى، ومثل ذلك الوقف على الموصوف دون الصفة، أو المضاف دون المضاف إليه، أو المعطوف عليه دون المعطوف، أو الفعل الناقص والحرف المشبّه بالفعل دون اسمهما وخبرهما، أو على الحروف دون معمولاتها، أو على الاسم الموصول دون صلته... وهكذا، والأقبح من ذلك هو الوقف على ما يعطي معنًى فاسدًا مثل الوقف على كلمة ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ...﴾ من قول الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾﴾ [النساء: 43]، والأقبح من ذينك الوقفين كليهما هو الوقف على ما يوهم وصفًا لا يليق بذات الله ﷻ كالوقف على كلمة ﴿لَا يَسْتَحْىِۦٓ﴾ في قوله ﷻ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة: 26]، والوقف القبيح كثير جدًّا، فما من آية في القرآن الكريم إلا وتجد فيها عشرات الوقوفات القبيحة،

وحكمه عدم جواز تعمّد الوقف عليه إلا لمضطرّ، وعندها ينبغي أن يعود إلى ما قبل الكلمة التي وقف عليها بحيث يصحّ بها المعنى، فيستأنف القراءة من عندها.

المطلب الثاني: السكت

أمّا في اللغة، فإنّ (السكت والسكوت خلاف النطق، وقد سكت يسكت سكتًا، وسكاتًا، وسكوتًا، وأسكت، والاسم من سكت السكتة)[1]، وأمّا في الاصطلاح، فهو قطع الصوت زمنًا يسيرًا أقلّ من زمن الوقف من دون تنفّس مع نيّة استئناف القراءة في الحال[2]، ومقدار زمن هذا السكت حركتان[3]، أو ألف واحدة، والمقصود بالألف الواحدة، أي: الزمن الذي يستغرقه تكرار الضمّة، أو الفتحة، أو الكسرة لمرّتين متتاليتين، أو هو الزمن الذي يستغرقه لفظ حرف الألف مرّة واحدة بمدّ طبيعيّ، وهنالك خلاف كبير في السكت بين القرّاء، ولكن قراءة حفص عن عاصم التي هي قراءة أغلب بلدان المسلمين اليوم جاء فيها عن طريق الشاطبيّة أربع سكتات واجبة، هي:

السكتة الأولى في سورة الكهف

هذه السكتة تكون على ألف ﴿عِوَجَاۜ﴾ عند قراءتها موصولة بما بعدها في قول الله ﷻ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمٗا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا شَدِيدٗا مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ أَجۡرًا حَسَنٗا ۝٢﴾ [الكهف: 1 ـ 2]،

---

(1) ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ ـ 2000م)، ج6/ص704.

(2) محمّد سالم محيسن، **الهادي شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، ج1/ص243.

(3) المقصود بالحركة هو الزمن الذي يستغرقه العربيّ عندما ينطق بسليقته بضمّة أو كسرة أو فتحة، وهذا هو الصحيح، وأمّا تعريف ذلك بأنّه مقدار ما يبسط الشخص أصبعه السبّابة ويضمّها كما جاء في بعض كتب التجويد، فهو تعريف غير منضبط كما بيّن ذلك الشيخ أيمن رشدي سويد في برامجه حول القراءة والتجويد.

فيقطع القارئ صوته عليها بمدّ الألف مدّ عوض بمقدار حركتين دونما تنفّس، ثمّ يواصل القراءة، والحكمة من السكت هنا هو دفع التوهّم أن تكون ﴿قَيِّمَا﴾ صفة لكلمة ﴿عِوَجَاۜ﴾، وهذا لا يستقيم إذ كيف يكون المعوجّ مستقيمًا بينما هي صفة للكتاب، ويمكن الوقف على ﴿عِوَجَاۜ﴾ لأنّها رأس آية.

السكتة الثانية في سورة يس

هذه السكتة تكون على ألف ﴿مَّرْقَدِنَاۜ ﴾ في قول الله ﷻ: ﴿قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [يس: 52]، وذلك لدفع التوهّم أنّ اسم الإشارة ﴿هَٰذَا ﴾ هو من قول المشركين ممّا يجعل ﴿مَا﴾ الموصولة التي بعده حرف نفي، وهذا يفسد المعنى، ويجوز الوقف على كلمة ﴿مَّرْقَدِنَاۜ ﴾ لأنّه وقف كافٍ.

السكتة الثالثة في سورة القيامة

هذه السكتة تكون على نون ﴿مَنۜ ﴾ في قول الله ﷻ: ﴿وَقِيلَ مَنۜ رَاقٍ ﴿٢٧﴾﴾ [القيامة: 27] إذ لو لم يسكت عليها لوجب إدغام نونها الساكنة بالراء من الكلمة التي بعدها إدغامًا ناقصًا ممّا يوهم أنّ الكلمتين المدغمتين هما كلمة واحدة من الفعل مرق يمرق مروقًا، أي: خرج من الجانب الآخر[1]، ولا يجوز الوقف على ﴿مَنۜ ﴾ لأنّه وقف قبيح.

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، ج10/ص341.

السكتة الرابعة في سورة المطفّفين

وهذه السكتة تكون على اللام من كلمة ﴿بَلۜۖ﴾ في قول الله ﷻ: ﴿ كَلَّاۖ بَلۜۖ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٤﴾ [المطفّفين: 14] لأنّ إدغام لامها براء الكلمة التي بعدها في حالة عدم السكت عليها يوهم أنّهما كلمة واحدة، والوقف على ﴿بَلۜۖ﴾ هو وقف قبيح لا يجوز.

وهنالك سكتتان جائزتان في قراءة حفص عن عاصم من طريق الشاطبيّة أولاهما السكتة على كلمة ﴿عَلِيمُۢ﴾ من قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ مَعَكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ مِنكُمۡۚ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ ٧٥ ﴾ [الأنفال: 75] آخر سورة الأنفال عند وصلها بسورة التوبة إذ لا بسملة تفصل بين السورتين، والأخرى السكتة على هاء ﴿مَالِيَهۡۜ﴾ في قول الله ﷻ: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ٢٩ ﴾ [الحاقّة: 28 ـ 29].

وأمّا القراءات الأخرى، ففي بعضها سكتات أكثر من السكتات الواردة في قراءة حفص، بل إنّ قراءة حفص نفسها في بعض رواياتها الأخرى توجد فيها سكتات غير هذه التي ذكرناها، وفي هذه المسألة تفاصيل كثيرة، ولكن ليس لها أيّ تعلّق بموضوع هذا البحث.

المطلب الثالث: القطع

القطع لغةً مصدر من الفعل قطع يقطع كما يقول ابن السكّيت[1].

وأمّا اصطلاحًا، فهو: (عبارة عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى غير القراءة)[2]، كالمصلّي الذي يقرأ بالفاتحة وما تيسّر من القرآن، ثمّ ينتقل إلى الركوع، أو كالذي قرأ ورده، فلمّا أكمله ترك القراءة، والقطع لا يكون إلا عند نهاية آية بشرط أن يتمّ المعنى عندها، فلا يصحّ قطع القراءه عند كلمة ﴿فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾﴾ من قوله ﷻ: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْآيَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٢٠﴾ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ﴿٢١﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النازعات: 20 ـ 24] لأنّه لم يتمّ المعنى عندها، وفي هذا يذكر ابن الجزريّ أثرًا (عن ابن أبي الهذيل، قال: إذا قرأ أحدكم الآية، فلا يقطعها حتّى يتمّها)[3]، وابن أبي الهذيل من التابعين، ثمّ ذكر ابن الجزريّ تعليقًا للخزاعيّ على هذا الكلام، وعلّق عليه، فقال: (قال الخزاعيّ: في هذا دليل على أنّه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتّى يتمّها، فيركع حينئذ، قال: فأمّا جواز ذلك لغير المصلّي، فمجمع عليه، قلت: كلام ابن [أبي] الهذيل أعمّ من ذلك، ودعوى الخزاعيّ الإجماع على الجواز لغير المصلّي فيها نظر إذ لا فرق بين الحالين، والله ﷻ أعلم)[4].

والقارئ إذا ما قطع القراءة، ثمّ أراد العودة إليها مرّة أخرى، فعليه أن يستعيذ لهذه القراءة المستأنفة.

---

(1) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج1/ص128.

(2) النويريّ، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، ج1/ص272.

(3) ابن الجزريّ، **النشر في القراءات العشر**، ج1/ص239.

(4) ابن الجزريّ، **النشر في القراءات العشر**: ج1/ص239.

المطلب الرابع: الوقف والابتداء

عندما يقف القارئ لدى تلاوته القرآن الكريم على كلمة، فلا بدّ أن يتبع وقفه هذا بابتداء جديد، وهذه المسألة على قدر كبير من الأهميّة في علم التجويد إذ كثيرًا ما يتغيّر المعنى، بل ربّما يفسد تبعًا لمكان الوقف، أو يفسد ما بعده بسبب الابتداء به، ولهذا قال الإمام عليّ ﷺ: (الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف)[1]، وذكر ابن الأنباريّ أنّ من تمام معرفة القرآن الكريم معرفة مواطن الوقف والابتداء إذ لا يتأتّى لأحد إدراك معاني القرآن حقّ الإدراك إلا بمعرفة الفواصل[2]، والمقصود بمعرفة الفواصل هو الوقف والابتداء، وفي هذا يقول ابن الجزريّ في المقدّمة الجزريّة:

وَبَعْدَ تَجْوِيْدِكَ لِلْحُرُوفِ لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الوُقُوفِ

وَالابْتِدَاءِ وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ثَلاثَةً: تامٌّ، وَكَافٍ، وَحَسَنْ[3]

وتغيّر المعنى بالوقف ليس حكرًا على القرآن الكريم، بل هذا يحصل في غير القرآن أيضًا، فلو سمع رجل رجلًا يقول: قد جاء الغيث لفهم أنّه يبشره بنزوله، فأين هذا ممّا لو لم يقف على الغيث، بل أكمل القول قائلًا: قد جاء الغيث في القرآن الكريم مرّتين؟! وفي الحديث (عن عديّ بن حاتم، أنّ رجلًا خطب عند النبيّ ﷺ، فقال: من يطع الله ورسوله، فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: **بئس الخطيب أنت! قل: ومن يعص الله ورسوله**)[4]، وإنّما أنكر عليه النبيّ ﷺ قوله لأنّه جمع في ضمير واحد بين الله ﷻ، ورسوله ﷺ، فقال: ومن يعصهما، هكذا يقول بعض شرّاح الحديث، ولكنْ هنالك آخرون يذهبون إلى أنّ الإنكار كان

---

(1) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، (مصر، الهيئة المصريّة للكتاب، 1974م)، ص 282.

(2) أحمد بن عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم الأشمونيّ المصريّ، (ت: نحو 1100هـ) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، تحقيق: شريف أبو العلا العدويّ، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ ـ 2002م)، ص13.

(3) ابن الجزريّ، **منظومة المقدّمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (المقدّمة الجزريّة)**، ص8.

(4) مسلم، **صحيح مسلم**، ج2/ص594، حديث رقم: 48.

بسبب عدم مراعاة هذا الخطيب للوقف والابتداء في كلامه، فقد قال الطحاويّ: (المعنى عندنا ـ والله أعلم ـ أنّ ذلك يرجع إلى معنى التقديم والتأخير، فيكون من يطع الله ورسوله ومن يعصهما فقد رشد ـ وذلك كفر ـ وإنّما كان ينبغي له أن يقول: ومن يعصهما فقد غوى، أو يقف عند قوله: فقد رشد، ثمّ يبتدئ بقوله: ومن يعصهما، فقد غوى)[1]، وممّا يقوّي قول الطحاويّ أنّ هنالك أحاديث جمعت في ضمير واحد بين الله ﷻ ورسوله ﷺ كما في كلمة سواهما في حديث أنس ﷺ، عن النبيّ ﷺ قال: (**ثلاث من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان؛ أن يكون الله ورسوله أحبّ إليه ممّا سواهما، وأن يحبّ المرء لا يحبّه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار**)[2]، وكذلك في كلمة ينهيانكم في حديث أنس بن مالك ﷺ أيضًا (أنّ رسول الله ﷺ جاءه جاءٍ، فقال: أُكِلَتِ الحمر فسكت، ثمّ أتاه الثانية، فقال: أُكِلَتِ الحمر فسكت، ثمّ أتاه الثالثة، فقال: أُفْنِيَتِ الحمر، فأمر مناديًا، فنادى في الناس: إنّ الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهليّة، فأكفئت القدور، وإنّها لتفور باللحم)[3].

إنّ الوقف على كلمة والابتداء بما بعدها عند قراءة القرآن الكريم ينتظم ثلاث حالات:

الحالة الأولى

جواز الوقف على كلمة، والابتداء بما بعدها، وتتحقّق هذه الحالة في الوقفين التامّ والكافي كما في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝٧ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا

(1) الطحاويّ، **شرح مشكل الآثار**، ج8/ص372.

(2) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج1/ص14، حديث رقم: 16، مسلم، صحيح مسلم، ج1/ص66، حديث رقم: 67.

(3) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج4/ص1539، حديث رقم: 3963.

بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [البقرة: 6 ـ 8]، فالوقف على كلمة ﴿عَظِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾ وقف تامّ لأنّه لا يتعلّق بما بعده لا لفظًا ولا معنًى، والوقف على كلمة ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ وقف كافٍ لأنّه يتعلّق بما بعده معنًى لا لفظًا، فيجوز الوقف على هاتين الكلمتين، والابتداء بما بعدهما، وكذلك يمكن أن تتحقّق هذه الحالة في الوقف الحسن إذا ما كان هذا الوقف على رأس آية، وهذا هو قول أكثر أهل التجويد، وقد مرّ الخلاف فيه قريبًا، ومثال ذلك قول الله ﷻ: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوۡمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴿٣٧﴾﴾ [النور: 36 ـ 37]، فالوقف على كلمة ﴿وَٱلۡأٓصَالِ﴾، والابتداء بما بعدها يؤدّي إلى فصل الفعل ﴿يُسَبِّحُ﴾ عن فاعله ﴿رِجَالٌ﴾، وهذا الوقف لولا أنّه عند رأس آية لكان قبيحًا، وهذا على قراءة حفص عن عاصم، وأمّا على قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم، فالوقف تامّ لأنّهما يقرآن الفعل ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالبناء للمجهول، فعندها تكون كلمة ﴿رِجَالٌ﴾ مبتدأ، وليست فاعلًا.

الحالة الثانية

جواز الوقف على كلمة دون الابتداء بما بعدها، ويتحقّق هذا في الوقف الحسن في غير رؤوس الآيات، ومثال ذلك قول الله ﷻ: ﴿يَوۡمَ تَرَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِمۡ بُشۡرَىٰكُمُ ٱلۡيَوۡمَ جَنَّٰتٌ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٢﴾﴾ [الحديد: 12]، فالوقف على كلمة ﴿جَنَّٰتٌ﴾ وقف حسن إذ تمّ معناه في ذاته، ولكن لا يجوز الابتداء بما بعده لارتباطه به من ناحية المعنى إذ الكلام لا زال في شأن الجنّات، وكذلك من ناحية اللفظ لأنّ الجملة ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ في محلّ رفع صفة للجنّات، فإذا وقف القارئ وقفًا حسنًا وجب عليه أن يعود ليبدأ بالكلمة التي وقف

عندها إن صحّ الابتداء بها كما في هذا المثال، وأمّا إذا لم يصحّ ذلك، فينبغي أن يرجع كلمة أو أكثر ممّا يصحّ به الابتداء ليبتدئ من عنده، ومثال ذلك قول الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾﴾ [الممتحنة: 1]، فالوقف على كلمة ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ هو وقف حسن، ولكن لو عاد القارئ، وابتدأ بها لكان المعنى موهمًا بالتحذير من الإيمان بالله ﷻ، وهو معنًى فاسد، فلا بدّ من البدء بكلمة أخرى مثل كلمة ﴿يُخْرِجُونَ﴾، وهذه المعاني يدركها الذي يفهم المعاني حين يقرأ.

الحالة الثالثة

منع الوقف على كلمة، ومنع الابتداء بما بعدها، وهذا يتحقّق في الوقف القبيح الذي يعطي معنًى غير صحيح لتعلّقه بما بعده تعلّقًا شديدًا لفظًا ومعنًى، وهذا الوقف هو أكثر الوقوفات في القرآن الكريم، فلا تخلو منه آية من الآيات ما عدا الآيات التي هي عبارة عن كلمة واحدة فقط كقول الله ﷻ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾ [الرحمن: 64]، أو بمثابة كلمة واحدة مثل الحروف المقطّعة في أوائل بعض السور مثل قوله ﷻ ﴿حمٓ ﴿١﴾ ﴾ [غافر: 1، فصّلت: 1، الشورى: 1، الزخرف: 1، الدخان: 1، الجاثية: 1، الأحقاف: 1]، فقول الله ﷻ: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣﴾ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [الماعون: 1 ـ 7]، عبارة عن سبع آيات، وفيها ثماني عشرة وقفًا قبيحًا إذ لا يجوز الوقف في هذه السورة إلا على رؤوس آياتها.

إنّ بعض الوقوفات القبيحة يكون تعمّدها كفرًا، والابتداء بما بعدها لا يستقيم معناه كما في الوقف على كلمة ﴿لَآ إِلَٰهَ﴾ من قول الله ﷻ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾ [آل عمران: 18]، وهنالك وقف معناه لا يستقيم، وتعمّد الابتداء بما بعده كفر، كما في الوقف على كلمة ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾، أو كلمة ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى﴾ من قول الله ﷻ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [التوبة: 30].

هذه هي أهمّ الأحكام في تجويد القرآن الكريم التي تتعلّق بموضوع هذا البحث دونما دخول في تفاصيلها الدقيقة، وأمّا المدّ، والإظهار، والإدغام، والإخفاء... الخ، وباقي الأحكام فلا تعلّق لها بالموضوع أساسًا، ولهذا كان الإعراض عنها.

الفصل الثاني: التفسير والتأويل وأشهر علماء الوقف والابتداء

تمهيد

في هذا الفصل يتمّ بيان معنى التفسير والتأويل، والفرق بينهما مع الحديث حول أسباب الاختلاف في التفسير، وكذلك الحديث عن أشهر العلماء الذين اعتنوا بالوقف والابتداء وذلك وذلك في ثلاثة مباحث.

المبحث الأوّل: التفسير والتأويل

هنالك خلاف دقيق بين المفسّرين في معنى التفسير والتأويل ترتّبت عليه أمور تتعلّق بنظرتهم إلى آيات القرآن الكريم وفهمها، وفي المطلبين الآتيين بيان ذلك.

المطلب الأوّل: التفسير والتأويل لغةً واصطلاحًا

التفسير لغةً ـ ومثله الفَسْرُ ـ لغةً يعنى الإبانة، وكشف الشيء المغطّى كما يقول ابن الأعرابيّ[1]، وخلاصة القول أنّ المعنى اللغويّ للتفسير يدور حول الشرح والتوضيح، والكشف والبيان والتبيين، وهذا المعنى جاء في القرآن الكريم لمرّة واحدة فقط، وذلك في قول الله ﷻ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان: 33]، فيكون معنى ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾، أي: (وأحسن ممّا جاؤوا به من المثل بيانًا وتفصيلًا)[2].

وأمّا اصطلاحًا، فلا يكاد يختلف تعريفه عن التعريف اللغويّ، فقد قال فيه الشريف الجرجانيّ: (التفسير في الأصل هو الكشف والإظهار، وفي الشرع: هو توضيح معنى الآية، وشأنها، وقصّتها، والسبب الذي نزلت فيه

---

(1) محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق مرتضى الحسينيّ الزبيديّ، (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، (بيروت، دار الفكر، د. ط، 1414هـ ـ 1993م)، ج13/ص323.

(2) الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج17/ص448.

بلفظ يدلّ عليه دلالة ظاهرة)[1]، ويعرّفه الزركشيّ بأنّه العلم الذي يعرف به فهم كتاب الله المنزّل على النبيّ محمّد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج الأحكام والحكم منه، ويستمدّ ذلك من علوم اللغة، والنحو، والصرف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب نزول الآيات، وناسخها ومنسوخها[2].

وأمّا التأويل لغةً، (فهو تفعيل من أَوَّلَ يُؤَوِّلُ تأويلًا، وثلاثيّه آلَ يَؤُولُ، أي: رجع وعاد، وسئل أبو العبّاس أحمد بن يحيى عن التأويل، فقال: التأويل، والمعنى، والتفسير واحد)[3]، وعلى هذا القول يكون التأويل والتفسير لفظين مترادفين.

وأمّا اصطلاحًا، فقد اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأوّل في مصطلح التأويل

إنّ المراد بكلمة التأويل هو حقيقة ما يؤول إليه الكلام، وهذا هو المعنى المقصود بالتأويل الوارد في القرآن الكريم بضع عشرة مرّة كما في قول الله ﷻ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ قَدۡ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ٥٣﴾ [الأعراف: 53]، فمن الواضح أنّ المقصود بكلمة تأويله الواردة في هذه الآية الكريمة، أي: حقيقته، وما يؤول إليه آخر الأمر، وهذا هو الوارد في تفسيرها عند الرعيل الأول، فعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، في تفسير قول الله ﷻ: (﴿يَوۡمَ يَأۡتِي

(1) عليّ بن محمّد بن عليّ الزين الشريف الجرجانيّ، (ت: 816هـ)، **التعريفات**، تحقيق: مجموعة من العلماء، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1403هـ ـ 1983م)، ص67.

(2) بدر الدين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزركشيّ، (ت: 794هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، (بيروت، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1476هـ ـ 1957م)، ج1/ص13.

(3) ابن منظور، **لسان العرب**، ج11/ص33.

تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: 53]، قال: تحقيقه، وقرأ قول الله: ﴿... هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ... ﴾ [يوسف: 100]، قال: هذا تحقيقها، وقرأ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: 7]، قال: وما يعلم تحقيقه إلا الله)[1].

القول الثاني في مصطلح التأويل

أنّ التأويل يراد به التفسير لا غير، وهذا هو قول أكثر المفسّرين إذ قالوا: تأويله، أي: تفسيره كما ورد عن القنّوجيّ[2]، والخازن[3]، والعليميّ[4] وغيرهم، ولعلّ هذا هو المعنى المقصود فيما جاء عن ابن عبّاس ﷺ (أنّ رسول الله ﷺ وضع يده على كتفي أو على منكبي ـ شكّ سعيد ـ ثمّ قال: **اللهمّ، فقّهه في الدين، وعلّمه التأويل**)[5]، وسعيد الذي شكّ هو ابن جبير راوي هذا الأثر.

القول الثالث في مصطلح التأويل

هو القول المأثور عن كثير من المتكلّمين، ويرى ابن حزم الظاهريّ أنّ التأويل هو نقل الألفاظ عمّا يقتضيه ظاهرها، وعمّا وضعت له في اللغة إلى معان أخرى، فإن كان النقل قد صحّ ببرهان، وكان ناقله واجب الطاعة، فهو حقّ مقبول، وإن كان بخلاف ذلك اطّرح، ولم يلتفت إليه، وحكم لذلك النقل بأنّه باطل[6]، وهذا

---

(1) عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس بن المنذر التميميّ الحنظليّ الرازيّ ابن أبي حاتم، (ت: 327هـ)، **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، (المملكة العربيّة السعوديّة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط3، 1419هـ ـ 1998م)، ج5/ص1494.

(2) محمّد صدّيق خان بن حسن بن عليّ بن لطف الله الحسينيّ البخاريّ القنّوجيّ، (ت: 1307هـ)، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ، (بيروت، المكتبة العصريّة، د. ط، 1412هـ ـ 1992م)، ج2/ص178.

(3) علاء الدين عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن عمر الشيحيّ المعروف بالخازن، (ت: 741هـ)، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، تحقيق: محمّد عليّ شاهين، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1415هـ ـ 2004م)، ج1/ص266.

(4) مجير الدين بن محمّد العليميّ المقدسيّ، (ت: 927هـ)، **فتح الرحمن في تفسير القرآن**، تحقيق: نور الدين طالب، (قطر، دار النوادر، ط1، 1430هـ ـ 2009م)، ج1/ص419.

(5) أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج4/ص225، حديث رقم: 2397، علّق المحقّق على الحديث قائلًا: إسناده قويّ على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم، فمن رجال مسلم.

(6) أبو محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ القرطبيّ الظاهريّ، (ت: 456هـ)، **الإحكام في أصول الإحكام**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، (بيروت، دار الآفاق الجديدة، د. ط، د. ت)، ج1/ص42.

التعريف قريب جدًّا من تعريف المجاز اللغويّ عند أهل البلاغة إذ عرّفوه بقولهم: (هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقيّ)[1]، ولم يكن هذا المعنى للتأويل الذي قال به المتكلّمون، وأهل البلاغة متداولًا في الرعيل الأوّل، بل كان التأويل عندهم بمعنى فهم المراد من النصّ على حقيقته بدليل قول أمّ المؤمنين عائشة (رضي الله عنها): (كان النبيّ ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهمّ ربّنا وبحمدك، اللهمّ اغفر لي، يتأوّل القرآن)[2]، ومعنى قول أمّ المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) يتأوّل القرآن، أي: يفهم المراد الحقيقيّ من قول الله ﷻ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾ [النصر: 3]، وليس نقله إلى معنى آخر كما هو عند المتكلّمين، أو أهل البلاغة.

المطلب الثاني: الفرق بين التفسير والتأويل

اختلف العلماء في شأن التفسير والتأويل، والفرق بينهما على أقوال كثيرة، فيما يأتي بيان أشهرها:

القول الأوّل في الفرق بين التفسير والتأويل

التفسير والتأويل بمعنى واحد، فهما كلمتان مترادفتان، وهذا هو الذي كان شائعًا عند الأقدمين، ويقوّيه حديث النبيّ ﷺ في شأن ابن عبّاس رضي الله عنهما الذي مرّ سابقًا[3]، وقد ذهب إلى هذا القول أبو عبيدة، فقال في بيانه لقول الله ﷻ: ﴿... تَأۡوِيلِهِۦٓ ...﴾ [آل عمران: 7]: (التأويل: التفسير)[4] كما قال به أبو العبّاس أحمد بن يحيى، ومجموعة من المفسّرين قديمًا وحديثًا مثل الثعالبيّ، والقنّوجي، والخازن، والعليميّ كما مرّ قبل قليل، ولكن هنالك من أنكر هذا القول إنكارًا شديدًا مثل ابن حبيب النيسابوريّ حتّى قال: (قد نبغ في زماننا مفسّرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه)[5].

---

(1) عليّ بن صالح بن عبد الفتّاح الجارم، (ت: 1368هـ)، ومصطفى بن أمين بن إبراهيم، (ت: 1367هـ)، **البلاغة الواضحة في البيان والمعاني والبديع**، (دمشق ـ بيروت، مكتبة دار الفجرّ، 1435هـ ـ 2014م)، ص130.

(2) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج1/ص281، حديث رقم: 784، مسلم، **صحيح مسلم**، ج1/ص350، حديث رقم: 217.

(3) ينظر: الصفحة **55** من هذا البحث.

(4) أبو عبيدة معمّر بن المثنّى التيميّ البصريّ، (ت: 209ه)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمّد فؤاد سزگين، (القاهرة، مكتبة الخانجي، د. ط، 1381ه ــ 1961م)، ص86.

(5) عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ، (ت: 911ه)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1394ه ــ 1974م)، ج4/ص192.

القول الثاني في الفرق بين التفسير والتأويل

هو القول بأنّ (التفسير: هو القطع على أنّ المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنّه عنى باللفظ هذا ... والتأويل: ترجيح أحد المحتملات بدون قطع، والشهادة على الله)[1]، وهو قول أبي منصور الماتريديّ.

القول الثالث في الفرق بين التفسير والتأويل

القول بأنّ التفسير أعمّ من التأويل[2]، فالتأويل يتعلّق بالكتب الإلهيّة فقط بينما التفسير يتعلّق بها وبغيرها من الكتب، وأشهر القائلين بهذا القول الراغب الأصفهانيّ.

القول الرابع في الفرق بين التفسير والتأويل

التفسير بيان المفردات كالبحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحام في قول الله ﷻ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَأَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٠٣﴾ [المائدة: 103]، أو الصلاة والزكاة في قوله ﷻ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ٤٣﴾ [البقرة: 43]، وأمّا التأويل، فبيان الجمل كبيان معنى ﴿... تَبَوَّءَا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتًا ...﴾ في قول الله ﷻ: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٨٧﴾ [يونس: 87][3].

القول الخامس في الفرق بين التفسير والتأويل

(التفسير ما يتعلّق بالرواية، والتأويل ما يتعلّق بالدراية)[4]، وعلى هذا القول يكون تفسير الآية هو ما بيّنته آية أخرى، أو ما بينته الأحاديث النبويّة الشريفة، وأمّا التأويل، فهو عبارة عن اجتهادات المجتهدين واستنباطاتهم في شأنها، وهذا هو معنى قول أبي نصر القشيريّ: (ويعتبر في التفسير الاتّباع والسماع، وإنّما الاستنباط فيما يتعلّق بالتأويل)[5].

---

(1) الماتريديّ، **تأويلات أهل السنّة**، ج1/ص185.

(2) السيوطيّ، **الإتقان في علوم القرآن**، ج4/ص192.

(3) محمد حسين الذهبيّ، (ت: 1398ه)، **التفسير والمفسّرون**، (القاهرة، مكتبة وهبة، د. ط، د. ت)، ج1/ص16.

(4) شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسينيّ الآلوسيّ، (ت: 1270ه)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: عليّ عبد الباري عطيّة، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1415ه ــ 1994م)، 6/1.

(5) الزركشيّ، **البرهان في علوم القرآن**، ج2/ص150.

القول السادس في الفرق بين التفسير والتأويل

هو ما ذكره البغويّ، فقال: (التأويل ـ وهو صرف الآية إلى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها غير مخالف للكتاب والسنّة من طريق الاستنباط ـ فقد رخّص فيه لأهل العلم)[1]، ومن هذا الكلام يتبيّن أنّ صرف الآية إلى ما يخالف الكتاب والسنّة غير مقبول، ثمّ قال: (أمّا التفسير ـ وهو الكلام في أسباب نزول الآية، وشأنها، وقصّتها ـ فلا يجوز إلا بالسماع بعد ثبوته من طريق النقل)[2].

هذه هي أشهر الأقوال التي قيلت في الفرق بين التأويل والتفسير، وهنالك أقوال أخرى غيرها لكن يظهر عند النظر والتدقيق فيها أنّها لا تخرج عن هذه الأقوال، بل تندرج تحتها، أو أنّها تكون قريبة جدًّا منها في المعنى.

المطلب الثالث: آثار التفسير والتأويل على الحركة العلمية في الأمّة

لقد كان للتأويل والتفسير آثارهما الكبيرة في الحركة العلمية على مدى تاريخها الطويل، وكان لبعض هذه التأثيرات أثر سلبيّ في حين أنّ بعضها الآخر كان إيجابيًّا، ويمكن بصورة عامّة إجمال هذه الآثار فيما يأتي:

أوّلًا: استغلال الفرق المنحرفة للتأويل

استغلّت بعض الفرق المنحرفة التأويل بمعنى صرف اللفظ إلى غير معناه في الانتصار إلى آرائها الباطلة، ففي قول الله ﷻ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: 164] الذي يدلّ بوضوح تامّ على أنّ الله ﷻ كلّم النبيّ موسى عليه السلام قد جاء (عن بعض المعتزلة أنّه قرأ على بعض المشايخ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ [بنصب لفظ الجلالة] مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ ، فقال له: يا ابن اللخناء، كيف تصنع بقوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ...﴾ [الأعراف: 143]؟!

---

(1) الحسين بن مسعود البغويّ، (ت: 516ه)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: محمّد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميريّة، وسليمان مسلم الحرش، (الرياض، دار طيبة، ط4، 1417ه ــ 1997م)، ج1/ص46.

(2) البغويّ، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج1/ص46.

يعني أنّ هذا لا يحتمل التحريف، ولا التأويل)[1]، وهذا التأويل الباطل في جعل النبيّ موسى عليه السلام في الآية هو الفاعل المتكلّم، وليس الله ﷻ إنّما ذهب إليه هذا المعتزليّ لما عليه أهل الاعتزال من إنكار صفة الكلام الإلهيّ رغم صراحة الآيات القرآنيّة الكريمة، وصحّة الأحاديث النبويّة الشريفة الواردة في هذه المسألة كقول الله ﷻ: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي فَخُذۡ مَآ ءَاتَيۡتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ١٤٤﴾ [الأعراف: 144]، **وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبيّ ﷺ قال: (احتجّ آدم وموسى، فقال موسى: أنت آدم الذي أخرجت ذريّتك من الجنّة؟! قال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته، وكلامه، ثمّ تلومني على أمر قد قدّر عليّ قبل أن أخلق؟! فحجّ آدم موسى)**[2]، وذكر بعض المفسّرين أنّ من المعتزلة من فسّر قول الله ﷻ: ﴿...وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ بقوله: (وجرّح الله موسى بأظفار الفتن، ومخالب الفتن)[3]، أي: حمل كلمة التكليم على التجريح من الفعل كلّم يكلّم بمعنى جرّح يجرّح، ونسب بعضهم هذا الكلام إلى الزمخشريّ، والحقّ أنّ الزمخشريّ لم يذهب إلى هذا التفسير، بل ردّه وعدّه من البدع المستنكرة إذ قال: (ومن بدع التفاسير أنّه من الكلم، وأنّ معناه: وجرّح الله موسى بأظفار المحن، ومخالب الفتن)[4]، وهذا من إنصافه وعدله رغم أنّه واحد من أكبر رؤوس المعتزلة وأشهرهم، وكان يقول حاله حال سائر أهل الاعتزال بأنّ كلام الله ﷻ مخلوق، والأمثلة على تأويلات الفرق المنحرفة الضالّة قديمًا كالباطنيّة والخوارج، وحديثًا كالبابيّة، والبهائيّة، والقاديانيّة كثيرة جدًّا، وقد كان للاستعمار، وللحركات التبشيريّة في القرنين الأخيرين استغلال كبير

---

(1) إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقيّ، (ت: 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: محمّد حسين شمس الدين، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ ـ 1998م)، ج2/ص421.

(2) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج9/ص148، حديث رقم: 7515، ومسلم، **صحيح مسلم**، ج4/ص2044، حديث رقم: 15.

(3) أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، (ت: 745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمّد جميل، (بيروت، دار الفكر، 1420هـ ـ 2010م)، ج4/ص139.

(4) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشريّ، (ت: 538هـ)، **الكشّاف عن حقائق غوامض التأويل**، (بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط3، 1407هـ ـ 1987م)، ج1/ص591.

للتأويل في إثارة الشبهات حول الإسلام كما جاء ذلك في كتاب التبشير والاستعمار في البلاد العربيّة لمؤلّفيه مصطفى الخالدي وعمرو فروخ.

ثانيًا: عدم إثراء علم التفسير عند الأوائل

تخوّف الناس من تأويل الآيات القرآنيّة وتفسيرها خصوصًا عند الرعيل الأوّل من الصحابة منع من إثراء علم التفسير إذ كانوا يتحرّجون من ذلك لما جاء عن ابن عبّاس ﷺ، عن النبيّ ﷺ، قال: **(اتّقوا الحديث عنّي إلا ما علمتم، فمن كذب عليّ متعمّدًا، فليتبوّأ مقعده من النار، ومن قال في القرآن برأيه، فليتبوّأ مقعده من النار)**[1]، وهذا التخوّف زال في الجيل اللاحق، فأثروا بذلك التفسير، والذي يبدو للباحث ـ والله ﷻ أعلم ـ أنّ كلمة من قال في القرآن برأيه في هذا الحديث تشرحها رواية أخرى له هي قول النبيّ ﷺ: **(من قال في القرآن بغير علم، فليتبوّأ مقعده من النار)**[2]، فبالجمع بين هاتين الروايتين يكون معنى من قال في القرآن برأيه، أي: من قال في القرآن برأيه بغير علم، وبذلك لا حرج على صاحب المعرفة في اللغة، أو الفلك، أو التاريخ... أو أيّ علم آخر إن يستثمر علمه هذا في بيان معنى بعض الآيات القرآنيّة ممّا يتعلّق بمعارفه تلك إذ قوله في هذه الحالة ليس قولًا صادرًا عن رأي، وإنّما هو قول عن علم ومعرفة.

---

(1) أخرجه محمّد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحّاك الترمذيّ أبو عيسى، (ت: 279هـ)، **الجامع الكبير**، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، (بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1417هـ ـ 1998م)، ج5/ص66، حديث رقم: 2951. قال الترمذيّ: هذا حديث حسن، وقال المحقّق: في إسناده عبد الأعلى الثعلبيّ، وهو ضعيف.

(2) الترمذيّ، **الجامع الكبير**، ج5/ص65، حديث رقم: 2950، قال الترمذيّ: هذا حديث حسن، وقال المحقّق: في إسناده عبد الأعلى الثعلبيّ، وهو ضعيف.

ثالثًا: الاختلاف في الأحكام الفقهيّة

الاختلاف في التفسير والتأويل أدّى إلى اختلافات في كثير من الأحكام الفقهيّة، فعلى سبيل المثال اختلافهم في المقصود بنجاسة الكافر الواردة في قول الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٨﴾ [التوبة: 28]، فهنالك من قال هي ليست نجاسة عينيّة، (بل معنى الشرك هو الذي كنجاسة الخمر)[1]، أي: هي نجاسة معنويّة علمًا أنّ نجاسة الخمر مختلف فيها أيضًا أهي نجاسة عينيّة أم معنويّة؟! وهذا القول مأثور عن ابن عبّاس ﷺ، وهنالك من قال هي نجاسة عينيّة حقيقيّة أخذًا بظاهر النصّ، ومن القائلين بهذا الحسن البصريّ حتّى قال: (من صافح مشركًا، فليتوضّأ)[2]، في حين ذهب آخرون إلى أنّ المقصود بالنجاسة هي الجنابة لأنّ الحدث الأكبر يحتاج إلى الغسل، وغسل الكافر لا يعتدّ به شرعًا، فهو على جنابة أبدًا، وذهب إلى هذا الرأي قتادة، ومعمّر بن راشد وغيرهما[3]، وهذا يعني أنّ المشرك الذي هو دون سنّ البلوغ ليس بنجس إذ لا يجنب.

رابعًا: حلّ الإشكالات في بعض الآيات القرآنيّة

هنالك آيات قرآنيّة تستشكل على القارئ إذ يبدو من ظاهرها أنّها متناقضة، فكان للتفسير والتأويل الفضل الأكبر في إزالة هذا الإشكال، فمن ذلك قول الله ﷻ للنبيّ ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦﴾ [القصص: 56] في حين يخاطبه في آية أخرى

(1) عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن تمّام بن عطيّة الأندلسيّ المحاربيّ، (ت: 542هـ)، **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ ـ 2001م)، ج3/ص20.

(2) محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاريّ الخزرجيّ القرطبيّ، (ت: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ)**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، (القاهرة، دار الكتب المصريّة، ط2، 1384هـ ـ 1964م)، ج8/ص103.

(3) أبو حيّان الأندلسيّ، **البحر المحيط في التفسير**، ج5/ص398.

قائلًا: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢﴾ [الشورى: 52]، فالآية في سورة القصص نفت الهداية، والآية في الشورى أثبتتها، فقال أهل التأويل إنّ هنالك هداية البيان والإرشاد، وهذه ثابتة للنبيّ ﷺ ولغيره، وهي المشار إليها في آية سورة الشورى، وهداية التوفيق والقبول، وخلق الإيمان في القلب، وهذه لا يقدر عليها إلا الله ﷻ، وهي المشار إليها في آية سورة القصص، وفي هذا يقول الرازيّ: (ولا تنافي بينهما، فإنّ الذي أثبته وأضافه إليه الدعوة والبيان، والذي نفى عنه هداية التوفيق، وشرح الصدر، وهو نور يقذف في القلب)[1].

المبحث الثاني: أسباب الاختلاف في تفسير القرآن الكريم ولغتهِ

جاء في بيان معنى الاختلاف في كتب اللغة: (تخالف القوم، واختلفوا: إذا ذهب كلّ واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضدّ الاتّفاق)[2]، والاختلاف في تفسير القرآن الكريم كثير جدّا، وهو على نوعين: اختلاف تنوّع، وهو محمود إذ فيه إثراء، وتكثير للمعاني مثل الاختلاف في القراءات القرآنيّة، واختلاف تضادّ وهو مذموم، وهو الذي يكثر عند أهل الضلال، ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم الذي يتلوه المسلمون اليوم في مشارق الأرض ومغاربها هو نفسه القرآن الذي قال الله ﷻ فيه: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [البروج: 21 ـ 22]، وقال فيه في مكان آخر: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ٧٨﴾ [الواقعة: 77 ـ 78]، وقال فيه في مكان ثالث: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ٤﴾ [الزخرف: 4]، وهو نفسه القرآن الذي نزل به أمين الوحي جبريل عليه السلام على قلب نبيّنا محمّد ﷺ، وقد وصل إلينا بالتواتر اللفظيّ الضروريّ قراءة وكتابة لم ينقص منه، ولم يزد فيه ولا حرف واحد، وهذه المسألة يعترف بها العلماء والباحثون من أهل الإنصاف والصدق من غير المسلمين قبل المسلمين، فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا هذا

(1) الرازيّ، **تفسير الرازيّ**، ج3/ص25.

(2) أحمد بن محمّد بن عليّ الفيّوميّ، (ت: 770هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (بيروت، المكتبة العلميّة، د. ط، د. ت)، ج1/ص178.

الاختلاف الكبير في تفسير هذا القرآن الذي هو كتاب واحد ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢﴾ [فصّلت: 42]؟!

في هذا المبحث سوف يتمّ بحث أهمّ الأسباب التي أدّت إلى اختلاف التنوّع عند المفسّرين، وأمّا اختلاف التضادّ، فهذا ليس له إلا سبب واحد فقط هو الانحراف، أو الزيغ، أو الضلال عن منهج الحقّ، وجادّة الصواب.

وكثيرًا ما يكون الاختلاف في التفسير نابعًا من القرآن الكريم نفسه، أو من لغته العربيّة التي نزل بها، وفيما يلي هذه الأسباب:

أوّلًا: الاختلاف لاختلاف الوقوفات

كثير من آيات القرآن الكريم تحتمل أن يكون الوقوف فيها في عدّة أماكن، وأحيانًا يعطي الوقوف في مكان معيّن تفسيرًا غير التفسير الذي يعطيه الوقوف في مكان غيره، ففي قول الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢﴾ [البقرة: 2] عند الوقوف على كلمة ﴿لَا رَيۡبۛ﴾ يكون المعنى أنّ في هذا الكتاب هدى لأهل التقى، وهذا يعني بالضرورة أنّ فيه إضلالًا لأهل الفسق، وهذا كما قال الله ﷻ: ﴿... يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [البقرة: 26] في حين أنّ الوقوف على كلمة ﴿فِيهِۛ﴾ يجعل المعنى أنّ الكتاب كلّه هدى للمتّقين دونما أيّ إشارة إلى أهل الفسق، وفي الفصل الثالث من هذه الرسالة سوف يكون هنالك استقراء للقرآن الكريم من أوّله إلى آخره لبيان هذه الوقوفات، وهذا هو لبّ هذه الرسالة.

ثانيًا: الاختلاف لاختلاف معاني الكلمات

الكلمة في لغة العرب لها ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، وهذه الثلاثة قد يكمن في بعضها بعض أسباب الاختلاف، فحروف المعاني: حروف الجرّ، والنصب، والجزم، والنفي ... الخ لكثير منها أكثر من معنى، فإذا ما جاءت هذه الحروف في آية، واحتملت أكثر من معنى اختلف التفسير تبعًا لذلك، ففي قول الله ﷻ: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤﴾ [آل عمران: 104]، يحتمل حرف الجرّ في كلمة ﴿مِّنكُمۡ﴾ أن يكون للتبعيض كما في قول الله ﷻ: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣﴾ [التوبة: 103]، أي: خذ بعض أموالهم، ويحتمل أن تكون لاستغراق الجنس كما في قول

الله ﷻ: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ۝٥﴾ [المسد: 5]، أي: مصنوع من المسد، وهو الصوف، أو ألياف شجرة المسد التي تنبت باليمن، أو جلود الإبل وأوبارها[1]، فعلى معنى التبعيض تقتضي الآية الكريمة أن تكون هنالك جماعة من الأمّة تقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع بينما على معنى استغراق الجنس يكون التفسير أنّ على الأمّة بأجمعها أن تكون أمّة آمرة بالمعروف ناهية عن المنكر كلّ بقدر استطاعته، وكلا التفسيرين مأثور.

وكذلك يختلف التفسير إذا ما جاء في الآية اسم له أكثر من معنى كما في قول الله ﷻ: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ۝٥١﴾ [المدّثر: 50 ـ 51]، فكلمة قسورة تحمل عدّة معان، فاختلفت التفاسير لهذا السبب، فقال ابن عبّاس ﷺ: هم الرماة، وقال أبو هريرة ﷺ: هو الأسد، وقال سعيد بن جبير: هو القنّاص، وقيل: هم جماعة الرجال أو أصواتهم ... وغير ذلك، وهذه الأقوال مذكورة في تفسير الطبريّ[2]، وفي غيره من التفاسير.

ومثل ذلك إذا ما جاء فعل له أكثر من معنى كما في قول الله ﷻ: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ ۖ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ ۝٧٠﴾ [الأنعام: 70]، ففي معنى ﴿تُبْسَلَ﴾ سبعة أقوال، هي: تُسلم، وتُفضَح، وتُدفَع، وتُهلَك، وتُحبَس وتُوخَذ، وتُجزى، وتُرتَهن[3]، فاختلف المفسّرون في تفسيرها تبعًا لهذه المعاني التي هي في الحقيقة معان متقاربة.

ثالثًا: الاختلاف لاختلاف عائديّة الضمير

من المعلوم أنّ الضمائر في اللغة تعود على أسماء لاجتناب التكرار في الكلام، وقد تصحّ عودة الضمير في الآية على أكثر من اسم، فتكون النتيجة الاختلاف في تفسيرها، ومثال ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٢٣﴾ [يوسف: 23]، فالضمير في كلمة ﴿إِنَّهُۥ﴾ يحتمل العودة على زوج المرأة كما

---

(1) الشوكانيّ، **فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير**، ج5/ص629.

(2) الطبريّ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج23/ص455 ـ 460.

(3) ابن الجوزيّ، **زاد المسير في علم التفسير**، ج2/ص43.

جاء في تفسير البغويّ، قال: (﴿قَالَ﴾ يوسف لها عند ذلك: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾، أي: أعوذ بالله، وأعتصم بالله ممّا دعوتني إليه، ﴿إِنَّهُۥ رَبِّىٓ﴾ يريد أنّ زوجك قطفير سيّدي ﴿أَحْسَنَ مَثْوَاىَ﴾ ، أي: أكرم منزلي، هذا قول أكثر المفسّرين)[1]، ويحتمل العودة على الله ﷻ كما جاء في تفسير البحر المحيط: (والضمير في ﴿إِنَّهُۥ﴾ الأصحّ أنّه يعود على الله ﷻ، أي: إنّ الله ربّي أحسن مثواي إذ نجّاني من الجبّ، وأقامني في أحسن مقام)[2].

رابعًا: الاختلاف لاحتمال اللفظ للحقيقة والمجاز

قد يأتي لفظ في آية، ويحتمل الحقيقة والمجاز بالقوّة نفسها، وهنا يختلف المفسّرون في حمله على هذا أو هذا كمثل قول الله ﷻ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: 4]، فقد جاء في تفسيرها: (عن مجاهد: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: 4] قال: يعني حمّالة النميمة؛ تمشي بالنميمة)[3]، وهذا حمل للآية على المجاز في حين جاء في تفسيرها عن ابن عبّاس أنّها كانت تحمل الشوك، فترميه في طريق النبيّ ﷺ لتعقر رجله[4]، وهو حمل للآية على المعنى الحقيقيّ.

خامسًا: الاختلاف لاختلاف القراءات أو الروايات القرآنيّة

من المعلوم أنّ هنالك سبع قراءات قرآنيّة متواترة، وهنالك القراءات العشر، والأربعة عشر، بل هنالك روايات مختلفة للقراءة الواحدة، واختلاف القراءات أو الروايات قد يؤدّي إلى الاختلاف في التفسير، ففي كلمة ﴿أَمَرْنَا﴾ من قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ۝١٦﴾ [الإسراء: 16] هنالك قراءة متواترة بقصر الألف، وميم مخفّفة مفتوحة، وهي قراءة عامّة قرّاء الحجاز والعراق[5]، وهي قراءة حفص عن عاصم التي يقرأ بها اليوم أغلب المسلمين، وعلى هذه القراءة يكون المعنى أنّ الله ﷻ أمرهم بالطاعة بدليل قوله ﷻ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝٩٠﴾ [النحل: 90]، في حين أنّ هنالك قراءة ورواية أخرى لكنّها ليست من المتواتر بقصر الألف، وميم مشدّدة مفتوحة تعطي

---

(1) البغويّ، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج4/ص228.

(2) أبو حيّان الأندلسيّ، **البحر المحيط في التفسير**، ج6/ص257.

(3) مجاهد بن جبر المخزوميّ، (ت: 104هـ)، **تفسير مجاهد**، تحقيق: محمّد عبد السلام أبو النيل، (مصر، دار الفكر الإسلاميّ، ط1، 1410هـ ـ 1989م)، ص759.

(4) منصور بن محمّد بن عبد الجبّار السمعانيّ، (ت: 489هـ)، **تفسير القرآن المعروف بتفسير السمعانيّ**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم ابن عبّاس بن غنيم، (الرياض، دار الوطن، ط1، 1418هـ ـ 1997م)، ج6/ص300.

(5) الطبريّ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج14/ص527.

معنى مختلفًا تمامًا، فقد روي أنّ أبا عمرو قرأ أمّرنا بتشديد الميم، وهي رواية عن أبان عن عاصم، وقراءة أبي العالية، والنخعيّ، والجحدريّ، وذكر ابن قتيبة أنّ المعنى جعلناهم أمراء[1]، والمترفون إذا ما تأمّروا على الأمّة فسدوا وأفسدوا، وبذلك يستحقّون العذاب الذي يعمّ الجميع من فسد لإفساده، ومن لم يفسد لعدم إنكاره.

سادسًا: الاختلاف بسبب بناء الفعل للمجهول

من أوجه الإعجاز في القرآن الكريم أنّ الفعل يبنى للمجهول، فيؤدّي ذلك إلى تكثير المعاني، فيختلف المفسّرون في الاختيار من بينها، ومثال ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْۚ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّۚ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزمر: 75]، فمن هم هؤلاء الذين قالوا: الحمد ربّ العالمين، ولم يذكروا في الآية صراحة؟! يحتمل أنّ القائل هو الله ﷻ، أو الملائكة، أو الإنس، أو الجنّ، كما يحتمل أنّ كلّ هؤلاء هم الحامدون، وكلّ هذه أقوال قال بها المفسّرون، لذلك يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: (لم يسند القول إلى قائل بل أطلقه، فدلّ على أنّ جميع المخلوقات شهدت له بالحمد)[2].

سابعًا: الاختلاف بسبب الحذف

في اللغة العربيّة كثيرًا ما يكون هنالك حذف لأغراض بلاغيّة كما في قول الله ﷻ في وصف الدنيا: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾﴾ [الكهف: 45]، وإنّما تقدير الكلام: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ ـ فاخضرّ، وآتى أكله ـ ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾﴾، وإنّما حذفت كلمة (فاخضرّ، وآتى أكله) التي تدلّ على مباهج الدنيا للتقليل والتحقير من شأن هذه الدنيا، أو للتدليل على سرعة انقضائها، أو لتوجيه المؤمنين أن لا يحرصوا عليها، فيختلف المفسّرون هنا بحسب تقديرهم وتحديدهم لهذه الجملة المحذوفة من الآية، فيختلف التفسير تبعًا لذلك.

---

(1) ابن الجوزيّ، **زاد المسير في علم التفسير**، ج3/ص16.

(2) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج7/ص113.

المبحث الثالث: أشهر علماء الوقف والابتداء

في هذا المبحث تم بيان منهج أشهر العلماء في الوقف والأبتداء وهم كل من الإمام السجاوندي، والإمام الهبطي.

المطلب الأول: الإمام السجاوندي ومنهجه في الوقف والابتداء

الاسم والكنية واللقب والمولد

هو محمد بنش طيفور السجاوندي، والمعروف بأبي عبد الله الغزنوي حيث ولد في مدينة غزنه، وهي إحدى المدن الكبرى التي كانت تقع في طرف خراسان وتفصل بينها وبين الهند، وهي الآن إحدى ولايات جمهورية أفغانستان، وهي من البلاد التي تتميز بالتزام أهلها بمنهج السلف الصالح[1].

مولده:

والراجح في تاريخ مولد الإمام السجاوندي ما ذكره أبو الحسن القفطي عنه حيث ذكر أنه كان قريب العهد من عصره، بما يعني أنه كان في قرابة منتصف المائة السادسة من الهجرة وهو تاريخ قريب عهد من تاريخ القفطي (568 هـ: 646 هـ)[2]، أي أنه كان في وسط المائة السادسة الهجرية. صنف كتابًا في تفسير القرآن سماه "عين التفسير" ذكر فيه النحو وعلل القراءات، إلى غير ذلك من معاني التفسير في مجلدات أعدادها قليلة

---

[1] شهاب الدين بن عبد الله ياقوت الحموي (1324هـ - 1906م)، **معجم البلدان**، تحقيق الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، المجلد الخامس، باب السين والجيم وما يليهما، ص 37.

[2] الزركلي، المرجع السابق، الجزء الثامن، ص 212.

وفوائدها جليلة، وقد قام ابنه باختصار هذا الكتاب في كتاب سماه "إنسان العين"[1]، أما تاريخ وفاته فقد ذكره الصفدي في كتابه " الوافي بالوفيات"[2] بأنه كان في عام 560 هـ.

مكانته العلمية

يعتبر الإمام السجاوندي من علماء عصره البارزين، والذي لا يمكن إنكار علمه، وقد أثنى عليه الإمام القفطي فقال عنه رحمه الله: "محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي المفسر النحوي اللغوي[3]، وكان من كبار المحققين[4]، وأما الإمام الذهبي فقال عنه: "المقرئ المفسر النحوي، وكتابه في الوقف والابتداء في مجلد كبير يدل على تبحره"[5]، وأثنى عليه ابن الجزري فقال: "إمام محقق كبير مقرئ نحوي مفسر، وكان من كبار المحققين"[6].

مؤلفات الإمام السجاوندي

لقد كان السجاوندي مُقلًا في كتاباته، وبمراجعة المصادر التي تناولت ترجمته لم نجد إلا كتبًا يسيرة له وهي:

1. الوقف والابتداء: الذي قال عنه الإمام الذهبي: "كتاب الوقف والابتداء في مجلد كبير يدل على تبحره"، ويسمى أيضًا "علل الوقوف"، وقد اختلفت كتب التراجم والفنون في اسم الكتاب، ففي

---

(1) جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (1406هـ - 1982م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الجزء الثالث، ص 153.

(2) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (1394هـ - 1974م)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق محمد بن الحسين بن عبد الله – محمد بن عبد الله الشبلي، دار النشر فرانز شتاينر، الطبعة الثانية، الجزء الثالث،فيسبادن – المانيا، ص 178.

(3) جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (1406هـ - 1982م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان)، ج 3/ ص 153.

(4) شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (1351هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، (مكتبة ابن تيمية، ط1)، ج2/ ص 157.

(5) الذهبي (1407هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، دار الكتاب العربي، ط1، ج8، ص 368.

(6) ابن الجزري، المرجع السابق، ج2، ص 157.

بعضها: "كتاب الوقف والابتداء الكبير"[1]، وفي بعضها "كتاب الوقف والابتداء"[2]، وفي بعضها "الإيضاح في الوقف والابتداء"[3]. والراجح أن اسم الكتاب هو "علل الوقوف" حيث يولى السجاوندي من أول الكتاب إلى آخره اهتماماً كبيراً بعلة الوقف والوصل، وذلك بخلاف منهجه في كتابة الصغير "وقوف القرآن" الذي غلب فيه ذكره لنوع الوقف فقط، فلا يذكر العلة إلا نادراً[4].

2. وقوف القرآن.
3. عين المعاني في تفسير كتاب الله العزيز والسبع المثاني[5].
4. جامع الوقف والآي[6].
5. معرفة أحزاب القرآن وأنصافه وأرباعه وأجزائه[7].

منهج الإمام السجاوندي في الوقف والابتداء

أولاً: مصطلحات الإمام السجاوندي في الوقف والابتداء

بشكل عام يمكن القول إن منهجيات معظم علماء القراءات السابقين للإمام السجاوندي كانت متقاربة، ومصطلحاتهم كانت ومترادفة، وأيضاً كانت تقسيماتهم للوقف واحدة، فكانت تقسيمات حسب اللفظ

---

(1) ابن الجزري (1400هـ)، **غاية النهاية**، (دار الكتب العلمية، بيوت – لبنان، ط1)، ج2/ ص157 – شهبة، ابن قاضي، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق محسن غياض، ج1/ ص 128.

(2) الصفدي (1381)، **الوافي بالوفيات**، (هلموت رينر، ط2)، ج3/ ص 178 ، السيوطي (1396هـ)، **طبقات المفسرين**، تحقيق علي محمد عمر، (مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، ط1)، ج10/ ص 112.

(3) الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد، **المكتفي في الوقف والابتداء** (1404هـ)، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط1، ص 68 ، الزركلي (1979م)، الأعلام،(دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط4)، ج6، ص179.

(4) أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (1427هـ، 2006م)، دراسة وتحقيق محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط2 / ص55.

(5) السجاوندي (1408هـ)، **عين المعاني**، تحقيق حمد اليحيى، ج1/ ص 120 _121.

(6) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، (**علوم القرآن: مخطوطات التجويد**)، مخطوطة جامعة برنستون رقم 1/2885(196)

(7) محسن درويش، المرجع السابق، ص23.

والمعنى، أو من حيث تمام الوقف، ليأتي الإمام السجاوندي ويبدع بمصطلحات لم يسبقه بها غيره[1]، وكان يرمز لكل وقف برمز ويذكره في موضعه من القرآن، ونذكر من هذه الرموز:

- حرف "م" للوقف اللازم.
- حرف "ط" للوقف المطلق.
- حرف "ج" وللوقف الجائز.
- حرف "ز" للمجوز بوجه.
- حرف "ص" للمرخص لضرورة.
- حرف "لا" لما لا وقف عليه.

أولًا: الوقف اللازم

عرّفه السجاوندي بقوله: "فاللازم من الوقوف ما لو وصل طرفاه غيَّر المراد، وشنّع معنى الكلام"[2]، وهو من الوقوف الخاصة بالإمام السجاوندي، فهو أوّل من قال به وجعل له رمزا، ومن أنواع الوقف اللازم:

1- ما لو وصل صارت الجملة صفة:

ومثاله الوقف عند قول الله ﷻ: ﴿...وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة: 8] إذ لو وصل بقول الله ﷻ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ...﴾ [البقرة: 9] صارت الجملة صفة لـ مؤمنين، لأن بمؤمنين منكَّر، والجملة بعد المنكر تتعلق به صفة، فانتفى الخداع عنهم، وتقرر الإيمان خالصًا عن الخداع، وهو مغاير لمراد الله لأن الله أراد نفي الإيمان وإثبات الخداع لهم.

---

[1] مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار (1431هـ)، **وقوف القرآن وأثرها في التفسير** "دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمتعانق والممنوع"، (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة – السعودية)، ص 178.

[2] السجاوندي، **الوقف والابتداء**، ص106، **علل الوقوف**، ج1/ص 8.

2- ما لو وصل جعل الوصل ما بعده ظرفًا لما قبله، وليس هو بظرف له:

كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿۞ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ ...﴾ [المائدة: 27]، فلو وصل صار ظرفًا لقول الله ﷻ: ﴿وَٱتۡلُ﴾ فيختل المعنى لأن عامل (إذ) محذوف تقديره اذكر إذ.

وكذلك الوقف عند قول الله ﷻ: ﴿...إِنَّكُمۡ عَآئِدُونَ ١٥﴾ [الدخان: 15] فلو وصل بقول الله ﷻ: ﴿يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ...﴾ [الدخان: 16] صار المعنى إنكم عائدون إلى الكفر والشرك يوم بطشنا إياكم، وهو يوم بدر أو يوم القيامة، وكلا الوجهين محال؛ لأنهم يوم بدر يقتلون ويلقون في الآبار، ويوم القيامة يشدون بالسلاسل والأغلال ويلقون في النار.

3- الذي إذا وصل جعل الوصل ما بعده من القول الأول، وليس هو كذلك بل هو إخبار مستأنف:

في قول الله ﷻ: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ...﴾ [المائدة: 64] كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ﴾ فلو وصل صار قول الله ﷻ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ ، وهو قول اليهود، وليس كذاك بل هو إخبار يرد قول الله ﷻ: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾.

ثانيًا: الوقف المطلق

عرّفه السجاوندي: "ما يحسن الابتداء بما بعده"، و"ما يحسن الابتداء به"[1]، ومن أمثلة الوقف المطلق عند السجاوندي:

---

[1] السجاوندي، المرجع السابق، ص 106.

1. الاسم المبتدأ به: كقول الله ﷻ: ﴿... ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ ﴾ [الشورى: 13].

2. الفعل المستأنف مع السين: كقول الله ﷻ: ﴿* سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ...﴾ [البقرة: 142].

3. الفعل المستأنف بدون السين: كقول الله ﷻ: ﴿... يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ ...﴾ [النور: 55].

4. مفعول المحذوف: كقول الله ﷻ: ﴿... وَعۡدَ ٱللَّهِ ...﴾ [النساء: 122]، أي وعد الله وعداً، فلما حذف الفعل أضيف المصدر إلى الفاعل.

5. الشرط: كقول الله ﷻ ﴿... مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ ...﴾ [الانعام: 39].

6. الاستفهام: كقول الله ﷻ ﴿... أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ ...﴾ [النساء: 88].

7. النفي: كقول الله ﷻ ﴿... مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ ...﴾ [القصص: 68].

8. حرف إن: كقول الله ﷻ: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ ...﴾ [الزمر: 3].

9. ما يقتضيه العدول من الإخبار إلى الحكاية وعكسه: نحو قول الله ﷻ: ﴿* وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ...﴾ [المائدة: 12].

10. العدول عن الماضي إلى المستقبل وعكسه: قول الله ﷻ: ﴿... فَـَٔامَنَّا بِهِۦۖ وَلَن نُّشۡرِكَ ...﴾ [الجن: 2].

ثالثًا: الوقف الجائز

عرّفه السجاوندي بقوله: "وأما الجائز: فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين". والتجاذب الذي ذكره يدل على استواء الطرفين، أي الوصل والفصل، ومن أمثلة الوقف الجائز التي ذكرها السجاوندي:

1. الوقف عند قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: 4]؛ لأن واو العطف تقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير: "يوقنون بالآخرة".

2. الوقف عند قول الله ﷻ: ﴿... وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ﴾ [البقرة: 134]؛ لأن واو العطف عليه تقتضي الوصل، واختلاف جملتي المعطوف والمعطوف عليه يقتضي الفصل، فإن قول الله ﷻ: ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ﴾، جملة من مبتدأ وخبر، أو جار وخبره، وقول الله ﷻ: ﴿وَلَا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: 134]، جملة من فعل مجهول ومفعوله.

رابعًا: الوقف المجوّز لوجه

لم يعرفه السجاوندي ولكنه ذكر أمثلة عنه، ومن خلال تطبيقاته عليه يمكن أن نخلص إلى تعريفه بما يلي: "هو الوقف عند نظم يوجب الوصل لوجود وجه يجوّز الفصل"[1]، ومن أمثلته:

1. الوقف عند قول الله ﷻ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ ...﴾ [البقرة:86]؛ لأن الفاء في قول الله ﷻ: (فَلَا يُخَفَّفُ) لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء وذلك يوجب الوصل، إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يُري للفصل وجهًا.

2. الوقف عند قول الله ﷻ: ﴿... فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ ... ﴾ [البقرة:89]؛ لأن فاء الجواب والجزاء آكد في الفصل، ونظم الابتداء في قوله ﷻ: ﴿فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ﴾ في وجه جواز الفصل أضعف.

خامسًا: الوقف المرخص ضرورة

---

[1] السجاوندي، المرجع السابق، ص 112.

عرّفه السجاوندي بقوله: "والمرخص ضرورة: ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكنه يُرخص الوقف ضرورة؛ لانقطاع نفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود لأن ما بعده جملة مفهومة "، ومن أمثلته[1]:

1. الوقف عند قول الله ﷻ: ﴿... وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءَ﴾ [البقرة:22]؛ لأن قوله ﷻ بعدها: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ...﴾، لا يستغني عن سياق الكلام، فإن فاعله ضمير يعود إلى الصريح المذكور قبله، غير أنها جملة مفهومة لكون الضمير مستكنًا، وإن كان لا يبرز إلى النطق.

2. الوقف عند قول الله ﷻ:﴿... مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ ...﴾ [البقرة:27]؛ لأن قول الله ﷻ: ﴿وَيَقۡطَعُونَ﴾ معطوف على قول الله ﷻ: ﴿يَنقُضُونَ﴾ غير أن الجملة مفهومة، ولكن استند فعلها إلى ضمير الفاعل في ﴿يَنقُضُونَ﴾.

سادسًا: ما لا يجوز الوقف عليه:

لم يعرّف السجاوندي هذا النوع بل شرع بذكر الأمثلة عليه فقال: "وأما ما لا يجوز الوقف عليه ففي مواجبه ونظائره كثرة"[2] ومنها:

1. أن لا يوقف بين الشرط وجزائه مقدمًا كان الجزاء أو مؤخرًا، فالجزاء المقدم كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿ ... قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأعراف:89]؛ لأن قول الله ﷻ: ﴿إِنۡ عُدۡنَا ...﴾ متعلق بسياق الكلام، والافتراء مقيد بشرط العود، والجزاء المؤخر كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿... غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ

---

[1] السجاوندي، المرجع السابق، ص 112.

[2] السجاوندي، المرجع السابق، ص 112.

لِّإِثۡمِ﴾؛[المائدة:3] لأن قول الله ﷻ بعدها: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣﴾ جزاء ﴿فَمَنِ﴾ في قول الله ﷻ:قبلها: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ﴾.

2. أن لا يوقف بين المبدل وبدله: كالوقف قول الله ﷻ: ﴿... ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ...﴾؛ لأن قول الله ﷻ ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ بدل من ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾.

3. أن لا يوقف بين المبتدأ وخبره: كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾ [الأنفال:74]؛ لأن قول الله ﷻ: بعدها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾ خبر لـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

4. أن لا يوقف بين المنعوت ونعته: كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2]؛ لأن قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ...﴾ [البقرة:3]، نعت لـ ﴿لِّلۡمُتَّقِينَ﴾.

5. أن لا يوقف بين المنسوق عليه ومنسوقه: كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:3]؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ...﴾ [البقرة:4] منسوق على قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾.

6. أن لا يوقف بين العامل ومعموله: كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، لا وقف فيها إلى آخر الآية؛ لأن قوله: ﴿لَأٓيَٰتٖ﴾ اسم "إن" والجار والمجرور وما اتصل به واقع موقع الخبر.

7. أن لا يوقف بين المستثنى والمستثنى منه: كالوقف عند قول الله ﷻ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ ...﴾ [الحجر:30-31]؛ لأن قول الله ﷻ: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ مستثنى من ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

المطلب الثاني: الإمام الهبطي ومنهجه في الوقف والابتداء

الاسم والكنية واللقب والمولد

هو أبو عبد الله محمد بن أبي جمعة الهبطي الصماتي الفاسي المغربي المالكي الفقيه المقرئ المجود الفرضي النحوي، وجاءت نسبته إلى بلدة هبطة من قبيلة سماته وهي إحدى قبائل الجبل بشمال المغرب، وقيل إن الهبطي نسبة إلى جبال الهبط المعروفة[1].

ولد الإمام الهبطي في منتصف القرن التاسع الهجري، وحفظ بكتّاب[2] قريته "هباطة" القرآن الكريم وأتقن تجويده، ثم ارتحل إلى أكبر المراكز العلمية وهي مدينة القصر الكبير ومنها انتقل إلى مدينة فاس[1]،

---

[1] محمد بن أبي جعفر إدريس الكتاني، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن اقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، تحقيق الشريف محمد بن حمزة الكتاني،(دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ج2)، ص75 – مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم (1424هـ -2002م)، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، تخريج وتعليق عبد المجيد خيالي، (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1)، ص400.- الحسن بن محمد الوزان، (1983م)، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، (دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1)، ص 320.

[2] الكتّاب: المدرسة الأولية التي يتلقى فيها أهل المغرب القرآن الكريم ومبادئ علوم اللسان العربي.

حيث كانت فاس في هذا الوقت موطن العلماء والأدباء والفقهاء، فتتلمذ الشيخ على يد نخبة من علماء هذا العصر.

وقد برع الهبطي في النحو والفقه والفرائض والقراءات، واختار أن تكون مهنته ورسالته تعليم القرآن الكريم وتلقين روايته وتعليم الناس الوقف الصحيح، عاملاً بوصية النبي صلى الله عليه وسلم: "بلغوا عني ولو آية"، وأتقن تطبيق الروايات على يد شيخه "أبي عبد الله بن غازي"[2] وكوكبة أخرى من خيرة علماء المغرب، وبعدها تصدّر الشيخ مجالس العلم والتدريس وكرّس حياته في تعليم القرآن الكريم وتلقين رواياته فكثر تلاميذه وانتشرت أوقافه في كامل أنحاء إفريقيا[3]، حتى نسب إليه الوقف الهبطي[4]، وتوفي الإمام الهبطي – رحمه الله – بمدينة فاس سنة 930هـ، ودفن بروضة الزهيري بطالعة فاس[5].

مؤلفاته ونتاجه العلمي

كان الإمام الهبطي شأنه شأن علماء عصره في اهتمامه بحلقات العلم والدروس وتعليم تلاميذه والاعتناء بطلاب العلم، فلم يكن مهتماً بالتأليف والتدوين، فقلّ نتاجه العلمي المدوّن فلم يذكر للإمام من المؤلفات إلا أربعة كتب، وهي:

الأول: تقييد وقف القرآن الكريم[6].

الثاني: عمدة الفقير في عبادة العلي الكبير[1].

---

(1) الشريف الكتاني، المرجع السابق، ج2، ص 75: 79.

(2) أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي ثم الفاسي، ولد بمكناسة سنة 841 هـ وتوفى بها في عام 919 هـ، منشورات معهد التراث العلمي العربي بجامعة حلب – كحالة، عمر رضا (1379هـ - 1960م)، تراجم مصنفي الكتب العربية، مطبعة الترقي، دمشق – سوريا.

(3) مخلوف، المرجع السابق، ج1، ص 401.

(4) بن حنيفة، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي، ص 75.

(5) أعراب سعيد (1410هـ)، **القراء والقراءات بالمغرب**، (دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1)، ص 176-177.

(6) كتاب مطبوع يتكون من 429 صفحة، دراسة وتحقيق الحسن بن أحمد وكاك، من مطبوعات دار بن حزم، ط2، 2020م.

الثالث: شرح تصوير الهمز.

الرابع: شرح قسم الرسم من المورد[2].

وعلى الرغم من قلة الأعمال المخطوطة للإمام الهبطي إلا أنه يكفيه فخراً وشرفاً أن يقترن اسمه بالوقف في المصحف المغربي إلى وقتنا هذا، فقد اتفق العلماء على اختلاف مذاهبهم على أن الوقف الموجود في المصحف المغربي اليوم هو للهبطي رواية ووضعاً.

منهج الإمام الهبطي في الوقف

قبل الدخول في تفاصيل منهج الإمام الهبطي في الوقف، يجب أن نشير إلى شغف المغاربة – ومنذ أمد بعيد – بحب القرآن الكريم ورعايته وحفظه وإتقان تلاوته وتجويده، فاعتنوا به عناية خاصة تُميّزهم عن بقية دول المغرب العربي، فاهتموا برسم المصحف وكتابته وضبط كلماته ووضع أوقافه، وكان من فضل القرآن عليهم أن نبغ منهم الكثير من أهل العلم والورع والصلاح، فأصبح لهم في القراءة والوقف والرسم والخط مدرسة خاصة بهم تنسب إليهم.

والقراءة المنتشرة إلى وقتنا الحالي عند المغاربة هي قراءة نافع والمنتشرة منذ القرن الثاني الهجري، والذي يعتبر الوقف الهبطي أهم ما يميزه، والذي تمسك به المغاربة حتى أصبح العنوان البارز للمصحف المغربي والطابع الشخصي للمدرسة القرآنية المغاربية، بل كان هذا التمسك بقراءة نافع ووقف الهبطي مفتاحاً لانتشار المذهب والقراءة في بلدان إفريقية عديدة دخلها الإسلام، فانتشر الوقف الهبطي في شمال إفريقيا انتشاراً واسعاً خاصة في ليبيا والجزائر[3].

---

(1) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم 2008/ د، موقع فهرس المكتبة الوطنية للمملكة المغربية.

(2) عبد الهادي حميتو، **قراءة الإمام نفاع عند المغاربة**، ج2/ ص 471- 472.

(3) أعراب، المرجع السابق، ص 177 – قراءة نافع عند المغاربة، ج4، ص 189.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن من أسباب اهتمام الهبطي بعلم الوقف والابتداء هو انتشار قراءة القرآن بشكل جماعي في بلاد المغرب في هذا الزمان، فكان لابد من وجود منهج متفق عليه من حيث الوقف والابتداء لتسهيل القراءة وتوحيدها عند القراءة الجماعية، وهذا لا يتحقق إلا بتوحيد مواضع الوقف[1].

الأوقاف الهبطية

هي عبارة عن المواضع التي اجتهد الإمام الهبطي في اختيار الوقف عليها باعتبارها مواضع تصلح للوقوف من كل سورة سواء كان هذا الوقف تاماً أو كافياً أو حسناً أو غير ذلك، وراعى في ذلك الإعراب والمعنى مع التنصيص على مواضع الأثمان والأرباع والأنصاف والأحزاب، وهذه المواضع مرتبة حسب ترتيب المصحف الشريف من فاتحة الكتاب إلى سورة الناس.

وقد تمتع الهبطي في أوقافه بقوة كبيرة وقدرة فائقة على ضبطها وفقاً لتوجيه المعاني التي أراد من خلالها الوصول إلى اختياراته المختلفة سواء العقدية أو الفقهية أو التفسيرية، إلا أنه لم يضع هذه الأوقاف في مؤلف خاص علّل فيه اختياراته ولكن من بيّن هذه الأوقاف الناس بتواترهم على اتباعها، ومن ثم فهي بمثابة أوقاف عملية قبل أن تكون نظرية، لذلك فإن الصريح في ذلك أن الإمام الهبطي لم يترك مؤلفا يجمع فيه منهجه في الوقف، ولكن ما بين أيدى الناس إنما هي الوقوف نفسها لا التأليف الخاص، ومن ثم فإن النُّسخ التي يعثر عليها من وقف الهبطي تكاد تتفق على عنوان واحد وهو "تقييد وقف القرآن للشيخ أبي عبد الله الهبطي"، وهو ما قيده بعض طلابه[(2)]، وقد اختلفت التسميات لمسمى واحد لهذه الأوقاف، فذكر بعضهم "صاحب تقييد وقف القرآن" أو "وقف القرآن العزيز" أو "واضع وقف القرآن"[3]، وعلى الرغم من اختلاف

---

[1] الهلالي، محمد، الحسام الماحق لكل مشرك ومنافق، ص100.

[2] بن حنيفة العابدين (1427هـ -2006م)، منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في **أوقاف القرآن الكريم**، (دار الإمام مالك للكتاب، الجزائر، ط1،) ص81.

[3] بن حنفية، المرجع السابق، ص 76 – مخلوف، المرجع السابق، ص 277.

المسميات إلا أن جميعها تتفق في نسبتها إلى الإمام الهبطي، كما أن جميعها يكاد يتفق على عنوان واحد هو تقييد وقف القرآن للشيخ أبي عبد الله الهبطي، قيّده بعض طلبته"[1].

أسس وأبعاد الوقف عند الإمام الهبطي

الذي ينظر في أوقاف الهبطي ويتمعن في دلالتها يجد أن لها أبعادا لغوية وتفسيرية وعقدية وأصولية فقهية وتعليمية، وسبب ذلك براعة الإمام وإتقانه لعلوم القرآن وما يتصل به من علوم تفسير ونحو وبلاغة، وقد قسّم العلماء الوقف الهبطي من حيث مصادرها وأسسها إلى قسمين:

الأول: اتباع من سبقه

فقد اختار وقوفاً سبقه بها كبار النحاة والقراء والمفسرين، وإن كانت غير مشهورة ولكن باختياره لها وإقرارها في قراءته نسبت إليه، وبتتبع مصادر الوقف والتفسير اللغوي نجد أنه على الرغم من نسبتها إلى الإمام الهبطي إلا أنها في الأصل من **أوقاف الإمام نافع المدني القارئ**، أو **الضحّاك المفسر**، أو اختيار نحوي تبناه بعض النحاة مثل **يعقوب بن إسحاق الحضرمي**، وفي ذلك يقول ابن حنفية العابدين: "ومن رأي بعض أوقافه – أي أوقاف الهبطي – فقد تدعوه العجلى إلى الحكم أنها غير سائغة، فضلاً على أن

---

[1] أعراب، المرجع السابق، ص 179 – 180.

تكون تامة أو كافية، حتى إذا تأمل السياق أو رجع إلى الكتب المختصة والتفاسير وقف على الوجه الذي اعتمده في وقفه أو علم بأنه مسبوق في ذلك الوقف لم ينفرد به"[1].

ومن أمثلة ذلك:

اختلاف القراء والمفسرين في الوقف الأنسب لمعني الآية في قول الله ﷻ: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [البقرة: 96]، أيوقف على كلمة ﴿حَيَوٰةٍ﴾ أم على كلمة ﴿أَشْرَكُوا۟﴾، وهو خلاف مبني على إعراب الآية[2]، فاختار الهبطي الوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾ وهو مذهب نافع رحمه الله المبني على تمام المعنى[3]، فقال ابن جزي: "من الذين أشركوا ابتداء كلام فيوقف على ما قبله، وهكذا كان لهذا الوقف وجه في العربية ذُكر عند المفسرين، ومذهب تبناه أحد القراء السبعة الكبار.

ومن اختياراته أيضاً الوقف على ﴿قَلِيلًا﴾ في قول الله ﷻ: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الذاريات: 17]، حيث اختلف المفسرون في توجيه هذه الآية إعراباً ومعنى[4]، ولعل من أبرز معانيها الواردة عند المفسرين أنهم كانوا قليلاً في عددهم، وهذا إذا وقف على "قَلِيلًا"، وهو وقف وصفه ابن

---

(1) العابدين، ابن حنفية، المرجع السابق، ص 87.

(2) ابن عطية (1422هـ)، **المحرر الوجيز**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي،(دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1)، ج1/ص 182 – ابن جزي (1416هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق عبد الله الخالدي، (دار الأرقم، بيروت – لبنان، ط1)، ج1/ص 91.

(3) الداني، المرجع السابق، ص 169 – صالح، عبد الكريم إبراهيم عوض (1427هـ)، **الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم**، (دار السلام، القاهرة، ط)1، ص 255.

(4) أبو حيان (1420هـ)، **البحر المحيط**، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت – لبنان، ج9/ ص 551 – الطبري، ابن جرير (1420هـ)، **جامع البيان**، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ج 22/ ص 406 -الألوسي، محمود (1415هـ)، **روح المعاني**، تحقيق على عبد الباري عطية، (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط1)، ج9/ ص 14.

حيان "بالحسن"[1]، وهو مروي عن الضحّاك ومقاتل، وقال الواحدي: " واختار قوم الوقف على قوله تعالى " قَلِيلًا " على معنى: "كانوا من الناس قليلاً"[2].

ثانياً: اجتهاده الشخصي

وهو قسم كبير من أوقاف ابن أبي جمعة الهبطي، وفي هذا القسم اختار وقوفاً خالف فيها المتقدمين، لكنه وقف مسترشداً باللغة العربية وبما قاله المفسرون وعلماء الوقف والابتداء؛ لذلك حتى لو هناك من اعتبر أن هذه الوقوف اجتهادية من الهبطي إلا أن هذا الأمر ليس على إطلاقه لأنها في أغلبها بُنيت على أسس وأصول من العقدية أو التفسير أو الفقه، ومن أمثلة ذلك:

1. اجتهاده فيما بُني على أساس عقدي:

بداية نشير إلى أن مذهب الإمام الهبطي في العقدية هو مذهب الأشاعرة والذي من أهم خصائصه نفي ما يدل على ظاهر نصوص الصفات، وذلك بالتأويل وتقديم العقل في تفسيرها[3]، وهي نفس المدرسة التي انتمى إليها العديد من علماء اللغة والتفسير أمثال الرازي وأبي حيان وابن عطية والجرجاني وغيرهم الذين لم يتخلصوا من الأثر العقدي في التعامل مع النص إعراباً أو تفسيراً[4].

ونموذج ذلك: وقفه على لفظ الجلالة في قول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ٣﴾ [الأنعام: 3]، وقف الهبطي في هذه الآية على لفظ الجلالة

---

(1) أبو حيان، المرجع السابق، ج8/ ص 134.

(2) الواحدي، أبو الحسن (1415هـ)، **التفسير الوسيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1)،ج4/ ص 175.

(3) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (هـ1422)، تحقيق علي جمعة، (دار السلام – القاهرة، ط)1، ص 156.

(4) السيف، محمد بن عبد الله بن حمد (1429هـ) **الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم**، (دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط1)، ج1، ص 18.

إعمالاً لقواعد اللغة العربية في أن وعاء الجار والمجرور هما وعاء الحدث مكاناً أو زماناً حيث يتعلقان به لفظاً ومعنى، وفي ذلك يقول ابن يعيش "ليس في الكلام حرف جر إلا وهو متعلق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير، ومعنى ذلك أن حرف الجر يدل على الظرفية"[1].

وهذا ما ذهب إليه المفسرون وبما يخدم الفكر العقدي والتي بلغت اثنا عشر قولاً أهمها أن الجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة للفظ الجلالة والتقدير "هو الله المعبود في السموات وفي الأرض"، وقد اعتمدوا على هذا التأويل ليتماشى معنى النص مع الفكر العقدي عند الأشاعرة الذي يمنع إسناد الظرفية لله سبحانه وتعالى وتخصيصه بمكان معين[2]؛ لذلك اعتمد الهبطي الوقف عند لفظ الجلالة.

ومثال آخر للوقف المتعلق بالجانب العقدي عند الهبطي، تتميز الصفات الخاصة بالله تعالى عن غيرها بالوقف عندها وعدم إتباعها بغيرها، كوقفه في سورة البقرة على لفظ الغمام في قول الله ﷻ: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ٢١٠﴾ [البقرة: 210]، ففي هذه الآية ورد لفظ الملائكة مرفوعاً في قراءة نافع، وهو بذلك يكون معطوفاً على لفظ الجلالة، ومن أبرز أحكام العطف أن يأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه معنى وإعراباً، وهذا الأمر لا يتفق من ناحية معناه العقدي عند الأشاعرة بالوصل فكان لابد من الفصل بين إتيان الله وإتيان الملائكة بالوقف، فإتيان الله لا يُحمل على حقيقته فهو مؤول بمعنى آيات الله أو أمر الله أو عذابه وعقابه باختلاف ما ورد في التفاسير المختلفة، أما إتيان الملائكة فلا تأويل فيه وإنما يحمل على حقيقته، ومن ثم فيصح العطف لاختلاف المعنى[3]، من أجل ذلك حيث لا تجتمع صفة الخالق مع صفة المخلوقين في

---

(1) موفق الدين النحوي ابن يعيش (د.ت)، **شرح المفصل**، (عالم الكتب، بيروت – لبنان)،ج1، ص 9.

(2) الزمخشري، **الكشاف**، ج2، ص 5 – أبو حيان، **البحر المحيط**، المرجع السابق، ج4، ص 423: 435.

(3) فخر الدين الرازي (1401هـ)، **مفاتيح الغيب**، (دار الفكر، بيروت – لبنان، ط1)، ج5، ص 235.

الإتيان ولتجسيد هذه المعاني العقدية أثناء التلاوة قام الهبطي بوضع الوقف في هذه الآية حتى تتمايز المعاني السابقة لدى كلٍّ من القارئ والمستمع[1].

2. ما بُني على أساس تفسيري

من الملاحظ أنه قد يكون للآية الواحدة – عند العلماء المفسرين – أقوالٌ متعددة، وسبب هذا الاختلاف والتنوع ينشأ عادة بناءً على مقتضى إعمال القاعدة النحوية التي فُسّرت من خلالها الآية، حيث إن الغالب في اختلاف المفسرين مرده إلى اللغة كاختلافهم في عودة الضمير أو حمل اللفظ على الحقيقة أم على المجاز، وهل اللفظ مقيّد أم على الإطلاق، وهل هو على العموم أم على التخصيص وهكذا، وقد أثرت هذه الخلافات التفسيرية على الوقف فكان الوقف القرآني إحدى الصور العملية المبيّنة لبعض الآراء الخلافية في مصادر التفسير، وهذا ما برز جلياً في أوقاف الهبطي، ومثال ذلك ما ورد في سورة آل عمران في قول الله ﷻ: ﴿... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران:7]، حيث وقف الهبطي في هذه الآية على لفظ الجلالة "الله" فدلّ ذلك على أنه قد أخذ أحد القولين الوارد في تفسيرها، فقد اختلف المفسرون في بيان معنى هذه الآية بناءً على اختلافهم في تعريفهم للمحكم والمتشابه في القرآن الكريم، والتي من أشهر الأقوال فيهما هو أن المحكم ما اتضحت دلالته وفهم المراد منه، وأما المتشابه فهو ما استأثر الله بعلمه.

وفي ذلك يرى مذهب من مذاهب التفسير أن الواو للعطف وعليه يكون قوله عزّ وجل الراسخون معطوف على لفظ الجلالة وهو يعلمون تأويله، ويقولون حال منهم أي: قائلين، وهذا ما روي عن ابن عباس ومجاهد واختاره ابن عطية في تفسيره[1].

---

[1] أحمد بن عبد الكريم الأشموني (1393هـ)، **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، (مطبعة مصطفي البابي الحلبي، مصر، ط2)، ص130.

في حين هناك مذهب آخر يرى أن تمام الكلام يكون عند لفظ الجلالة "الله" ومعناه أن الله وحده يعلم المتشابه وأن العلماء الراسخين في العلم يقولون آمنا به، وعليه تكون الواو للاستئناف والراسخون مبتدأ خبره يقولون[2]، وهذا ما ذهب إليه كبار القراء والفقهاء، وهذا ما أخذ به الإمام مالك ونافع والرازي، وما اعتمده الهبطي في وقفه.

3. ما بُني على أساس فقهي

ولأن الهبطي مالكي المذهب فهو متشبع بآرائه فقهاً وأصولاً، وهذا ما أشارت إليه أوقافه القرآنية في آيات الأحكام إلى ما تقرر في المذهب المالكي، واعتمده سواء في الفروع الفقهية المستنبطة من الأصول، أو الآيات التي استدل بها المالكية على قواعدهم ونظرياتهم الفقهية.

ومثال عملي على ذلك ما تقرره الآيتان الرابعة والخامسة من سورة النور في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٥﴾ [النور:4-5]، وهي آيات تقرر حداً من حدود الله في حدّ القذف، وذلك حفظاً لأعراض الناس، وهو ما يدخل في مقاصد الشريعة الضرورية[3]، ولا خلاف بين المفسرين أن الآية تحدّد ثلاث عقوبات للقاذف[4] وهي الجلد، تفسيق القاذف، وعدم قبول شهادته، واتفق الفقهاء على أن الاستثناء في الآية غير

---

(1) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج1، ص403.

(2) أبو حيان، المرجع السابق، ج3، ص 28.

(3) نور الدين الخادمي (1421هـ)، **علم المقاصد الشرعية**، (مكتبة العبيكان، الرياض – السعودية، ط9)،1 ص 83.

(4) محمد علي الصابوني (1400هـ)، **روائع البيان تفسير آيات الأحكام**، (مكتبة الغزالي، دمشق – سوريا، ط3)، ج2، ص 59.

عامل في جلده بإجماع[1]، أي بمعنى إذا ثبتت تهمة القذف جُلد القاذف ثمانين جلدة ثم اختلفوا فيما بقي عليه من العقوبات بعد حصول توبته، فالجمهور –ومنهم المالكية– ذهبوا إلى أنه إذا تاب زال عنه الفسق وقبلت شهادته، في حين ذهب الحنفية لعدم قبول شهادته وإن كان يُرفع عنه الوصف بالفسق.

وسبب هذا الاختلاف هو معنى الاستثناء الوارد في الآية هل يشمل جميع العقوبات المقررة في الجمل المعطوفة قبل الاستثناء أم للأخير، فالشافعية والمالكية يرجعونه إلى الجميع في حين يرجعه الأحناف إلى الأخير فقط.

وفيما يتعلق بوقف الهبطي في الآيات السابقة نجد أنه قد تبنّى فقه الإمام مالك في ذلك ولتحقيق ذلك وضع الوقف على كلمة "جلدة" ليؤكد على مذهب الإمام مالك بوجوب حدّ القاذف، ولم يقف على "أبداً" كما هو مثبت في القراءات التي تناسب المذهب الحنفي. وإنما وقف على قول الله تعالى "غفور رحيم" ليؤكد على أن الاستثناء عامل في قبول شهادته وانتفاء الفسق بعد التوبة.

ومما سبق يمكن القول إن الوقف الهبطي أعطى أبعادا دلالية ونحوية ومعاني عقدية وإشارات تفسيرية، كما يمكن القول إن الهبطي استطاع من خلال أوقافه أن يعبّر عن المرجعية الفقهية المعتمدة لدى المغاربة المتمثلة في الفقه المالكي.

---

[1] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج12، ص 179.

ومن خلال دراسة كتب التفسير والقراءات يمكن استقراء منهج الهبطي في الوقف والابتداء، والتي نوجزها في النقاط التالية[1]:

- إيثاره الوقف على التام من الوقف مهما طال السياق أو عدد الآيات، إذا خدم ذلك اختياراته وعدم تقدير المحذوف من الكلام.
- التكلف والتعسف في تقدير الإعراب الخفي على حساب الظاهر الجلي.
- تقطيع الجمل لخدمة الأغراض العقدية لتلائم العقيدة الأشعرية، والفقهية لتلائم الفقه المالكي، واللغوية والبلاغية لتناسب مدرسة البصرة، ومن حيث القراءات لتناسب قراءة الإمام نافع رحمه الله.
- مراعاة الجانب العقدي إذا تعلق السياق بالله جلّ جلاله نفياً لصفات النقص، وإذا تعلق بالأنبياء والرسل صلوات الله وتعالى عليهم لبيان صدق رسالتهم وتنزيههم مما نسب إليهم.
- فصل الأوامر عن النواهي.
- فصل صفات الله تعالى عن بعضها للتأمل في كل منها على حدة.
- استحباب الوقف على لفظ الجلالة، والابتداء بها ما أمكنه إلى ذلك سبيلاً لتحقيق الذكر به اقتداء بمنهج الصوفية في ذلك.
- الإكثار من الوقف لتتناسب مع القراءة الجماعية.
- الفصل بين الأسلوب القرآني الخبري والإنشائي، وإبراز الإنشائي كلما تطلب الأمر ذلك.
- الفصل بين الأوامر المتتالية وبينها وبين النهي.

---

[1] بن حنفية، المرجع السابق، ص 80: 85.

الفصل الثالث: أثر الوقوفات على توجيه التفسير

تمهيد

هذا الفصل عبارة عن استقراء للقرآن الكريم من أوّله إلى آخره لاستخراج الآيات ذات الوقفين، وبيان تأثيرات ذينك الوقفين على توجيه التفسير، ثمّ تحليل تلك الآيات من ناحية المعنى، وأسباب النزول، واللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والقراءات... الخ، ويتألّف من مبحثين اثنين:

المبحث الأوّل: آيات بوقفين أحدهما ممنوع

هنالك آيات يمكن أن يكون فيها وقفان اثنان مؤثّران على التفسير لكنّ أحد هذين الوقفين ممنوع لأسباب مختلفة، ولذلك لا ينبغي للقارئ أن يتعمّد الوقف عنده، وإن اضطرّ إلى ذلك، فينبغي عليه عند استئناف القراءة أن لا يبتدئ من حيث وقف، بل لا بدّ أن يرجع بمقدار كلمة أو كلمتين أو أكثر بحيث لا يفهم السامع منه المعنى الذي امتنع الوقف بسببه، وفي المطلبين التاليين بيان ذلك.

المطلب الأوّل: وقوفات ممنوعة لأسباب عقديّة

هنالك وقوفات لا تصحّ لأنّها تعطي معنى عقديًّا لا يقبله الإسلام، فيكون تعمّد الوقف عندها إثمًا كبيرًا قد يصل إلى حدّ الكفر، ولكن هذه الوقوفات قليلة جدًّا في القرآن الكريم فضلًا عن أنّها ليست ممنوعة لذاتها، وإنّما لارتباطها بأسباب أخرى كمثل ارتباطها بوقوفات غيرها لو لم يقف القارئ عندها لأعطتها المعنى غير المقبول، أو غير ذلك من أسباب كما سوف يظهر من الأمثلة اللاحقة، ولعلّ الهدف من ورود هذه الوقوفات

هو الامتحان، أو ربّما هنالك حكم أخرى تخفى علينا قد يفتح الله ﷻ بها يومًا على بعض عباده لتكون من الإعجاز، فعجائب القرآن كثيرة لا تنتهي، وفيما يلي أمثلة:

المثال الأول

قول الله ﷻ: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾﴾ [النساء: 117 ـ 118].

جاء في التفسير في شأن هاتين الآيتين: (المراد بالشيطان ها هنا إبليس بدليل أنّه ﷻ قال بعد هذه الآية: ﴿... وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾﴾، ولا شكّ أنّ قائل هذا القول هو إبليس)[1]، ففاعل ﴿وَقَالَ﴾ ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود على إبليس، ولكن لو أنّ قارئًا وقف على كلمة ﴿مَّفْرُوضًا﴾ دونما أن يقف على كلمة ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾ لحصل الوهم في عودة ذلك الضمير على ربّ العزّة ﷻ، فيكون المعنى أنّ الله ﷻ يلعن إبليس، ويتوعّده بأن يأخذ نصيبًا من عباده، وهو معنى لا يصحّ في العقيدة، فالوقوف على نهاية الآية هنا ممنوع إذا ما صاحبه عدم الوقوف على ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾، وإلا فهو وقوف تامّ.

المثال الثاني

قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ

(1) الرازيّ، **تفسير الرازيّ**، ج11/ص221.

وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ﴿١٧١﴾ [النساء: 171].

من المعلوم أنّ الوقوف على رؤوس الآي سنّة متّبعة واردة عن رسول الله ﷺ، ولكن في هذه الآية لو أنّ القارئ وقف على رأسها دونما أن يقف على كلمة ﴿سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ﴾ لما جاز ذلك إذ سوف يغيّر ذلك معنى الآية إلى معنى مرفوض عقديًّا إذ سيعطي انطباعًا للسامع أنّ الهاء في كلمة ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ تعود على كلمة ﴿وَلَدٞۘ﴾، فيكون المعنى تنزيه الله ﷻ عن أن يكون له ولد يمتلك ما في السماوات والأرض ممّا يعني أنّه يمكن أن يكون له ولد لا يمتلك ذلك، وهذا مخالف لعقيدة التوحيد في كلّ الأديان السماويّة، والسبب في منع هذا الوقف لا لذاته، بل لارتباطه بوقف قبله لو لم يأت به القارئ لتغيّر معنى الآية.

المثال الثالث

قول الله ﷻ: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ [المائدة: 73].

جاء في التفسير: (﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ﴾ يعني الملكانيّين قالوا: الله، والمسيح، ومريم، يقول الله ﷻ تكذيبًا لقولهم: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ﴾)[1]، وهذا المعنى لا يستقيم إلا

(1) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزديّ البلخيّ، (ت: 150هـ)، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، (بيروت، دار إحياء التراث، ط1، 1423هـ ـ 2002م)، ج1/ص494 ـ 495.

بالوقوف على قوله ﷻ: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾، فلو أن القارئ لم يقف عليه، بل وصله بقوله ﷻ: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ﴾ الذي بعده لكان المعنى متناقضًا فضلًا عن أنّه مرفوض عقديًّا إذ سوف يكون المعنى عندها هو كفر من قال: إنّ الله ثالث ثلاثة، وكفر من قال: ليس هنالك إلا إله واحد، فالسبب في منع هذا الوقوف لا لذاته، بل لوصله بما بعده.

المثال الرابع

قول الله ﷻ: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٥٢﴾ [يس: 52].

في هذه الآية هنالك سكتة عند كلمة ﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ كما يمكن الوقف عليها أيضًا، فيكون الوقف كافيًا، ولكنّ الوقف على كلمة ﴿هَٰذَا﴾ لا يصحّ لأنّه يوهم أنّ هذه الكلمة من قول المشركين ممّا يجعل ﴿مَا﴾ الموصولة التي بعدها حرف نفي، وهذا يفسد المعنى.

المثال الخامس

قول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡۚ وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ١﴾ [الممتحنة: 1].

لا يصح الوقوف على كلمة ﴿ٱلرَّسُولَ﴾ في هذه الآية إذا ما صاحبه الابتداء بما بعدها لأنّه يغيّر الكلام إلى معنى لا يقبله الإسلام إذ يجعل كلمة ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ لو تمّ الابتداء بها تحذيرًا من الإيمان بالله ﷻ الذي هو الركن الأوّل من أركان الإيمان، فمنع الوقف هنا لأنّ الابتداء بما بعده يفسده.

المطلب الثاني: وقوفات ممنوعة لأسباب أخرى

هنالك أسباب أخرى تمنع الوقوف في بعض الأماكن يحدّدها سياق الآيات التي ينبغي على القارئ أن يفهمها ليراعي هذه الوقوفات، وغالب هذه الأسباب تتعلّق بالمعاني التي تؤدّي إليها تلك الوقوفات، وفيما يلي بعض الأمثلة:

المثال الأول

قول الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ ۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة: 2].

في هذه الآية لا بدّ من الوقوف على كلمة ﴿تَعْتَدُواْ﴾، فيكون المعنى (لا يحملنّكم بغض قوم قد كانوا صدّوكم عن الوصول إلى المسجد الحرام ـ وذلك عام الحديبيّة ـ على أن تعتدوا حكم الله فيهم، فتقتصّوا منهم

ظلمًا وعدوانًا، بل احكموا بما أمركم الله به من العدل في حقّ كلّ أحد)[1]، ولكن لو لم يراع هذا الوقف لكان المعنى: لا يحملنّكم البغض على أن تعتدوا وتتعاونوا على البرّ والتقوى، وهذا معنى فاسد.

المثال الثاني

قول الله ﷻ: ﴿۞إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأنعام: 36]

يقول الواحدي في تفسير هذه الآية الكريمة: (يقول الله ﷻ: إنّما يستجيب للحقّ المؤمنون، فأمّا الموتى ـ وهم الكفّار ـ فإنّ الله يبعثهم في الآخرة،﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الأنعام: 36]، فيجزيهم بأعمالهم)[2]، وهذا المعنى يكون واضحًا في حالة وقوف القارئ على كلمة ﴿يَسْمَعُونَۘ﴾، ولكن لو لم يقف هذا الوقوف لحصل الوهم أنّ الاستجابة حاصلة من المؤمنين والكفّار كليهما، وهذا المعنى باطل.

المثال الثالث

قول الله ﷻ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٥﴾﴾

[يونس: 65]

---

(1) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج3/ص9.

(2) عليّ بن أحمد بن محمّد بن عليّ الواحديّ النيسابوريّ، (ت: 468هـ)، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، وأحمد محمّد صيرة وأحمد عبد الغني الجمل وعبد الرحمن عويس، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1415هـ ـ 1994م)، ج2/ص267.

ومثله قوله ﷻ: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ٧٦﴾

[يس: 75]

في الآية الأولى يخاطب الله ﷻ النبيّ محمّدًا ﷺ قائلًا: لا تحزن من أقوال الكفّار، وتهديداتهم لك بأنّهم أقوياء، وأصحاب عزّة لأنّ العزّة كلّ العزّة لله ﷻ في الدنيا والآخرة[1]، ولكن لو لم يقف القارئ على كلمة ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾، بل وصلها بكلمة ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦٥﴾ لكان المعنى مختلفًا إذ يكون عندها: لا يحزنك أنّهم يقولون بأنّ العزّة لله ﷻ، وهذا المعنى فاسد إذ كيف يحزن النبيّ ﷺ اعترافهم بعزّة الله ﷻ؟! وفي الآية الثانية يقول الله ﷻ للنبيّ ﷺ: لا تحزن ممّا تسمعه من كفّار مكّة، فنحن نعلم ما يكتمونه في ضمائرهم، وما يعلنونه من عبادة الأصنام، أو ما يعلنونه بألسنتهم من الأذى[2]، ولكن لو لم يقف القارئ على كلمة ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ﴾، ووصله بكلمة ﴿إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ٧٦﴾ لفسد المعنى كما هو الحال في الآية الأولى.

المثال الرابع

قول الله ﷻ: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [يوسف: 17].

ادّعى الإخوة زورًا أنّ الذئب أكل أخاهم يوسف عليه السلام حينما تركوه عند المتاع، وذهبوا يتسابقون، ولكن لو أنّ قارئًا قرأ الآية، فقال: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ...﴾،

---

(1) الطبريّ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج12/ص226.

(2) الحسين بن مسعود البغويّ، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج7/ص28.

فوقف في هذا الموضع لكان المعنى أنّ الذي أكل المتاع هو يوسف عليه السلام، وهو معنى فاسد بسبب هذا الوقوف الذي لا يصحّ.

المثال الخامس

قول الله ﷻ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ [النحل: 90].

يأمرنا الله ﷻ في هذه الآية الكريمة بإقامة العدل، والتعامل بالحسنى مع الناس، والتواصل مع الأقرباء، وينهانا عن الفواحش، وعن المنكرات، وعن تجاوز الحدود بالبغي على الغير، ثمّ يبيّن لنا أنّ كلّ ذلك من المواعظ عسى أن تكون نافعة لنا في الدنيا، ولو وقف القارئ على كلمة ﴿وَٱلۡمُنكَرِ﴾، وابتدأ بالقول: ﴿... وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ لفسد المعنى بسبب هذا الوقوف والابتداء إذ يوهم أن البغي هو الذي يعظنا.

المثال السادس

قول الله ﷻ: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآۚ إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ٢٢﴾ [السجدة: 22].

الآية من أوضح الآيات، والمقصود بها أنّ من أعرض عن ذكر ربّه صار مجرمًا، فقال الله ﷻ فيه، وفي أمثاله: إنّا منتقمون من المجرمين، ولكن عند الوقف على كلمة ﴿ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ يفسد المعنى تمامًا إذ يوهم أنّ المقصود بها: نحن من المجرمين، فلا يصحّ هذا الوقوف.

المبحث الثاني: الوقوفات بين التكلّف والقبول

هنالك آيات كريمة فيها وقفان اثنان يعطيان معنيين مختلفين كلاهما مقبول، ولكنّ هنالك آيات أخرى فيها وقفان اثنان أيضًا لكنْ في أحدهما فيه شيء من التكلّف والتعسّف، وفي المطلبين التاليين بيان وتبيين لمثل هذه الآيات.

المطلب الأوّل: آيات بوقفين أحدهما فيه تكلّف

هنالك وقوفات ذهب إليها بعضهم، ولكن فيها الكثير من التكلّف والتعسّف الذي تأباه البلاغة العربيّة، ويأنف منه الذوق السليم، ولا يرتضيه دين الإسلام، فالتكلّف مردود لقول الله ﷻ: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ٨٦﴾ [ص: 86]، ولما جاء في الأثر عن أنس بن مالك ﷺ، قال: (كنّا عند عمر، فقال: نهينا عن التكلّف)[1]، ولا بأس بذكر بعض الأمثلة على هذه الوقوفات ليقاس عليها غيرها لاجتنابها:

المثال الأول

قول الله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا

(1) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج6/ص2659، حديث رقم: 6863.

وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ [البقرة: 286].

في هذه الآية الوقف على كلمة ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ﴾ وقف حسن، والجملة بعدها ﴿أَنتَ مَوۡلَىٰنَا﴾ مبتدأ وخبر (لا محلّ لها [من الأعراب] استئنافيّة تعليليّة)[1]، ولكن هنالك من تكلّف واقفًا على كلمة: ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ﴾ على أساس أنّ الضمير الظاهر المنفصل ﴿أَنتَ﴾ توكيد للضمير الظاهر المتّصل (نا) في كلمة ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ﴾ العائد على ربّ العزّة ﷻ ليكون الابتداء بعدها بكلمة ﴿مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا﴾، أي: يا مولانا فانصرنا... ولا يخفى ما في هذا الأمر من تكلّف بعيد، ولذلك قال ابن الجزريّ: (ليس كلّ ما يتعسّفه بعض المعربين، أو يتكلّفه بعض القرّاء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء ممّا يقتضي وقفًا وابتداء ينبغي أن يتعمّد الوقف عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الأتمّ، والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ﴾، والابتداء ﴿مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا﴾ على معنى النداء)[2].

المثال الثاني

قول الله ﷻ: ﴿فَكَيۡفَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنَا وَتَوۡفِيقًا ﴿٦٢﴾﴾ [النساء: 62].

---

(1) محمود بن عبد الرحيم صافي، (1376هـ)، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، (دمشق ـ دار الرشيد، بيروت ـ مؤسّسة الإيمان، ط4، 1418هـ ـ 1995م)، ج2/ص102.

(2) ابن الجزريّ، **النشر في القراءات العشر**، ج1/ص231.

في هذه الآية يخبر الله ﷻ النبيّ محمّدًا ﷺ أنّ المنافقين يقسمون بالله كذبًا وزورًا قائلين: ﴿إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنَا وَتَوۡفِيقَۢا ٦٢﴾، وهنا تكون كلمة ﴿بِٱللَّهِ﴾ ليست من قول المنافقين، وليست الباء فيها للقسم، وإنّما هي حرف جرّ متعلّق بالفعل ﴿يَحۡلِفُونَ﴾، ولكن عند الوقف على كلمة ﴿يَحۡلِفُونَ﴾ الذي قال به بعضهم يكون المعنى أنّهم يقسمون قائلين: ﴿بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنَا وَتَوۡفِيقَۢا﴾، فتكون كلمة ﴿بِٱللَّهِ﴾ من كلامهم، والباء فيها للقسم، وهذا الوقف فيه تكلّف وتعسّف لا يخفيان.

ومثل ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان: 13]، فبينما المقصود بالآية: (﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ﴾ معه غيره ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾)[1] هنالك من تعسّف وتكلّف الوقف على كلمة ﴿لَا تُشۡرِكۡ﴾، ليبتدئ بعدها بكلمة ﴿بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾، فتكون كلمة ﴿بِٱللَّهِۖ﴾ عبارة عن قسم صدر من لقمان، وليست هي كلمة متعلّقة بالفعل ﴿لَا تُشۡرِكۡ﴾، وهذا تعسّف ظاهر.

المثال الثالث

قول الله ﷻ ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ فَجَآءُوهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمۡنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧﴾ [الروم: 47].

من الواضح تمامًا أنّ الله ﷻ يخبر في هذه الآية بإرسال الرسل إلى الأمم السابقة، ومعاقبة المعرضين عنهم، ثمّ يختم الآية بالإخبار أنّ نصر المؤمنين حقّ كتبه على نفسه، وقد جاء في إعرابها: (قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا

(1) مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل بن سليمان**، ج3/ص434.

﴿عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ حقًّا: خبر كان [مقدّم جوازًا]، ونصر: اسمها [مؤخّر جوازًا])[1]، ولكن هنالك من ذهب إلى الوقف على كلمة ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾، أي: وكان إرسال الرسل إلى الأمم السابقة، ومعاقبة المعرضين عنهم حقًّا، ثمّ الابتداء بعدها بقوله ﷻ: ﴿عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، على أساس أنّ ﴿عَلَيۡنَا﴾ شبه جملة خبر مقدّم جوازًا للمبتدأ المؤخّر ﴿نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، ليكون معنى الآية واجب ولازم علينا نصرهم، وهذا منتهى التكلّف.

المثال الرابع

قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾ [البقرة: 6]، ومثله قوله ﷻ: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠﴾ [يس: 10]

كلمة ﴿لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ في الآيتين السابقتين تتألّف من حرف جزم، وفعل، وفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت، ومفعول به، وكلمة ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ تتألّف من حرف نفي، وفعل من الأفعال الخمسة، وفاعله واو الجماعة، والجملة الفعليّة ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ جملة استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب، وهذا في حالة الوقف على نهاية الآية، ولكن هنالك من ذهب إلى الوقف في وسط كلمة ﴿تُنذِرۡهُمۡ﴾، أي: الوقف على الفعل، والابتداء بقوله ﷻ: ﴿هُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ لتكون جملة اسميّة تتألّف من مبتدأ وخبر، وفي هذه المسألة تكلّف كبير فضلًا

(1) مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمّد بن مختار القيسيّ القيروانيّ الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ، (ت: 437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط2، 1405هـ ـ 1985م)، ج2/ص562.

عن أنّ من أصول التجويد عدم جواز الوقف بين كلمتين موصولتين بحسب الرسم القرآنيّ العثمانيّ، بل لا بدّ من معاملتهما كأنّهما كلمة واحدة كما مرّ سابقًا[1].

المطلب الثاني: آيات بوقفين مقبولين

في هذا المطلب يتمّ استقراء القرآن الكريم من أوّله إلى آخره، وحسب تسلسل السور لاستخراج الآيات ذوات الوقفين المقبولين ممّا يؤثّر الوقوف على أحدهما على معنى الآية فيما لو لم يوقف عليه، ثمّ بيان المعنى في الحالتين، ثمّ تحليل هذه الآيات، وممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ الوقف الوارد عن النبيّ ﷺ، أو الصحابة ﷺ في هذه الآيات هو الراجح والأولى، والمقدّم على غيره، وأمّا ما لم يكن كذلك، واختلف فيه أئمّة القراءات، فهذا يخضع للترجيح، وللأخذ والردّ.

أوّلًا: سورة البقرة 1/ قول تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2].

الوقف الأوّل على كلمة: ﴿لَا رَيۡبۛ﴾، والوقف الثاني على كلمة: ﴿فِيهِۛ﴾، ولا يجوز الوقف هنا في الموضعين كليهما لأنّ هذا من تعانق الوقف كما تدلّ إشارة الثلاث نقاط (ۛ) في الموضعين، ومعنى تعانق الوقف أنّ القارئ إذا ما وقف على أحد الموضعين، فلا يجوز له أن يقف على الموضع الآخر[2].

التحليل لأسباب النزول: لم يذكروا في نزولها سببًا.

---

(1) ينظر: الصفحة 34 من هذا البحث.

(2) إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسريّ، **مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات**، (الرياض، دار الحضارة للنشر، ط1، 1429هـ ـ 2008م)، ص119.

التحليل التجويديّ: للوقفين المذكورين آنفًا في هذه الآية الكريمة تأثير كبير على التجويد، فعند الوقف على كلمة ﴿لَا رَيْبَۛ﴾ يجوز قراءتها بالقصر بمدّ الياء حركتين، أو بالتوسّط بمدّه أربع حركات، أو بالطول بمدّه ستّ حركات، وهذا هو حكم مدّ اللين، ولكن في حالة الوقف الثاني على كلمة ﴿فِيهِۛ﴾، فلا يجوز إلا مدّ القصر بحركتين، ويكون مدّ الياء في كلمة ﴿فِيهِۛ﴾ بحركتين، أو أربع، أو خمس لأنّه مدّ عارض للسكون[1]، وبذلك يتبيّن أنّ الوقف له تأثير على التجويد، وليس على التفسير فحسب.

التحليل التفسيريّ: عند الوقف الأوّل على كلمة ﴿لَا رَيْبَۛ﴾ يكون المعنى أنّ هذا القرآن هو الكتاب الذي لا يدانيه بلا شكّ أيّ كتاب آخر في عظمته وبلاغته، ويكون معنى ﴿فِيهِۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، أي: في هذا القرآن هداية لأهل التقوى، فكلمة ﴿فِيهِۛ﴾ هنا يكون تعلّقها بكلمة ﴿هُدًى﴾، وهذا يعني أنّ هنالك هداية أخرى للمتّقين في غير القرآن، وهذه إشارة إلى الهدايات التي أشار إليها النبيّ ﷺ صراحة أو تلميحًا مثل هداية السنّة النبويّة كما في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه الذي جاء فيه قول النبيّ ﷺ: (**قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، فمن يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بما عرفتم من سنّتي، وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين، عضّوا عليها بالنواجذ...**)[2]، والهداية التي في الإجماع كما في حديث أبي بصرة الغفاريّ رضي الله عنه؛ صاحب رسول الله ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: (**سألت ربّي ﷻ أربعًا، فأعطاني ثلاثًا، ومنعني واحدة؛ سألت الله ﷻ أن لا يجمع أمّتي على ضلالة فأعطانيها، وسألت الله**

---

(1) أحمد محمود عبد السميع الشافعيّ الحفيان، **الوافي في كيفيّة ترتيل القرآن الكريم**، ص62، 148.

(2) ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، ج1/ص29، حديث رقم: 43، وعلّق محققو الكتاب على الحديث قائلين: حديث صحيح.

ﷺ...)[1] فضلًا عن هدايات كثيرة تكمن في قواعد الأصول مثل القياس، والاستحسان، والمصلحة المرسلة... كما هو مفصّل في كتب أصول الفقه.

وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿فِيهِۛ﴾، تصبح هذه الكلمة متعلّقة بكلمة ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾، فيكون المعنى أنّ الشكّ منفيّ عن هذا القرآن، ويكون معنى كلمة ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، أي: أنّ هذا القرآن كلّه هداية لهم، فهدايتهم محصورة فيه، ولا تعارض بين هذا المعنى والمعنى على الوقف السابق، فالهداية محصورة في هذا الكتاب، وهذا الكتاب وجّههم إلى الاهتداء بالسنّة النبويّة، فقال: ﴿... وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٧﴾ [الحشر: 7]، والسنّة النبويّة وجّهتهم بدورها إلى مراعاة الإجماع، والعمل بالقياس، وتحقيق المصلحة... الخ.

ومن ذلك ندرك الارتباط الوثيق بين الوقوفات في علم التجويد وبين تفسير القرآن الكريم ممّا يؤدّي كما يقول سعيد حوّى إلى توليد المعاني الكثيرة[2]، وهذا هو أحد جوانب البلاغة في لغة القرآن.

التحليل النحويّ: عند الوقف كلمة ﴿رَيۡبَ﴾ يكون المعنى هنا قد تمّ، ويكون المعنى الذي يحمله الابتداء بالكلام اللاحق له معنىً جديدًا مستأنفًا، وحينئذ يكون إعراب كلمة ﴿فِيهِ﴾ خبرًا مقدّمًا للمبتدأ ﴿هُدٗى﴾ المؤخّر بعده، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿فِيهِۛ﴾، فإنّ هذه الكلمة تكون متعلّقة بكلمة

(1) أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج45/ص200، حديث رقم: 27224، وقال محقّق الكتاب معلّقًا: صحيح لغيره.

(2) سعيد بن محمّد ديب بن محمود حوّى النعيميّ الرفاعيّ، (ت: 1409هـ)، **الأساس في التفسير**، (القاهرة، دار السلام، ط6، 1424هـ - 2003م)، ج1/ص86.

﴿رَيْبَ﴾ التي قبلها، وتكون عندها جارًّا ومجرورًا، وليست خبرًا لما بعدها[1]، وهذا يعني أنّ للوقف تأثيراته الكبيرة على النحو كما كان له تأثيراته على التفسير والتجويد.

2/ قول الله ﷻ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٢٧﴾ [البقرة: 26ـ27].

الوقف الأوّل في هاتين الآيتين على رأس الآية الأولى، والثاني في أي مكان يصحّ في الآية الثانية بعد وصلها بالأولى.

التحليل لأسباب النزول: من الواضح لمن يتدبّر الكلام أنّ سبب النزول هنا بسبب اعتراض غير المؤمنين على ذكر البعوضة في القرآن الكريم، وقد جاء عن قتادة، قال: (لما ذكر الله العنكبوت والذباب، قال المشركون: ما بال العنكبوت، والذباب يذكران؟! فأنزل الله: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ ...﴾ [البقرة: 26])[2].

---

(1) محمود بن عبد الرحيم صافي، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، ج1/ص32 ـ 33، وأحمد عبيد الدعّاس وأحمد محمّد حميدان وإسماعيل محمود القاسم، **إعراب القرآن الكريم**، (دمشق، دار المنير ودار الفارابي، ط1، 1425هـ ـ 2004م)، ج1/ص9.

(2) عبد الرزاق بن همام الصنعانيّ، **تفسير عبد الرزّاق**، ج1/ص262.

التحليل التجويديّ: عند الوقف على رأس الآية الأولى يكون هذا الوقف وقفًا عارضًا للسكون، فيكون حكمه المدّ بالقصر بحركتين، أو بالتوسّط بأربع، أو بالطول بخمس، ولكن عند وصل الآية الأولى بالثانية فلا يمدّ إلا المدّ الطبيعي بحركتين إذ انتفى سبب المدّ العارض، وهو الوقف عليه، وهذا من تأثير الوقف على تجويد القرآن الكريم.

التحليل التفسيريّ: جاء في تفسير الآية الأولى إنّ الله ﷻ (لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحيي أن يتمثّل بها لحقارتها، أي: يستصغر شيئًا يضرب به مثلًا ـ ولو كان في الحقارة والصغر كالبعوضة ـ كما لا يستنكف عن خلقها)[1]، ثمّ تبيّن الآية انقسام الناس أمام هذه الأمثلة إلى فريقين: مؤمنين رأوها حقًّا، وكافرين استبعدوها، فضلّوا وفسقوا بسبب ذلك، وجاء في تفسير الآية الثانية: (النقض: الفسخ، وفكّ التركيب، والعهد الموثّق، والمراد بهؤلاء الناقضين لعهد الله أحبار اليهود المتعنّتون، أو منافقوهم، أو الكفّار جميعًا، وعهد الله ما ركز في عقولهم من الحجّة على التوحيد كأنّه وصّاهم به، ووثّقه عليهم)[2].

عند الوقف على رأس الآية الأولى يمكن أن يكون الذين تتحدّث عنهم الآية الثانية أناسًا آخرين غير الذين تحدّثت عنهم الآية الأولى، وممّن ذهب إلى هذا القول سعد بن أبي وقّاص ﷺ، فقد حملها على الحروريّة، الذين خرجوا على الإمام عليّ ﷺ في النهروان كما أسند ذلك إليه ابنه مصعب، وفي هذا يقول ابن كثير: (وهذا الإسناد وإن صحّ عن سعد بن أبي وقّاص ﷺ، فهو تفسير على المعنى لا أنّ الآية أريد منها التنصيص على

---

(1) القاسمي، **محاسن التأويل**، ج1/ص278.

(2) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفيّ، (ت: 710هـ)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف عليّ بديوي، (بيروت، دار الكلم الطيّب، ط1، 1419هـ ـ 1998م)، ج1/ص75.

الخوارج الذين خرجوا على عليّ بالنهروان، فإنّ أولئك لم يكونوا حال نزول الآية)[1]، بينما عند وصل الآيتين تكون الصفات الواردة في الآية الثانية هي صفات لمن سبق ذكرهم في الأولى.

والذي ينظر في أقوال المفسّرين يجد أنّهم فسّروا ﴿عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ الوارد في الآية الثانية بأقوال مختلفة، فمنهم من قال: هو أوامر الله ﷻ ونواهيه إلى جميع خلقه التي جاءت في الكتب المنزّلة على الرسل، ومنهم من قال: هو العهد الذي أخذ على أهل الكتاب خاصّة أن يعملوا بالتوراة، وما جاء فيها، ويتّبعوا النبيّ محمّدًا ﷺ الذي بشّرت به، وهذا قول ابن جرير، ومنهم من قال: العهد هو الأدلّة العقليّة الدالّة على وجود الله ﷻ، وربوبيّته، وهذا الذي كان يميل إليه الزمخشريّ، وهنالك من قال: بل هو العهد المذكور في قول الله ﷻ: ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ١٧٢﴾ [الأعراف: 172]، ووفق بعض هذه الأقوال لا تكون الأوصاف الواردة في الآية الثانية متعلّقة بالمذكورين في الآية الأولى مثل العهد على الذراري المأخوذين من الظهور، فهؤلاء لا علاقة لهم بما جاء في شأن البعوضة فما فوقها، فمن الواضح أنّ ما دار في شأنها إنّما حصل في زمن البعثة النبويّة، والآيتان تحتملان كلّ هذه الأقوال رغم بعض اختلافاتها فيما بينها، والله ﷻ أعلم.

التحليل النحويّ: كلمة ﴿ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ التي في نهاية الآية الكريمة الأولى هي مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الكسرة لأنّه جمع مذكر سالم، وعند الوقف عليها يكون معنى الآية قد تمّ، فيكون المعنى الذي تحمله الآية التي بعدها معنى جديدًا مستأنفًا، وعندها يكون إعراب كلمة ﴿ٱلَّذِينَ﴾ اسم موصول مبنيّ على الفتح في

(1) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج1/ص117.

محلّ رفع مبتدأ[1]، وأمّا في حالة وصل الآيتين، فإنّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ تكون اسمًا موصولًا مبنيًّا على الفتح في محلّ نصب صفة ﴿ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[2]، أو هي اسم موصول مبنيّ على الفتح في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم[3]، وتكون الجملة استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب، وهذا من تأثيرات الوقف في التجويد على النحو.

3/ قول الله ﷻ: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ٣٣﴾ [البقرة: 33].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ﴾، والثاني على نهاية الآية.

تحليل أسباب النزول: لم تذكر كتب أسباب النزول لهذه الآية سبب نزول، وهي قد نزلت ضمن قصّة آدم عليه السلام التي فيها بيان لفضيلة الجنس البشريّ، ويبدو أنّها نزلت ابتداء دونما سبب نزول.

التحليل التفسيريّ: المعنى العام للآية أنّ الله ﷻ بعد أن علّم آدم عليه السلام أسماء الأشياء عرض المسمّيات على الملائكة طالبًا أن يذكروا أسماءها، فاعترفوا بعجزهم، فطلب من آدم عليه السلام أن يخبرهم بذلك إظهارًا لشرفه عليهم ومكانته، فلمّا أنبأهم بها سألهم الله ﷻ سؤالًا تقريريًّا قائلًا: ألم أقل لكم إنّي أعلم كلّ شيء، وأعلم سرّكم وجهركم؟! وهذا هو المعنى الذي يحمله الوقف الأوّل على نهاية الآية، ولكن في حالة الوقف الثاني على كلمة ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ﴾ يختلف المعنى إذ لا تكون الجملة التي بعد هذا الوقف مقولًا للقول، وإنّما تكون كلامًا مستأنفًا فيه الخبر عن العلم الإلهيّ المحيط بكلّ شاردة وواردة، وكلمة ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ﴾، أي: أما أخبرتكم

---

(1) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، **إعراب القرآن وبيانه**، ج1/ص68.

(2) إبراهيم بن السريّ بن سهل أبو إسحاق الزجّاج، (ت: 311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت، عالم الكتب، ط1، 1408هـ ـ 1988م)، ج1/ص106.

(3) النحّاس، **إعراب القرآن**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421 ـ 2000م)، ج1/ص40.

بذلك؟! والوقف على نهاية الآية هو الأولى، وهو الذي عليه المفسّرون، وأمّا الوقف الآخر، فتحتمله الآية، وفيه تكثير للمعاني، وفيه بيان لتأثير الوقف على توجيه التفسير.

والجدير بالذكر أنّ كلمة ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ﴾ وردت في القرآن ثلاث مرّات في سورة البقرة كما هو مذكور آنفًا، وفي سورة يوسف عليه السلام في قول الله ﷻ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٩٦﴾ [يوسف: 96]، وفي سورة القلم في قول الله ﷻ: ﴿قَالَ أَوۡسَطُهُمۡ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ لَوۡلَا تُسَبِّحُونَ ٢٨﴾ [القلم: 28]، ولكنّ حكم الوقف يختلف في كلّ آية عن الآية الأخرى، ففي البقرة يجوز الوقف والوصل لكنّ الوصل أولى إذ سبق أنّ الله ﷻ أخبر الملائكة أنّه يعلم الغيب كما جاء ذلك في قوله ﷻ: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٠﴾ [البقرة: 30]، فالآية فيها التذكير بما سبق أن قاله لهم، وهذا المعنى يكون أوضح في حالة الوصل، وأمّا في سورة يوسف عليه السلام، فيجوز الوصل والوقف لكن الوقف هو أولى لأنّ الله ﷻ أخبرنا في القرآن الكريم، فقال: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ قَالَ أَبُوهُمۡ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَۖ لَوۡلَآ أَن تُفَنِّدُونِ ٩٤﴾ [يوسف: 94]، فما كان من هؤلاء الأبناء إلا أن ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ ٱلۡقَدِيمِ ٩٥﴾ [يوسف: 95]، فلمّا ألقي القميص على وجهه، وعاد له بصره قال تبكيتًا لهم: ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ﴾؟! أي: أما قلت لكم من قبل: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَۖ﴾؟! فيعقوب عليه السلام هنا لا يخبر أولاده بأنّه يعلم من الله ما لا يعلمون، وإنّما هو يبكّتهم على ما سبق منهم من تفنيد لرأيه، ثمّ بعد ذلك يخبرهم، فيقول: ﴿... إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٩٦﴾ وأمّا في سورة القلم، فالوقف لازم لأن معنى كلام أخيهم الذي هو أوسطهم ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ ﴾ أن لا تمنعوا حقّ

الفقير من مال أبيكم؟! فهو يؤنّبهم على ما بدر منهم، ثمّ قال لهم بعد التأنيب يحضّهم: ﴿... لَوۡلَا تُسَبِّحُونَ ٢٨﴾، ولذلك ﴿قَالُواْ سُبۡحَٰنَ رَبِّنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ٢٩﴾ [القلم: 29]، فمن هذه الآيات الثلاث يستبين لنا أهميّة الوقوف في توجيه المعاني.

التحليل النحويّ: التأثير الوحيد الذي يحمله الوقف هنا على النحو ليس على إعراب الكلمات، وإنّما على المعنى العام للآية، فعند الوقف على كلمة ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ﴾ يكون هذا سؤالًا خرج مخرج الاستنكار أو التوكيد، فيكون المعنى بعده معنى مقطوعًا عنه يحمل الخبر حول علم الله ﷻ المحيط بكلّ شيء، وأمّا في حالة الوصل، فيكون الكلام ليس مقطوعًا، بل هو من مقول القول، أي: ألم أقل لكم ذلك؟! ولا شكّ أنّ هذا تأثير من الوقف على النحو.

4/ قول الله ﷻ: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾ [البقرة: 71].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿لَّا ذَلُولٞ﴾، والثاني على أي موضع يصحّ فيه الوقف بعد هذه الكلمة.

تحليل أسباب النزول: (كان في بني إسرائيل شيخ موسر، فقتل ابنَه بنو أخيه ليرثوه، وطرحوه على باب المدينة، ثمّ جاؤوا يطالبون بديّته، فأمرهم الله أن يذبحوا بقرة، ويضربوه ببعضها ليحيى، فيخبرهم بقاتله)[1]، فتعنّتوا في سؤال النبيّ موسى عليه السلام عن صفات هذه البقرة في حين كانت تجزؤهم أيّ بقرة، فلمّا شدّدوا على أنفسهم شدّد الله ﷻ عليهم، فهذه الآية نزلت ضمن آيات تذكّر اليهود بتعنّت أسلافهم، وقد جعل محمّد محمود

(1) الزمخشريّ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج1/ص198.

الحجازيّ؛ صاحب التفسير الواضح هذا الأمر سببًا لنزول هذه الآيات[1]، ولكنّ هذا ليس صوابًا إذ المقصود بسبب النزول هو الحدث الذي نزلت بسببه الآيات في زمن النبيّ ﷺ، ولذلك فإنّ الذين كتبوا في أسباب النزول لم يذكروا لهذه الآيات سببًا.

التحليل التجويديّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ يمدّ الواو مدًّا عارضًا للسكون بالقصر بحركتين، أو التوسّط بأربع حركات، أو الطول بستّ حركات، وأمّا في حالة الوقف الآخر إذ لا يوقف على هذه الكلمة فيكون المدّ فيها مدًّا طبيعيًّا.

التحليل التفسيريّ: تذكر الآية الصفات المطلوبة في البقرة بعد تعنّت بني إسرائيل، وفي حالة الوقف على كلمة ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾، أي: (لم يذلّها العمل)[2]، تكون صفات البقرة: أنّها غير مستذلّة بالعمل رغم أنّها تثير الأرض لكنّها لا تسقي الحرث، ولا شية فيها، أي: (ليس فيها لون يفارق سائر لونها)[3]، وممّن قال بهذا الوقف أبو حاتم سهل بن محمّد بن عثمان السجستانيّ، فقد قال أبو بكر الأنباريّ: (وحكى لي يموت [ابن المزرع العبديّ] عن السجستانيّ أنّه قال: الوقف ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾، والابتداء ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾، وقال: هذه البقرة وصفها الله بأنّها تثير الأرض، ولا تسقي الحرث)[4].

وأمّا في حالة الوقف الآخر، فتكون صفاتها أنّها ليست مستذلّة بالحرث، فلا يحرثون عليها، ولا بالسقي، فلا يسقون عليها، وليس فيها من عيب، وهذا هو الوقف عند أكثر القرّاء، وهو قول عامّة المفسّرين.

---

(1) محمّد محمود الحجازيّ، **التفسير الواضح**، (بيروت، دار الجيل، ط10، 1413هـ ـ 1992م)، ج1/ص46.

(2) ابن أبي حاتم الرازيّ، **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم**، ج1/ص141.

(3) ابن الجوزيّ، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1/ص77.

(4) محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار أبو بكر الأنباريّ، (ت: 328هـ)، **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، مجمع اللغة العربيّة، د. ط، 1390هـ ـ 1971م)، ج1/ص521.

هنالك من اعتبر الوقف على كلمة ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ من وقف التكلّف والتعنّت والخطأ مثل الفرّاء الذي قال: (لا تقفنْ على ﴿ذَلُولٌ﴾ لأنّ المعنى: ليست بذلول، فتثير الأرض)[1]، بل إنّ أبا بكر الأنباريّ حينما ذكر قول السجّستانيّ الآنف أنكره عليه جدًّا، وذكر أنّه غير صحيح[2]، والذي يبدو للباحث أنّ هذا ليس من التكلّف لأنّ الهدف من الصفات المطلوبة في البقرة هو التشديد على اليهود بعد تعنّتهم، ولا شكّ أنّ التشديد يكون أكثر في حالة البحث عن بقرة ليست مستذلّة مع أنّها تثير الأرض وتحرثها، ولكنّها لا تستخدم في السقي إذ العادة أنّ الحيوانات يستخدمها أهلها في كلّ ما خلقت من أجله، وليس في عمل دون عمل، ولكن رغم ذلك يبقى الراجح هو الوقف الآخر لأنّه هو المأثور عن الأوّلين، ولأنّه قول الأكثرين من الآخرين، ولأنّ البقرة إذا ما أثارت الأرض، فلا بدّ أن تكون مستذلّة، والله ﷻ أعلم.

5/ قول الله ﷻ: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ١٠٢﴾ [البقرة: 102].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾، والوقف الثاني في أيّ مكان بعدها يصحّ الوقف عنده.

---

(1) ابن الجوزيّ، **زاد المسير في علم التفسير**، ج1/ص77.

(2) أبو بكر الأنباريّ، **إيضاح الوقف والابتداء**، ج1/ص521.

التحليل لأسباب النزول: أصحّ ما جاء في أسباب نزول هذه الآية قول ابن عبّاس ﷺ: (إنّ الشياطين كانوا يسترقون السمع من السماء، فيجيء أحدهم بكلمة حقّ، فإذا جرّب من أحدهم الصدق كذب معها سبعين كذبة، فيشربها قلوب الناس، فاطّلع على ذلك سليمان، فأخذها فدفنها تحت الكرسيّ، فلمّا مات سليمان قام شيطان في الطريق، فقال: ألا أدلّكم على كنز سليمان الممنّع الذي لا كنز مثله؟ قالوا: نعم[1]، قال: تحت الكرسيّ، فأخرجوه فقالوا: هذا سحر، فتناسخته الأمم، فأنزل الله عذر سليمان ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ...﴾)[2].

التحليل التفسيريّ: تتحدّث الآية عن اتّباع اليهود للشياطين في زمن النبيّ سليمان عليه السلام، واتّهامهم له بأنّه كان ساحرًا، وقد جاءت الآية لتبرئته، وعرّجت على ذكر قصة هاروت وماروت التي يبدو أنّها كانت معروفة عند اليهود، وقد اختلف المفسّرون في شأنهما، وبعض ما ذكروه فيهما أقرب إلى الخرافات والأساطير، ثمّ بيّنت الآية أنّ السحر قد يفرّق بين المرء وزوجه لكنّ ذلك لا يكون إلا بإذن الله ﷻ، وبيّنت أنّ السحر لا فائدة فيه، ومن تعلّمه فلا نصيب له من الخير في الآخرة.

---

(1) هكذا جاءت في الأصل (نعم)، والصواب أن تكون (بلى) لأنّ جواب الاستفهام المنفيّ يكون ببلى إيجابًا، وبنعم سلبًا، ينظر: عبده الراجحيّ، (ت: 1431هـ)، التطبيق النحويّ، (طنطا، دار الصحابة للتراث، ط1، 1430هـ ـ 2009م)، ص278، ومن الواضح أنّ المقصود هنا الجواب بالإيجاب.

(2) عليّ بن أحمد بن محمّد بن عليّ الواحديّ، **أسباب نزول القرآن**، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1411هـ ـ 1991م)، ص33 ـ 35، وهذا الأثر أخرجه الحاكم في المستدرك، وعلّق عليه الذهبيّ بقوله: صحيح، ينظر: أبو عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1411هـ ـ 1990م)، ج2/ص291.

عند الوقف على كلمة ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾، تكون كلمة ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ فعلًا ماضيًا مسبوقًا بما النافية، وقد جاء هذا عن ابن عبّاس ﷺ، قال: (قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ فإنّه يقول: لم ينزل الله السحر... [وكذلك جاء] عن أبي العالية، قال: قال الله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾، قال: لم ينزل عليهما السحر)[1].

وأمّا عند عدم الوقف على كلمة ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾، بل وصلها بغيرها، فيمكن أن تكون ﴿وَمَآ﴾ في كلمة ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾ اسم موصول بمعنى الذي، وله ثلاث حالات؛ أن يكون في محلّ نصب عطفًا على ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾، أو في محلّ نصب عطفًا على ﴿مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، أو في محلّ جرّ عطفًا على ﴿مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ﴾[2]، وهذا الوصل في هذا الوقف لا يمنع من بقاء ﴿وَمَآ﴾ حرف نفي، وعندما تكون بمعنى الذي، يكون المعنى حال العطف على ﴿ٱلسِّحۡرَ ﴾: يعلّمون الناس السحر الذي أنزل على هاروت وماروت، وقد جاء في التفسير: (﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾، أي: ويعلّمونهم ما أنزل عليهما، أي: ما علّما وألهما، وقذف في قلوبهما من علم التفرقة، وهو رقيّة، وليس بسحر)[3]، وأمّا في حال العطف على ﴿مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ يكون المعنى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ ﴾، وأمّا في حالة الجرّ عطفًا على

---

(1) ابن أبي حاتم الرازيّ، **تفسير القرآن العظيم**، ج1/ص188.

(2) أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ، (ت: 756هـ)، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، (دمشق، دار العلم، د. ط، د. ت)، ج2/ص31.

(3) الواحديّ، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، (دمشق ـ دار القلم، بيروت ـ الدار الشاميّة، ط1، 1415هـ ـ 1995م)، ص122.

﴿مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ﴾، فيكون المعنى افتراء على ﴿مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ﴾، وافتراء على ما أنزل على الملكين، ولا تخلو هذه الحالة الثالثة من تكلّف وغرابة.

التحليل النحويّ: عند الوقف على كلمة ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾، والابتداء بعدها بكلمة ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ تكون الواو استئنافية، والحرف ﴿مَآ﴾ حرف نفي، وأمّا عند الوصل فيكون هنالك فيه احتمالان أنّه حرف نفي، أو أنّه اسم موصول بمعنى الذي مبنيّ على السكون في محلّ نصب معطوف على كلمة ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾.

ثانيًا: سورة آل عمران

6/ قول تعالى ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ [آل عمران: 7].

والتعانق تم في قوله:﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، ويكون الوقف فيه كالآتي:

الأول: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، ثم تبتدئ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ...﴾.

والمراد بالتأويل: هي ما تؤول إليه حقائق القرآن وأخباره المغيَّبة، وهذه من العلوم التي لا يعلمها إلا الله، ومن ادَّعى غير ذلك فقد كذب على الله.

الثاني:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، ثم يجوز أن يصل القراءة أو تبتدئ بجملة ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾. وهذا الوقف مبني على أن والمراد بهذا الوقف التأويل: ويقصد به التفسير، والتفسير يعلمه الراسخون من أهل العلم، على عكس ما آلت اليه حقائق القرآن التي لا يعلمها إلا الله، فهم يشتركون في معرفة المعنى، وعليه فأنه ليس من العلم الذي اختص الله به نفسه، وكذلك لا يجوز أن نقول: إن في القرآن كلمات أو آيات لا يُعرف معناها، بل جميع كلمات القرآن معلومة المعنى للعلماء، ولكنهم يتفاوتون في المعرفة. وعليه فأن المعنيان متغايران، وليسا متضادين، وينطبق عليهما بالوقف التعانق(1).

الوقف الأوّل على كلمة ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾.

تحليل أسباب النزول: روي أنّ حييّ بن أخطب اليهوديّ لدى حديثه مع النبيّ ﷺ استخرج من الحروف المقطّعة في أوائل بعض السور عن طريق حساب الجمّل الذي يقال له حساب أبي جاد مدّة حكم أمّة الإسلام، فنزلت هذه الآية، والذي يبدو للباحث أنّ الأمر لو كان على هذه الشاكلة لبيّن له النبيّ ﷺ أنّ حساب الجمّل حديث خرافة هذا فضلا عن أنّ الأثر المذكور ضعيف كما ذكر الطبريّ(2)، ولكنّ الأقرب للقبول في سبب نزولها ما جاء عن الربيع قال: (هم وفد نجران خاصموا النبيّ ﷺ في عيسى عليه السلام، وقالوا له: ألست تزعم أنّه كلمة الله وروح منه؟! قال: **بلى**، قالوا: حسبنا، فأنزل الله هذه الآية)(3).

---

(1)الطيار: المحرر في علوم القرآن، ج1،ص246.

(2) الطبريّ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ج1،ص210.

(3) البغويّ، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج2،ص9.

التحليل التجويديّ: في حالة الوقف على كلمة ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ يكون الوقف وقفًا عارضًا للسكون، فيجوز فيه القصر بحركتين، أو التوسّط بأربع حركات، أو الطول بست، وأمّا عند الوصل، فالمدّ فيه مدّ طبيعيّ بحركتين فقط، فللوقف تأثيره على التتجويد.

التحليل التفسيريّ: تتحدّث الآية عن محكم آيات القرآن الدالّة على معناها بوضوح تامّ، وهذه الآيات هي الأصل، وعن المتشابهات التي تحتمل العديد من المعاني، وهذه ينبغي ردّها إلى المحكمات، وفهمها في ظلالها، ثمّ بيّنت أن أهل الزيغ يتّبعون المتشابه لأجل الفتنة والإفساد، وفي حالة الوقف على كلمة ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ يكون المعنى أنّ تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله ﷻ، وفي هذه الحالة يكون المقصود بالتأويل المعنى الحقيقيّ الذي يؤول إليه الكلام، ويكون الكلام الذي بعده حول الراسخين كلامًا مستأنفًا يبيّن إيمانهم بذلك المتشابه رغم أنّهم لا يعلمونه على حقيقته، وهذا القول مأثور ـ كما قال الطبريّ ـ عن عائشة، وابن عبّاس ﷺ من الصحابة، وعن عروة، وأبي نهيك الأسديّ، وعمر بن عبد العزيز، ومالك بن أنس من التابعين[1].

وأمّا في حالة الوقف على كلمة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، فيكون الكلام هنا معطوفًا على الكلام السابق، وهذا يعني أنّ هؤلاء الراسخين في العلم يعلمون هذا المتشابه، وهم مع علمهم يؤمنون أنّه من عند الله ﷻ حاله حال المحكم، وممّن ذهب إلى هذا القول ابن عبّاس ﷺ، وهذا يعني أنّ له في هذه المسألة قولين اثنين، ومجاهد، ومحمّد بن جعفر بن الزبير، ويكون معنى المتشابه هنا التفسير، وبيان المعاني اللغويّة، والنكت البلاغيّة، وكلا التفسيرين وارد ومقبول، ويؤيّده النقل والعقل، وسرّ هذا الاختلاف هو الأخذ بمعنى التأويل، وتحديد المراد منه، فمن أراد به حقيقة الأمر الذي يؤول إليه الكلام وقف عند كلمة ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ إذ لا يعلم ذلك أحد غيره

(1) الطبريّ، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، 218/5.

ﷻ، ومن أراد به التوضيح، وبيان الدلالات اللغويّة والبلاغيّة وقف عند كلمة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، وهذا يدلّ على أنّ للوقوفات أثرًا كبيرًا في توجيه التفسير.

التحليل النحويّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ تكون الواو في كلمة ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ التي بعدها حرف استئناف، وكلمة ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مبتدأ، وأمّا في حالة الوقف الثاني إذ يتمّ وصل الكلمتين، فإن الواو يكون حرف عطف، وتكون كلمة﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ معطوفة على لفظ الجلالة، وهذا يعني أنّ للوقف أثره الكبير على النحو مثلما كان له أثر على التفسير.

7/ قول الله ﷻ: ﴿يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ مِنۡ خَيۡرٖ مُّحۡضَرٗا وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٣٠﴾

[آل عمران: 30].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿مُّحۡضَرٗا﴾، والثاني على ﴿أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ﴾، أو على آخر الآية.

تحليل أسباب النزول: لم يذكر الذين كتبوا في أسباب النزول سبب نزول لهذه الآية، فيبدو أنّها من الآيات التي نزلت ابتداء دونما سبب، ولكنّ الآيتين اللتين قبلها نزلت في بعض المسلمين الذين كانوا يوالون اليهود، وهذه الآية جاءت تتحدّث في مآلات ذلك يوم القيامة بهدف التحذير.

التحليل التفسيريّ: تحذّر الآية الناس من الغضب الإلهيّ، وقد جاء فيها وصف الله ﷻ بالرأفة بالعباد حتّى لا ييأسوا، وتبيّن أنّ كلّ نفس سوف تلاقي جزاء أعمالها إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر، وعندها يودّ الناس لو كان بينهم وبين هذا اليوم مسافة بعيدة سواء في الزمان أو المكان، وعند الوقف على كلمة ﴿مُّحۡضَرٗا﴾ يحتمل

أن يكون الكلام بعدها مستأنفًا، أي: ما عملته من سوء تودّ أن يكون بعيدًا عنها في حين أنّ الوقف على كلمة ﴿أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾، أو على آخر الآية بجعل الواو عاطفة، فيكون المعنى أنّ هذه النفس تتمنّى أن يكون ذلك اليوم الذي وجدت فيه الخير والسوء هو البعيد عنها، وكون الواو استئنافية أو عاطفة هما قولان ذكرهما الرازيّ في تفسيره[1]، ويرى ابن عاشور أنّ المقصود بالآية: يوم تجد كلّ نفس ما عملته من الخير، وما عملته من الشرّ أمامها عند قيام الساعة تودّ لو أنّ بينها وبين ذلك اليوم الأمد البعيد، فيكون الضمير في كلمة ﴿وَبَيْنَهُۥ﴾ عائدًا على اليوم، واعتبر أنّ هذا هو المحمل الأحسن للآية[2]، وإلى مثل هذا القول ذهب الزمخشريّ[3].

التحليل النحويّ: عند الوقف على كلمة﴿مُّحْضَرًا﴾ تكون الواو في كلمة ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ التي بعدها حرف استئناف، والاسم الموصول ﴿وَمَا﴾ مبتدأ، وأمّا في حالة الوقف الثاني، فالواو تكون حرف عطف، والاسم الموصول معطوف على كلمة ﴿خَيْرٍ﴾، فإعرابها اختلف تبعًا لاختلاف مكان الوقف.

8/ قول الله ﷻ: ﴿۞ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾﴾ [آل عمران: 171 ـ 172].

الوقف الأوّل على رأس الآية الأولى، والثاني بوصلها بالثانية والوقف في أيّ مكان صالح للوقف.

---

(1) الرازيّ، **تفسير الرازيّ**، ج8/ص196.

(2) محمّد الطاهر بن محمّد الطاهر بن عاشور التونسيّ، (ت: 1393هـ)، **تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف بالتحرير والتنوير**، (تونس، الدار التونسيّة للنشر، د. ط، 1404هـ ـ 1984م)، ج3/ص223.

(3) الزمخشريّ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج1/ص352.

تحليل أسباب النزول: عند عودة المشركين بعد معركة أحد إلى مكّة دونما استئصال للمسلمين، ولا قتل النبيّ ﷺ انتشر الخبر أنّهم عائدون إلى المدينة لاستئصالهم، فأرسل النبيّ ﷺ من يتأكّد من ذلك، وقال: (**إن ركبوا الخيل، وتركوا الأثقال فهم عامدوها** [أي: عائدون إلى المدينة]، **وإن جلسوا على الأثقال، وتركوا الخيل، فقد أرعبهم الله، فليسوا بعامديها**)[1]، ثمّ حثّ المسلمين الذين أثقلتهم الجراح على التأهّب للقتال، فاستجابوا لذلك رغم جراحاتهم، ثمّ تبيّن أنّ المشركين عائدون إلى مكّة، فنزل قول الله ﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ ١٧٢﴾ [آل عمران: 172].

التحليل التجويديّ: عند الوقف على رأس الآية الأولى على كلمة ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ يمدّ الياء فيها مدًّا قصيرًا بمقدار حركتين، أو مدًّا متوسّطًا بمقدار أربع حركات، أو مدًّا طويلًا بمقدار ستّ حركات لأنّه مدّ عارض للسكون، وأمّا عند وصل الآيتين فالمدّ فيه بالقصر حركتين فقط.

التحليل التفسيريّ: الآيتان الكريمتان تتحدّثان عمّا حصل في معركة أحد إذ أصاب المسلمين مقتلة عظيمة، وجراحات شديدة بعد أن خالف الرماة أمر النبيّ ﷺ، ونزلوا من فوق الجبل، وكان التوجيه النبويّ لهم أن لا ينزلوا من فوقه مهما حصل كي يحموا ظهر الجيش، فلمّا قفل المشركون راجعين إلى مكّة، وعاد المسلمون إلى المدينة بجراحاتهم جاءهم الخبر وهم في الطريق أنّ المشركين عائدون لاستئصالهم، وهنا حثّ النبيّ ﷺ المسلمين على العودة إلى مواجهة الكفّار، فاستجابوا رغم الجراحات، ولكن لم تحصل مواجهة أخرى، هذا هو الوارد في تفسير الآيتين في كتب التفسير.

---

(1) محمّد بن إبراهيم بن المنذر بن الجارود النيسابوريّ، (ت: 930هـ)، **كتاب تفسير القرآن**، تحقيق: سعد محمّد السعد، (المدينة المنوّرة، دار المآثر، ط1، 1423هـ ـ 2002م)، ج2/ص493.

في حالة الوقف على رأس الآية الأولى يكون الكلام في الآية الثانية جديدًا مستأنفًا مبيّنًا الأجرّ العظيم لمن استجاب للنبيّ ﷺ رغم ما أصابه من جراحات، وأمّا في حالة وصل الآيتين، فتكون الآية الثانية بيانًا ووصفًا للمؤمنين المذكورين في الآية الأولى، والذي يبدو للباحث أنّ هذا هو الراجح بدلالة ما جاء في الآية الثانية من قوله ﷻ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ﴾ إذ لا شكّ أنّ القرح قد أصاب المذكورين في الآية الأولى.

التحليل النحويّ: عند الوقف على رأس الآية الأولى، والابتداء بالثانية، فإنّ كلمة ﴿ٱلَّذِينَ﴾ التي جاءت في أوّل الآية الثانية تكون مبتدأ، وأمّا عند وصل الآيتين فإنّها تكون صفة لكلمة ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ التي في جاءت في آخر الآية الأولى.

ثالثًا: سورة النساء

9/ قول الله ﷻ: ﴿... وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم...﴾ [النساء: 43، المائدة: 6].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿فَتَيَمَّمُواْ﴾، والوقف الثاني بوصل هذه الكلمة بما بعدها، والوقف على أيّ مكان بعدها صالح للوقف.

تحليل أسباب النزول: ذكروا في سبب نزول هذه الآية عن أمّ المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) أنّها قالت: (خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتّى إذا كنّا بالبيداء، أو بذات الجيش انقطع عقد لي، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليس معهم ماء، فأتى الناس أبا بكر، فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟! أقامت برسول الله ﷺ، وبالناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فجاء أبو بكر، ورسول الله

ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: قد حبست رسول الله ﷺ والناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء؟! قالت: فعاتبني، وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرّك إلا مكان رسول الله ﷺ على فخذي، فنام رسول الله ﷺ حتّى أصبح على غير ماء، فأنزل الله آية التيمّم، فتيمّموا، فقال أسيد بن الحضير: ما هي بأوّل بركتكم يا آل أبي بكر، فقالت عائشة: فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فوجدنا العقد تحته)[1].

التحليل التفسيريّ: الفعل يمّم في العربيّة بمعنى قصد واتّجه، ومن ذلك قول قيس بن الملوّح:

أراني إذا صلّيت يمّمت نحوها بوجهي وإن كان المصلّى ورائيا

وما بي إشراكٌ ولكنّ حبّها لعظم الشجا أعيى الطبيب المداويا[2]

ولكنّ الإسلام نقل هذا المعنى اللغويّ إلى معنى اصطلاحيّ شرعيّ فقهيّ هو قيام المصلّي الفاقد للماء بضرب كفّيه على التراب الطاهر أو ما شابهه، ومسح وجهه ويديه بهما ليكون في حكم المتطهّر شرعًا، فكثر هذا الاستعمال للمصطلح الفقهيّ حتّى صار التيمّم هو مسح الوجه والكفّين بالتراب، فهو مجاز لغويّ، أو حقيقة شرعيّة كما يقول ابن السكّيت[3].

فعند الوقف على كلمة ﴿فَتَيَمَّمُواْ﴾ يعطي هذا الوقف لهذا الفعل في الآية المعنى الشرعيّ الفقهيّ، أي: قوموا بفعل التيمّم بضرب الكفّين بالتراب الطاهر لمسح الوجه واليدين، وأمّا عند وصلها بما بعدها، فيكون المعنى

---

(1) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج3/ص1342 حديث رقم: 3469، مسلم، **صحيح مسلم**، ج1/ص279، حديث رقم: 108.

(2) جلال الدين السيوطيّ، **شرح شواهد المغني**، تحقيق: محمّد محمود بن التلاميذ التركزيّ الشنقيطيّ، (لجنة التراث العربيّ، د. ط، 1386هـ ـ 1966م)، ج2/ص698.

(3) يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت، (ت: 244هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمّد مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1423هـ ـ 2002م)، ص225.

المفهوم هو المعنى اللغويّ، أي: اتّجهوا إلى صعيد طيّب، ولكن ينبغي أن يكون معلومًا أنّ المقصود بالآية هو المعنى الشرعيّ الفقهيّ الاصطلاحيّ لا اللغويّ، وأنّ الوقف على كلمة ﴿فَتَيَمَّمُواْ﴾ هو وقف حسن يجوز الوقف عليه لكن لا يصحّ الابتداء بما بعده.

رابعًا: سورة المائدة

10/ قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۗ فَلَا تَأۡسَ عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [المائدة: 26].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿عَلَيۡهِمۡۛ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿سَنَةٗۛ﴾، أو أيّ كلمة بعدها يصحّ عندها الوقوف، وفي الآية تعانق وقف.

تحليل أسباب النزول: هذه الآية من ضمن آيات كريمة كثيرة تذكّر بني إسرائيل بالمنن العظيمة التي منّ الله ﷻ عليهم بها لكنّهم قابلوها بما استحقّوا عليه التيه، ويبدو أنّها نزلت ابتداء بدون سبب نزول، والهدف منها حثّهم على اتّباع النبيّ محمّد ﷺ، ولكي لا يكرّروا ما فعله أسلافهم مع موسى عليه السلام.

التحليل التفسيريّ: عندما تقاعس اليهود عن دخول الأرض المقدّسة فاتحين خوفًا من الطغاة الجبّارين فيها قضى الله ﷻ عليهم أن لا يدخلوها، وأنّهم يتيهون في صحراء سيناء حتّى يموت هذا الجيل الضعيف الجبان، ويأتي من أصلابهم جيل ألف المعيشة القاسية في الصحراء يتنفّس فيها هواء الحريّة ليكون دخول الأرض وفتحها على أيديهم.

عند الوقف على كلمة ﴿عَلَيۡهِمۡۛ﴾ يكون المعنى أنّ الله ﷻ قضى عليهم أن لا يدخلوا هذه الأرض المقدّسة أبدًا، وأنّهم يتيهون مدّة أربعين سنة في الصحراء حتّى يذهب هذا الجيل الجبان الخائف الذي تربّى على

العبوديّة في ظلّ الفراعنة في مصر، ويأتي من أصلابهم من ألف حياة الحريّة والقوّة في الصحراء، فيكون دخول الأرض المقدّسة من نصيبهم، وأمّا آباؤهم فماتوا، ومن بقي منهم فلا يسمح له بدخولها، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿سَنَةً﴾، فيكون المعنى أنّ المنع هو الذي يستمرّ أربعين سنة، وليس التيه، فبعد الأربعين سنة لا بأس عليهم في أن يدخلوا، ولكن بقيادة الجيل الجديد الذي نشأ في الصحراء، وكلا التفسيرين وارد، وفي هذا يقول الزمخشريّ: (والعامل في الظرف إمّا ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، وإمّا ﴿يَتِيهُونَ﴾)[1]، والخلاصة أنّ الوقف كان له تأثير على توجيه التفسير.

التحليل النحويّ: لا تأثير للوقفين في هذه الآية الكريمة على إعراب كلماتها، ولكنّ التأثير هو على تعلّق ظرف الزمان ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، ففي حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿عَلَيْهِمْ﴾ يكون تعلّقه بالفعل ﴿يَتِيهُونَ﴾ الذي بعده، وأمّا في حالة الوقف على ظرف الزمان نفسه، فيتعلّق عندها بكلمة ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ التي جاءت قبله.

التحليل البلاغيّ: جاءت في الآية كلمة ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، وإنّما المقصود بالتحريم هو المنع، وليس التحريم الشرعيّ، ولعلّ هذا من باب التوكيد، وفي تعانق الوقف تكثير للمعاني إذ إنّ كلّ وقف يعطي معنى مغايرًا، وهذا من البلاغة في الكلام، وفي كلمة ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ شيء من الإذلال لأنّ حرف الجرّ في يفيد الظرفيّة، فلكأنّهم في داخلها بخلاف فيما لو قال على الأرض لأنّ الحرف على يفيد الاستعلاء.

---

(1) الزمخشريّ، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج1/ص622.

11/ قول الله ﷻ: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗاۚ وَلَقَدۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡأَرۡضِ لَمُسۡرِفُونَ ٣٢﴾ [المائدة: 31 ـ 32].

الوقف الأوّل على رأس الآية الأولى، والوقف الثاني على كلمة ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ مع وصل الآية الأولى بالثانية.

تحليل أسباب النزول: لم يذكر المفسّرون سببًا لنزول هاتين الآيتين، فيبدو أنّهما ممّا نزل ابتداء دونما سبب، وتذكر الآيتان قصّة أوّل جريمة قتل حصلت في تاريخ البشريّة.

التحليل التجويديّ: عند الوقف على رأس الآية الأولى على كلمة ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ يكون في يائها جواز المدّ بحركتين قصرًا، أو أربع حركات توسّطًا، أو ستّ حركات تطويلًا لأنّه مدّ عارض للسكون، وأمّا عند وصل الآيتين فالمدّ مدّ طبيعيّ بحركتين لا أكثر لانتفاء سبب المدّ.

التحليل التفسيريّ: تذكر الآيتان أوّل جريمة قتل حصلت في تاريخ البشر؛ وهي جريمة قتل أحد ولدي آدم عليه السلام أخاه بسبب قبول قربانه دونه، فاحتار القاتل ماذا يفعل بجثّة القتيل التي تعفّنت؟! فبعث الله ﷻ غرابين ليقتل أحدهما الآخر فيدفنه، فتعلّم منهما القاتل دفن أخيه، وندم على ما بدر منه.

في حالة الوقف على رأس الآية الأولى يكون معنى الآية الثانية أنّه من أجل قتل ابن آدم لأخيه كتب الله ﷻ على بني إسرائيل أنّ قتل النفس دونما سبب، أو فساد يقتضي ذلك هو بمثابة قتل الناس جميعًا مثلما أنّ

إحياءها كأنّما هو إحياء لهم، وأمّا في حالة الوقف على كلمة ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾، فيكون المعنى أنّ الابن القاتل أصبح من النادمين من أجل أنّه قتل أخاه، ولم يهتد إلى التعامل مع جثّته كما فعل الغراب، وهذا الوقف مذكور في مصحف الجماهيريّة برواية قالون كما تدلّ إشارة الوقف التي وضعت فوق هذه الكلمة، وممّن قال بهذا الوقف الإمام أبو محمّد عبد الله بن محمّد الهبطيّ، بل إنّ الهبطيّ هذا هو الذي وضع الإشارات في هذا المصحف الذي يقرأ به غالب المغاربة.

هنالك من أنكر هذا الوقف على الهبطيّ، وجعله من وقف التعسّف، ولكنّ الحقّ أنّ هذا ليس من الصواب، فالرجل متّبع في هذا للإمام نافع الذي هو أحد القرّاء السبعة، فقد قال النحّاس: (﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾ تمام على قول أكثر أهل اللغة، وزعم نافع أنّ التمام ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾)[1]، ولا شكّ أنّ الوقف على رأس الآية الأولى هو الأتمّ من ناحية المعنى، ولا شكّ أنّ الوقف على كلمة ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ فيه ما لا يخفى من الغرابة خصوصًا عند المشارقة الذين يقرؤون بقراءة حفص عن عاصم إلا أنّ لكلّ وقف أدلّته النقليّة إضافة إلى أدلّة عقليّة تقوّيه، فمن وقف على كلمة ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ جعل الندم بسبب القتل، والندم توبة، وفي حديث أبي عبيدة بن عبد الله، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (**التائب من الذنب كمن لا ذنب له**)[2]، فيقال لمن وقف هذا الوقف: فلماذا لم يقبل الله ﷻ توبة ابن آدم، بل جعل كل جريمة قتل يكتب عليه وزرها؟! ومن وقف على كلمة ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١﴾ جعل السبب في كتابة ذنب جريمة القتل على بني إسرائيل هو قتل ابن آدم لأخيه، فيقال لصاحب هذا الوقف: هل أنّ الله ﷻ

---

(1) النحّاس، **القطع والائتناف**، ص202.

(2) ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، ج5/ص325، حديث رقم: 4250، قال محقّقو الكتاب: حديث محتمل للتحسين بشواهده، وهذا إسناد رجاله ثقات إلا وهيب بن خالد تغيّر بآخره، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه ابن مسعود ﷺ.

كتب على بني إسرائيل ما كتب لأنّ ابن آدم قتل أخاه؟! فلو لم يقتله أفما يكون القتل جريمة؟! ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ...﴾ [البقرة: 148]، ولكن يبقى للنقل النصيب الأوفى والأوفر في معرفة القراءات، وكلّ وقف أعطى تفسيرًا مغايرًا للوقف الآخر.

التحليل النحويّ: لا تأثير للوقفين في الآيتين على إعراب كلماتهما، وإنّما التأثير على تعلّق كلمة ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ ففي حالة الوقف الأوّل على رأس الآية الأولى يكون تعلّقها بالكلام الذي جاء بعدها، أي: ﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وأمّا في حالة الوقف الثاني، أي: الوقف عليها، فإنّ تعلّقها يكون بالكلام الذي قبلها.

12/ قول الله ﷻ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٤١﴾ [المائدة: 41].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿قُلُوبُهُمْۛ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿هَادُواْۛ﴾، وهو من تعانق الوقف، فلا يجوز الوقف في الموضعين كليهما.

تحليل أسباب النزول: جاء في سبب نزول هذه الآية الكريمة عن البراء بن عازب ﷺ، قال: مُرَّ على النبيّ ﷺ بيهوديّ محمّمًا مجلودًا، فدعاهم ﷺ، فقال: **(هكذا تجدون حدّ الزاني في كتابكم؟!)**، قالوا: نعم، فدعا

رجلًا من علمائهم، فقال: (**أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى، أهكذا تجدون حدّ الزاني في كتابكم؟!**)، قال: لا، ولولا أنّك نشدتني بهذا لم أخبرك، نجده الرجم، ولكنّه كثر في أشرافنا، فكنّا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحدّ، قلنا: تعالوا، فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم، فقال رسول الله ﷺ: (**اللهم، إنّي أوّل من أحيا أمرك إذ أماتوه**)، فأمر به فرجم، فأنزل الله ﷻ: ﴿* يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ...﴾ [المائدة: 41] إلى قوله: ﴿... إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ...﴾ [المائدة: 41]، يقول: ائتوا محمّدًا ﷺ، فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا[1].

التحليل التفسيريّ: في الآية توجيه ربّانيّ للنبيّ ﷺ أن لا يحزن لأفعال المنافقين الذين لم يدخل الإيمان إلى قلوبهم، ولا من اليهود الذين يستمعون إلى الأكاذيب، ويحرفون كلام الله ﷻ، فهؤلاء ضلّوا في الدنيا، وينتظرهم العذاب في الآخرة، وعند الوقف على كلمة ﴿قُلُوبُهُمۡ﴾ يكون الكلام توجيهًا بعدم الحزن من كلام المنافقين الذين لم تؤمن قلوبهم، وما بعده كلام مستأنف يبيّن صفات اليهود الذين هم سمّاعون للأكاذيب، محرّفون للكتب، وأمّا عند الوقف على كملة ﴿هَادُواْ﴾، فيكون التوجيه بعدم الحزن من كلام المنافقين واليهود كليهما، والصفات التي جاءت بعد ذلك تشمل المنافقين واليهود جميعًا، وربّ قائل يقول: إنّ اليهود حرّفوا كتبهم السماويّة، فهل للمنافقين كتب سماويّة لتشملهم هذه الصفة؟! والحقّ أنّ كلّ المنافقين هم من اليهود، فالنفاق لم يعرف في العهد المكّي إذ العرب كانوا يصدعون بما يؤمنون به على خلاف اليهود الذين يظهرون أمرًا، ويبطنون

(1) مسلم، **صحيح مسلم**، ج3/ص1327، حديث رقم: 28.

خلافه فضلًا عن أنّ المسلمين في العهد المكّي لم تكن لهم شوكة يخافهم الكفّار من أجلها، فيتملّقونهم في حين أنّ في العهد المدنيّ صارت للمسلمين دولة وشوكة، فظهر النفاق.

التحليل النحويّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ تكون الواو في كلمة ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ استئنافيّة، والجملة بعدها استئنافية، وأمّا في حالة الوقف الثاني على كلمة ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾، فإنّها تكون حرف عطف، والجملة بعدها معطوفة.

التحليل البلاغي: للوقفين في هذه الآية الكريمة تأثير على البلاغة، فعند الوقف الأوّل على كلمة ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ تكون كلمة ﴿مِنَ﴾ في قوله ﷻ: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ لاستغراق الجنس، أي: لا يحزنك كلّ هؤلاء، وتكون ﴿مِنَ﴾ التي في قوله ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ تبعيضيّة، أي: بعض الذين هادوا يسمعون الأكاذيب، وأمّا في حالة الوقف الثاني فتكون ﴿مِنَ﴾ في كلا الموضعين لاستغراق الجنس.

خامسًا: سورة الأنفال

13/ قول الله ﷻ: ﴿۞ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾﴾ [الأنفال: 41].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿ءَامَنتُم﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿ٱلۡجَمۡعَانِ﴾.

تحليل أسباب النزول: انقسم المسلمون في معركة بدر إلى قسمين، فبعضهم للقتال، وبعضهم لحماية النبيّ ﷺ، فاستأثر المقاتلون بالغنائم دون الذين كانوا في الحماية، فحصل خلاف بينهم، فسألوا النبيّ ﷺ في شأنه، فنزل قول الله ﷻ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١﴾ [الأنفال: 1]، فسلّموا الغنائم إلى النبيّ ﷺ، ثمّ نزل بعد ذلك ﴿۞ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٤١﴾ [الأنفال: 41]، هذا ما ذكره بعض المفسّرين[1].

التحليل التفسيريّ: في هذه الآية الكريمة جاءت كلمة ﴿إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم﴾، وللإيمان أربعة معانٍ؛ اثنان لغويّان، واثنان اصطلاحيّان، فاللغويّان أوّلهما التصديق، ففي القرآن الكريم: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [يوسف: 17]، أي: وما أنت بمصدّقنا كما جاء في لسان العرب[2]، وثانيهما اليقين كما في وصف شعبة أبو بكر بن عيّاش الأسديّ لأبي بكر الصدّيق رضي الله عنه قال: (ما فضلكم أبو بكر بكثير صلاة ولا صيام، ولكن بشيء وقر في صدره)[3]، فهذا الذي وقر في صدر أبي بكر رضي الله عنه هو اليقين، والتصديق واليقين معنيان متقاربان،

(1) عبد الرزّاق الصنعانيّ، **تفسير عبد الرزاق**، ج2/ص111.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج13/ص23.

(3) ابن جزّي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ج1/ص55.

وأمّا المعنيان الاصطلاحيّان، فالأوّل هو المنقول عن الرعيل الأوّل بأنّ الإيمان هو الاعتقاد بالجنان، والقول باللسان، والعمل بالأركان كما ذكر ذلك تاج الدين السبكيّ في الطبقات[1]، والثاني هو الذي جاء في حديث جبريل عليه السلام حين جاء تعليمًا للصحابة على هيئة رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر المرويّ عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، فحين قال جبريل عليه السلام للنبيّ ﷺ: (فأخبرني عن الإيمان، قال: **أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشرّه**)[2].

ووفق هذه المعاني الأربعة للإيمان، فعندما يقف القارئ على كلمة ﴿ءَامَنتُم﴾ يكون المقصود بالإيمان هنا هو المعنى الاصطلاحيّ الذي جاء في حديث جبريل عليه السلام، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿ٱلْجَمْعَانِ﴾، فيكون المعنى هو المعنى اللغويّ المذكور بعد هذه الكلمة مباشرة، أي: الإيمان بالله ﷻ، وما أنزل على النبيّ ﷺ يوم الفرقان علمًا أنّ الوقف على كلمة ﴿ءَامَنتُم﴾ وقف حسن، فيجوز الوقف عليه، ولكن لا يصحّ الابتداء بما بعده، وبهذا يتبيّن بوضوح تامّ أنّ للوقوفات في التجويد تأثيرًا كبيرًا على توجيه التفسير.

سادسًا: سورة التوبة

14/ قول الله ﷻ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: 128].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿أَنفُسِكُمْ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿عَزِيزٌ﴾.

---

(1) تاج الدين عبد الوهاب بن تقيّ الدين السبكيّ، (ت: 771هـ)، **طبقات الشافعيّة الكبرى**، تحقيق: محمود محمّد الطناحيّ، وعبد الفتّاح محمّد الحلو، (القاهرة، دار هجرّ للطباعة، ط2، 1413هـ ـ 1992م)، ص102.

(2) مسلم، **صحيح مسلم**، ج1/ص36، حديث رقم: 1.

تحليل أسباب النزول: لم يذكروا لنزولها سببًا.

التحليل التجويديّ: عند الوقف الأوّل على كلمة ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، فلا يوقف على كلمة ﴿عَزِيزٌ﴾، ولذلك يكون المدّ فيها للياء مدًّا طبيعيًّا بحركتين، وأمّا عند الوقف الثاني على كلمة ﴿عَزِيزٌ﴾، فالمدّ فيها مدّ عارض للسكون بحركتين أو أربع أو ستّ.

التحليل التفسيريّ: يخاطب الله ﷻ في هذه الآية أهل مكّة، ويذكّرهم بالنعمة العظيمة التي منّ بها عليهم بأن أرسل النبيّ محمّدًا ﷺ منهم، بل من أفضلهم مكانة وأشرفهم نسبًا، وهذا ما تعرفه العرب حقّ المعرفة، وقد أكّدته قراءة ابن محيصن برواية خلف عنه إذ قرأها (مِنْ أَنْفَسِكُمْ) بكسر السين[1]، أي: من أشرفكم من النفاسة التي هي الشرف، ويخبر الله ﷻ العرب أنّ هذا الرسول يعزّ عليه ما هم عليه من الآثام الموصلة إلى النار، فهو حريص أشدّ الحرص على هدايتهم رأفة بهم ورحمة، فعند الوقف على كلمة ﴿أَنفُسِكُمْ﴾ يكون المعنى خطابًا للعرب، وتذكيرًا لهم بتلك المنّة العظمى، ويكون معنى ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾، **أي:** (يشقّ عليه عنتكم، والعنت: هو ما يضرّهم في دينهم ودنياهم)[2]، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿عَزِيزٌ﴾، فيكون المعنى أنّ هذا النبيّ المرسل إليكم يوصف بأنّه عزيز، ويكون معنى ﴿عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾، أي: يهمّه ما تجدون من مشقّة وعنت، وقد أشار إلى هذا الوقف الأشمونيّ إذ قال: (وقيل: الوقف على ﴿عَزِيزٌ﴾ لأنّه صفة ﴿رَسُولٌ﴾، وفيه تقديم غير الوصف الصريح، وهو ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ لأنّه جملة على الوصف الصريح، وهو ﴿عَزِيزٌ﴾ لأنّه

---

(1) محمّد فهد خاروف، **الميسّر في القراءات الأربع عشرة**، ص207.

(2) محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن جزّي الغرناطيّ، (ت: 741هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالديّ، (بيروت، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم، ط1، 1416هـ ـ 1995م)، ج1/ص351.

مفرد)[1]، ولا شكّ أنّ الذي يقرأ الآية بالوقف الأوّل، ثمّ يعيد قراءتها بالوقف الثاني يشعر أنّ الوقف على كلمة ﴿أَنفُسِكُمْ﴾ هو الأقرب والأدعى إلى القبول، وأنّ الوقف الآخر لا يخلو من غرابة، ولكنّه لا يخطئ أنّ كلّ وقف يوجّه التفسير إلى غير المعنى الذي يوجّهه إليه الوقف الآخر.

التحليل النحويّ: عند الوقف على كلمة ﴿أَنفُسِكُمْ﴾ تكون الجملة بعدها مستأنفة، وتكون كلمة ﴿عَزِيزٌ﴾ فيها خبرًا مقدّمًا، وكلمة ﴿عَلَيْهِ﴾ بها، وأمّا في حالة الوقف على كلمة ﴿عَزِيزٌ﴾، فإنّها تكون صفة لكلمة ﴿رَسُولٌ﴾.

سابعًا: سورة هود

15/ قول الله ﷻ: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۗ قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٥٤ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: 54 ـ 55].

الوقف الأوّل على رأس الآية الأولى، والوقف الثاني على كلمة ﴿مِن دُونِهِۦۖ﴾ بعد وصل الآية الأولى بالثانية.

تحليل أسباب النزول: الآية من الآيات التي تتحدّث عن قصص الأنبياء السابقين التي نزلت لتثبيت المؤمنين على دينهم، وأكثرها نزل دونما سبب نزول، ولم يذكروا لهذه الآية سببًا لنزولها.

---

(1) الأشمونيّ، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، ج1/ص350.

التحليل التجويديّ: عند الوقف على رأس الآية الأولى على كلمة ﴿تُشۡرِكُونَ﴾ يمدّ الواو فيها مدًّا عارضًا للسكون، بالقصر بحركتين، أو بالتوسّط بأربع حركات، أو بالطول بستّ حركات، وأمّا عند الوصل في الوقف الثاني، فيمدّ بمقدار حركتين فقط لانتفاء سبب المدّ وهو الوقف.

التحليل التفسيريّ: عندما دعا النبيّ هود عليه السلام قومه إلى الإيمان والتقوى لم يقبلوا ذلك منه، وادّعوا أنّه لم يأتهم بالحجج التي يستبين لهم بها صدقه، بل لجّوا في عتوّهم، وادّعوا أنّ الآلهة التي منعهم من عبادتها قد أصابته بالجنون، وأفسدت له عقله، وهاتان الآيتان بيّنتا موقف هود عليه السلام من قالة السوء هذه إذ أشهد الله ﷻ، ثمّ أشهدهم أنّه يبرأ من هذه الآلهة، وتحدّاهم جميعًا وهو الوحيد بينهم أن يوجّهوا إليه من الكيد ما يشاؤون دونما تأجيل، وهذا منتهى التحدّي.

إذا وقف القارئ على رأس الآية الأولى من هاتين الآيتين يكون المعنى أنّ هودًا عليه السلام بعد أن ادّعى الكفرة تلك الدعوى العريضة في شأن آلهتهم قال لهم: إنّي بريء من كلّ الآلهة التي تعبدونها، وعندها لا تكون كلمة ﴿مِن دُونِهِۦۖ﴾ متعلّقة بالفعل ﴿تُشۡرِكُونَ﴾، ويكون تمام كلامه الذي جاء في الآية الثانية بمعنى: عاجلوني بالكيد أنتم جميعًا من دون الله ﷻ، فأنا لا أخاف أحدًا غيره، ولكن في حالة الوقف على كلمة ﴿مِن دُونِهِۦۖ﴾ تتعلّق هذه الكلمة بالفعل ﴿تُشۡرِكُونَ﴾، فيكون معنى كلامه: إنّي بريء من كلّ الآلهة التي تعبدونها باستثناء ربّ العالمين إذ كان القوم يعبدون الله ﷻ لكنّهم يشركون معه في العبادة غيره، فكلّ وقف من الوقفين يعطى معنى غير المعنى الذي يعطيه الوقف الآخر.

التحليل النحويّ: ليس هنالك للوقفين تأثيرات على إعراب الكلمات الواردة في الآيتين، ولكن التأثير هو على كلمة ﴿مِن دُونِهِۦۖ﴾، فالوقف الأوّل على كلمة ﴿تُشۡرِكُونَ﴾ يجعلها متعلّقة بكلمة ﴿فَكِيدُونِي﴾، وأمّا الوقف الثاني عليها، فيجعلها متعلّقة بالفعل ﴿تُشۡرِكُونَ﴾.

16/ قول الله ﷻ: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَآ إِنَّ عَادٗا كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّعَادٖ قَوۡمِ هُودٖ ٦٠﴾ [هود: 60].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿لَعۡنَةٗ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾.

تحليل أسباب النزول: لم تذكر كتب التفسير، والكتب التي بحثت في أسباب النزول سببًا في نزول هذه الآية، فيبدو أنّها من الآيات التي نزلت ابتداء تذكر قصص الأنبياء السابقين لتثبيت المؤمنين.

التحليل التفسيريّ: بعد أن كفرت عاد استحقّت اللعنة، واللعنة هي الطرد والإبعاد من الرحمة، ومن المأثور في تفسير قول الله ﷻ: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةٗ﴾ ما ذكره السدّيّ قال: (ما بعث نبيّ بعد عاد إلا لعنوا على لسانه)[1]، وعند الوقف على كلمة ﴿لَعۡنَةٗ﴾ في الآية يكون المعنى أنّهم أبعدوا وطردوا من الرحمة في الدنيا، ثمّ يقال لهم يوم القيامة على رؤوس الأشهاد: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادٗا كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّعَادٖ قَوۡمِ هُودٖ﴾، ولكن عند الوقف على كلمة ﴿ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾، يختلف الأمر إذ يكون المعنى أنّهم طردوا من الرحمة في الدنيا وفي الآخرة، والكلام بعد هذا الوقف يكون بيانًا لسبب هذا الطرد، وذلك لأنّهم ﴿كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ﴾، فالوقف يؤثّر على معنى الآية، ويوجّه التفسير.

(1) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج4/ص286.

التحليل النحويّ: بالوقف الأوّل على كلمة ﴿لَعۡنَةٗ﴾ يكون الواو في كلمة ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾ حرف استئناف، ويكون ظرف الزمان ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾ متعلّقًا بالكلام الذي بعده، وأمّا في حالة الوقف الثاني على كلمة ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾، فالواو يكون حرف عطف، وظرف الزمان معطوف على ما قبله.

التحليل الإملائيّ والخطّ: لم يأت في الآية ما يخالف الإملاء والخطّ الحديث.

17/ قول الله ﷻ: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ لَعۡنَةٗ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ بِئۡسَ ٱلرِّفۡدُ ٱلۡمَرۡفُودُ ٩٩﴾

[هود: 99]

الوقف الأوّل على كلمة ﴿لَعۡنَةٗ﴾، والوقف الثاني على ﴿لَعۡنَةٗ﴾.

تحليل أسباب النزول: الآية تتحدّث عن قصّة موسى عليه السلام مع فرعون، وهي من أكثر القصص التي وردت في القرآن الكريم بسبب وجود اليهود في المدينة، وكثرة حواراتهم مع النبيّ ﷺ، ولكن لم يذكر المفسّرون سببًا لنزول هذه الآية.

التحليل التفسيريّ: هذه الآية الكريمة تتحدّث عن قوم فرعون الذين كفروا بالنبيّ موسى عليه السلام، فلعنوا بسبب هذا الكفر، وينتظرهم العذاب الشديد يوم القيامة، وقد سمّي هذا العذاب بالرفد، وأصل الرفد هو العطاء والمعونة كما قال الخليل بن أحمد الفراهيديّ[1]، وإنّما سمّي بذلك من باب التهكّم والسخرية على هؤلاء الطغاة، فهو كمثل قول الله ﷻ: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ٤٩﴾ [الدخان: 49]، فلا هو عزير، ولا كريم لكنّه التهكّم والسخرية منه زيادة في الإذلال[2]، وهذه الآية تشبه في وقفيها الآية في الفقرة رقم (16)، فعند الوقف

(1) الفراهيديّ، **كتاب العين**، ج8/ص24.

(2) أبو حيّان الأندلسيّ، **تفسير البحر المحيط**، ج9/ص408.

على كلمة ﴿لَعۡنَةٗ﴾ يكون المعنى أنّ اللعنة تبعتهم في الدنيا، ثمّ يوم القيامة يعطون بئس العطاء، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿ٱلۡقِيَٰمَةِۚ﴾، فالمعنى أنّ اللعنة لحقتهم دنيا وآخرة، وبئس هذا العطاء في الدارين كليهما.

التحليل النحويّ: تأثير الوقفين في هذه الآية الكريمة يشبه تمامًا تأثير الوقفين في الآية 60 من سورة هود في الفقرة السابقة رقم 16.

ثامنًا: سورة إبراهيم

18/ قول الله ﷻ: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَنَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ ٩﴾ [إبراهيم: 9].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿وَثَمُودَ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿بَعۡدِهِمۡ﴾، وهما من تعانق الوقف كما تدلّ الإشارة بالنقاط الثلاث في موضعين.

تحليل أسباب النزول: لم يذكروا لهذه الآية سبب نزول لها.

التحليل التجويديّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿وَثَمُودَ﴾ يكون هنالك مدّ عارض للسكون في الواو، فيمدّ بمقدار حركتين قصرًا، أو أربع حركات توسّطًا، أو ستّ حركات تطويلًا، وأمّا في حالة الوقف الثاني، فوصل هذه الكلمة يزيل الوقف الذي أدّى إلى المدّ، فلا يكون هنالك إلا المدّ الطبيعي بحركتين فقط.

التحليل التفسيريّ: الآية تتحدّث عن تذكير موسى عليه السلام لقومه بخاتمة السوء لمن كفر من الأقوام السابقة حين جاءتهم الرسل بالبيّنات لكي يأخذوا العبرة من ذلك، ولا يفعلوا مثلما فعلوا، وفي حالة الوقف على

كلمة ﴿وَثَمُودَ﴾ يكون معنى هذا الكلام الموقوف عليه تساؤلًا مقصودًا به الإخبار عن الأمم السابقة من قوم نوح وعاد وثمود التي يعرفون أخبارها، ويكون الكلام الذي بعده مستأنفًا حول الأقوام التي جاءت من بعد ذلك، فتكون كلمة ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ التي فيه متعلّقة بالذين ﴿مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ فقط، وأمّا في حالة الوقف على كلمة ﴿بَعْدِهِمْ﴾، فيكون التساؤل الإخباريّ متعلّقًا بالجميع، أي: ﴿قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾، وحينها تكون كلمة ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ متعلّقة بالجميع أيضًا، والذي يبدو للباحث ـ والله ﷻ أعلم ـ أنّه في حالة الوقف على كلمة ﴿بَعْدِهِمْ﴾ فإنّ المقصود بالعلم المنفي عنهم هو العلم على وجه الدقّة والتفصيل، فذلك هو العلم الذي لا يعلمه إلا الله ﷻ إذ أنّ لبني إسرائيل علمًا في بأخبار الأنبياء السابقين مع قومهم لكنّه علم عامّ، وليس تفصيليًّا.

التحليل النحويّ: عند الوقف على كلمة ﴿وَثَمُودَ﴾، تكون الواو في كلمة ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ حرف استئناف، والجملة بعده مستأنفة، فيكون الاسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبنيًّا على الفتح في محلّ رفع مبتدأ، وأمّا في حالة الوصل مع الوقف على كلمة ﴿وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ فتكون الواو حرف عطف، والاسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبنيّ على الفتح في محلّ جرّ معطوف.

تاسعًا: سورة النحل

19/ قول الله ﷻ: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِى ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل: 31 ـ 32].

الوقف الأوّل على رأس الآية الأولى، والثاني في أيّ مكان يصحّ بعد وصل الآية الأولى بالثانية.

تحليل أسباب النزول: لم يذكروا سببًا في نزول هاتين الآيتين.

التحليل التجويديّ: في حالة الوقف على كلمة ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ يكون المدّ في الياء مدًّا عارضًا للسكون، فيمدّ حركتين أو أربع أو ستّ، وعند وصل الآيتين ينتفي سبب المدّ الذي هو الوقف، فيكون المدّ طبيعيًّا بمقدار حركتين فقط. جاءت قلقلة صغرى في خمسة مواضع، هي: ﴿عَدْنٍ﴾، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾، ﴿تَجْرِى﴾، ﴿يَجْزِى﴾، ﴿ٱدْخُلُواْ﴾، وفيهما إظهار للنون الساكنة في موضع واحد، هو: ﴿ٱلْأَنْهَرُ﴾، وإخفاء لها في موضعين، هما: ﴿مِن تَحْتِهَا﴾، ﴿كُنتُمْ﴾، وجاء إظهار للتنوين في موضع واحد، هو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ﴾، وإدغام كامل بغنّة له في موضع واحد، هو: ﴿عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾، وجاء إظهار للميم الساكنة في موضعين، هما: ﴿لَهُمْ فِيهَا﴾، ﴿كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

التحليل التفسيريّ: الآية الأولى تبيّن ما ينتظر السعداء في الجنّة من نعيم مقيم حين يدخلون الجنّات التي أعدّها الله ﷻ لهم، والتي تجري من تحتها الأنهار، أي: من بين أشجارها، ولهم في هذه الجنّات ما يشاؤون جزاء لما كانوا عليه من تقوى، وأمّا الآية الثانية فتذكر أولئك الذين تتوفّاهم الملائكة طيّبين، فهم يبشّرونهم بدخول الجنّة لطيبهم بعد إلقاء السلام عليهم.

عند الوقف على رأس الآية الأولى يكون الكلام في الآية الثانية كلامًا مستأنفًا متعلّقًا بخبر آخر حول الأناس ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾، وأمّا في حالة وصل الآيتين، فإنّه يكون متعلّقًا بالمتّقين المذكورين في الآية الأولى، فهو وصف لهم، وإخبار عنهم، ولا شكّ أنّ الأوصاف التي جاءت في كلا الآيتين كلّها تتحقّق بأهل الجنّة، وإن اختلفت درجاتهم، وواضح أنّه كان للوقف تأثيره على توجيه التفسير.

التحليل النحويّ: في حالة الوقف على رأس الآية الأولى تكون الآية الثانية كلام مستأنف، فيكون الاسم الموصول الذي بدأت به ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبنيًّا على الفتح في محلّ رفع مبتدأ، وأمّا في حالة وصل الآيتين، فيكون مبنيًّا على الفتح في محلّ نصب صفة لكلمة ﴿ٱلۡمُتَّقِينَ﴾.

عاشرًا: سورة الأنبياء

20/ قول الله ﷻ: ﴿أَمۡ لَهُمۡ ءَالِهَةٞ تَمۡنَعُهُم مِّن دُونِنَاۚ لَا يَسۡتَطِيعُونَ نَصۡرَ أَنفُسِهِمۡ وَلَا هُم مِّنَّا يُصۡحَبُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأنبياء: 43].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿تَمۡنَعُهُم﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿مِّن دُونِنَاۚ﴾.

تحليل أسباب النزول: قال مقاتل: (﴿أَمۡ لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾ نزلت في الحارث بن قيس السهميّ)[1]، والحارث هذا هو الحارث بن قيس بن عديّ بن سعد بن سهم السهميّ، ويقال له ابن العيطلة رهط أمّه، وكان ممّن يؤذون النبيّ ﷺ.

التحليل التفسيريّ: الآية في عمومها عبارة عن استفهام، والاستفهام في حقيقته هو طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل[2]، وهذا محال بحقّ الله ﷻ، وعليه فالاستفهام في الآية استفهام غير حقيقيّ، ويحمل تهديدًا لمن لم يحسن المسير في الدنيا، ولم يدرك حقيقة المصير في الآخرة، وعند الوقف على كلمة ﴿تَمۡنَعُهُم﴾ يكون الاستفهام قد خرج مخرج النفي، أي: ليس لهم آلهة تمنعهم، والكلام بعدها يكون إخبارًا بأنّهم من دون الله

(1) مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل بن سليمان**، ج3/ص81.

(2) محمّد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، **مصطلحات في كتب العقائد ـ دراسة وتحليل**، (الرياض، دار ابن خزيمة، ط1، 1427هـ ـ 2006م)، ص166.

ﷻ لا مطمع لهم في النصر، ولا قبول لهم عند الله ﷻ، فتكون كلمة ﴿مِّن دُونِنَاۚ﴾ متعلّقة بالفعل ﴿لَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿مِّن دُونِنَاۚ﴾ فالاستفهام يكون استنكاريًّا تقريريًّا، فيكون المعنى أنّهم من دون الله ﷻ لا يستطيعون نصر أنفسهم، فبتغيّر الوقف كثرت المعاني، وتحوّل الاستفهام من معنى إلى آخر، وتغيّر تعلّق كلمة ﴿مِّن دُونِنَاۚ﴾.

التحليل النحويّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿تَمۡنَعُهُم﴾ تصبح كلمة ﴿مِّن دُونِنَاۚ﴾ متعلّقة بالفعل ﴿لَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ الذي جاء بعدها، وأمّا عند الوقف عليها فيكون تعلّقها بالفعل ﴿تَمۡنَعُهُم﴾ الذي جاء قبلها، ولا تأثير لهذين الوقفين على إعراب الكلمات في الآية.

حادي عشر: سورة الشعراء

21/ قول الله ﷻ: ﴿وَقِيلَ لَهُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ٩٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلۡ يَنصُرُونَكُمۡ أَوۡ يَنتَصِرُونَ ٩٣﴾ [الشعراء: 92-93].

الوقف الأوّل على رأس الآية الأولى، والثاني بوصلها مع الوقف على كلمة ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

تحليل أسباب النزول: لم يذكروا لنزولها سببًا.

التحليل التجويديّ: في الوقف على رأس الآية الأولى على كلمة ﴿تَعۡبُدُونَ﴾ يكون في الواو مدّ عارض للسكون، فيمدّ بحركتين أو أربع أو ستّ، وأمّا عند وصل الآيتين فالمدّ يكون بحركتين فقط.

التحليل التفسيريّ: في الآيتين سؤالان سوف يوجّهان إلى بعض الداخلين إلى النار يوم القيامة، وهذان السؤالان خرجا مخرج التبكيت والتقريع لأنّ الاستفهام الحقيقيّ محال في حقّ الله ﷻ، ومعنى ﴿هَلۡ

يَنصُرُونَكُمۡ﴾، أي: هل يمنعون العذاب عنكم؟! ومعنى ﴿أَوۡ يَنتَصِرُونَ﴾، أي: يمتنعون[1]، وعند الوقف على رأس الآية الأولى تتعلّق كلمة ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بالفعل ﴿يَنصُرُونَكُمۡ﴾، أي: هل تستطيع هذه الآلهة التي تعبدونها أن تنصركم من دون الله ﷻ؟! وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، فإنّها سوف تتعلّق بالفعل ﴿تَعۡبُدُونَ﴾، فيكون المعنى: هل تستطيع هذه الآلهة التي أنتم كنتم من دون الله ﷻ تعبدونها أن تنصركم؟! فأثّر مكان الوقف على توجيه التفسير.

التحليل النحويّ: في حالة الوقف على رأس الآية الأولى تكون كلمة ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ متعلّقة بالفعل ﴿يَنصُرُونَكُمۡ﴾ الذي جاء بعدها، وأمّا عند وصل الآيتين فإنّها تتعلّق بالفعل ﴿تَعۡبُدُونَ﴾ الذي قبلها، ولا تأثير لهذين الوقفين على إعراب الكلمات في الآيتين الكريمتين.

ثاني عشر: سورة القصص

22/ قول الله ﷻ: ﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيۡهِ ٱلۡقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفۡۖ نَجَوۡتَ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: 25].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿تَمۡشِي﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾.

(1) السمعانيّ، **تفسير القرآن المعروف بتفسير السمعانيّ**، ج4/ص55 ـ 56.

تحليل أسباب النزول: هذه الآية نزلت ضمن قصّة النبيّ موسى عليه السلام، وهي أكثر القصص ورودًا في القرآن الكريم لوجود قبائل من اليهود في المدينة، فكثيرًا ما تذكر هذه القصّة من باب الدعوة، ولكن لم يذكروا لهذه الآية سببًا في النزول.

التحليل التجويديّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿تَمۡشِي﴾، فلن يكون هنالك وقف على كلمة ﴿ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، وهنا يكون المدّ في هذه الكلمة مدًّا واجبًا متّصلًا، وأمّا في الوقف الثاني على كلمة ﴿ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، ففي هذه الحالة يجتمع على الكلمة مدّان: أوّلهما المدّ العارض للسكون، والآخر هو المدّ الواجب المتّصل، وهنا يكون الحكم للمدّ الأقوى، وهو العارض للسكون، فيكون المدّ بستّ حركات.

التحليل التفسيريّ: هرب موسى عليه السلام من مصر إلى مدين خوفًا من فرعون الذي أراد قتله بسبب قتله القبطيّ، فلمّا وصل ماء مدين، وسقى للمرأتين أغنامهما، وجلس في الظلّ، وأخبرت البنتان أباهما الشيخ أراد أن يكافئ موسى عليه السلام، فأرسل إحداهما لدعوته إلى بيته، وهذه الآية تتحدّث عن مجيء هذه البنت إلى موسى عليه السلام، واللقاء بينه وبين أبيها، فلو قرأ القارئ الآية ووقف على كلمة ﴿تَمۡشِي﴾ يكون الاستحياء عند ذلك متعلّقًا بكلامها، أي: أنّها تحدّثت معه مستحية، وأمّا لو وقف على كلمة ﴿ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾، فيكون متعلّقًا بمشيتها، أي: جاءت تمشي، وإنّما الحياء كان في مشيتها، وهما وجهان محتملان يؤدّي إليهما الاختلاف في الوقف، ولكن هنالك من أنكر الوقف على كلمة ﴿تَمۡشِي﴾ مثل السجاونديّ الذي قال: (ومن وقف على ﴿تَمۡشِي﴾، ويجعل ﴿عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ حالًا مقدّمًا من ﴿قَالَتۡ﴾، أي: قالت مستحية، فلا وجه له)[1]،

(1) محمّد بن طيفور السجاونديّ الغزنويّ، (ت: 560هـ)، **كتاب الوقف والابتداء**، تحقيق: محسن هاشم درويش، (عمّان، دار المناهج، ط1، 1422هـ ـ 2001م)، ص323.

ولكنّ السجاونديّ لم يبيّن السبب في أن لا يكون لهذا الوقف وجه في حين أنّ المعنى الذي يحمله حسن ومقبول، ولا مانع له من الشرع أو اللغة أو العقل.

التحليل النحويّ: ليس هنالك تأثير للوقفين في هذه الآية الكريمة على إعراب كلماتها، ولكن يتغيّر تعلّق كلمة ﴿ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ بحسب كلّ وقف، ففي الوقف على كلمة ﴿تَمۡشِي﴾ يكون تعلّقها بالفعل ﴿قَالَتۡ﴾، وأمّا في حالة الوقف الثاني، أي: على كلمة ﴿ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ نفسها، فيكون تعلّقها بالفعل ﴿تَمۡشِي﴾.

التحليل الصرفيّ: ﴿ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾: مصدر قياسي من الفعل السداسيّ استحيى على وزن اسْتِفْعال، وفيه إبدال لام المصدر ـ وهي الياء ـ إلى همزة لمجيئة متطرّفًا بعد ألف ساكنة إذ أصله اسْتِحْياي، ﴿أَجۡرَ﴾: مصدر على وزن فَعْل بفتح فسكون من الفعل أجَر يَأْجُر من الباب الأوّل، أو أَجَر يَأْجِر من الباب الثاني، وقد يعبّر به عن الشيء الذي يكون أجرة، ﴿ٱلۡقَصَصَ﴾: مصدر على وزن فَعَل بفتحتين من الفعل الثلاثيّ قَصَّ يَقُصُّ من الباب الأوّل، ومعناه تتبّع الأثر، ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: جمع الظالم، وهو اسم فاعل من الفعل الثلاثيّ ظَلَمَ يَظْلِمُ من الباب الثاني.

التحليل البلاغيّ: للوقفين تأثيرهما على بلاغة الكلام في هذه الآية كما كان لهما تأثير على التفسير والنحو، فعند الوقف على كلمة ﴿تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾ تكون الإشارة من طرف خفيّ إلى جمال الفتاة الناشئ عن مشيتها إذ الحياء والخفر والحشمة عند المشي من صفات الحسان، والتهادي في المشي من أبرز

سماتهنّ[1]، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿تَمۡشِي﴾، فالإشارة إلى الجمال الناشئ من الحياء في كلامها الذي ليس فيه تكسّر أو خضوع.

ثالث عشر: سورة الروم

24/ قول الله ﷻ: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ٢٩﴾ [الروم: 29].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿أَهۡوَآءَهُم﴾، الوقف الثاني على كلمة ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ﴾.

تحليل أسباب النزول: لم يذكروا لنزولها سببًا.

التحليل التفسيريّ: في هذه الآية القصيرة جاء الحديث عن اتّباع الهوى الذي يدلّ على منتهى الجهالة، وقد ضرب الله ﷻ مثلًا في الآية التي سبقتها بالإنسان الذي يمتلك مجموعة من العبيد، فهو لا يرتضي لأحد أن يشاركه فيهم إذ هذا اعتداء على ملكه، فكيف يرتضي المشرك أن يجعل لله ﷻ شريكًا، وكلّ الوجود هو ملكه؟! وعند الوقف على كلمة ﴿أَهۡوَآءَهُم﴾، تكون كلمة ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ﴾ متعلّقة بالفعل ﴿يَهۡدِي﴾ لكنّها تقدّمت عليه، ويكون معنى السؤال الاستنكاريّ أو التقريريّ الذي في الآية: من هذا الذي يهدي الضالّين إذا لم يكن عنده علم؟! وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ﴾، فتكون هذه الكمة متعلّقة بالفعل ﴿ٱتَّبَعَ﴾، فيكون المعنى: إنّ الظلمة اتّبعوا أهوائهم جهلًا بدون علم، فمن ذا الذي يهديهم؟!

(1) محمّد المكّي الناصريّ، (ت: 1414هـ)، **التيسير في أحاديث التفسير**، (بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1405هـ ـ 1985م)، ج4/ص506.

التحليل النحويّ: كلمة ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿أَهْوَآءَهُم﴾ يكون تعلّقها بالفعل ﴿يَهْدِى﴾ الذي جاء بعدها، وأمّا في حالة الوقف الثاني، وهو على كلمة ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍۗ﴾ نفسها، فيكون تعلّقها بالفعل ﴿ٱتَّبَعَ﴾، وليس لهذين الوقفين أي تأثير على إعراب كلمات الآية الكريمة.

رابع عشر: سورة الأحزاب

25/ قول الله ﷻ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّۚ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾﴾ [الأحزاب: 32].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿ٱتَّقَيْتُنَّۚ﴾.

تحليل أسباب النزول: بعد أن فتح الله ﷻ على نبيّه ﷺ بعض أبواب الرزق طالبته أزواجه أن يوسّع عليهنّ بشيء من عرض الدنيا، فهجرهنّ وأقسم أن لا يقربهنّ شهرًا، فنزلت آيات من سورة الأحزاب في مدحهنّ، وتخيّرهنّ بين الصبر على شظف الحياة، والزهد فيها مع النبي ﷺ أو الطلاق، وهذه الآية واحدة من تلك الآيات[1].

التحليل التجويديّ: عند الوقف الأوّل على كلمة ﴿كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ يجتمع على هذه الكلمة مدّان؛ المدّ العارض للسكون، والمدّ الواجب المتّصل، فيكون الحكم للمدّ الأطول، وهو المدّ العارض للسكون، فيمدّ الألف ستّ حركات، ولا يجوز مدّ بالقصر أو التوسّط، وأمّا في حالة الوقف الآخر، فيكون المدّ في الكلمة هو المدّ الواجب المتّصل.

---

(1) الثعالبيّ، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، ج4/ص344.

التحليل التفسيريّ: هذه الآية جاءت ضمن بضع آيات تتحدّث عن نساء النبيّ ﷺ، وفيها توجيهات لهنّ، ومن هذه التوجيهات أنهنّ طولبن بأن يكون كلامهنّ مع الرجال جزلًا لا ترقيق ولا لين فيه كي لا يطمع فيهنّ مرضى القلوب، أي: المنافقون، ونساء الأمّة تبع لهنّ في كلّ تلك التوجيهات، وفي حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ يكون الكلام خبرًا حولهنّ يحمل تفضيلهنّ مطلقًا دونما شرط أو قيد، إذ الشرط المذكور بعدها في كلمة ﴿إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ يكون عندها متعلّقًا بكلمة ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ﴾، وإنّما في الكلام تقديم وتأخير، وأمّا في حالة الوقف على كلمة ﴿إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾، فإنّه يكون متعلّقًا بكلمة ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، فيكون تفضليهنّ مشروطًا ومقيّدًا بالتقوى، ولا شكّ أن الأبلغ في مدحهنّ هو الوقف على كلمة ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ ليكون التفضيل مطلقًا دونما قيد أو شرط، ولكنّ يضعّف هذا القول أنّ الآيات لم تأت للمدح، وإنّما هي لطلب المداومة على التقوى، وكذلك يضعّفه تقييد فضل الناس جميعًا بالتقوى في قول الله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: 13]، وقد أشار إلى هذين الوقفين الرازيّ، فقال: (قوله ﷻ: ﴿إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ۚ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ﴾ يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون متعلّقًا بما قبله على معنى لستنّ كأحد إن اتّقيتنّ، فإنّ الأكرم عند الله هو الأتقى، وثانيهما: أن يكون متعلّقًا بما بعده على معنى إن اتّقيتنّ فلا تخضعن)[1].

(1) الرازيّ، **تفسير الرازيّ**، ج25/ص167.

التحليل النحويّ: لا تأثير للوقفين على إعراب كلمات الآية، ولكنّ التأثير يكمن في أنّ الشرط ﴿إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ يتعلّق بما بعده في حالة الوقف الأوّل، وبما قبله في حالة الوقف الثاني.

خامس عشر: سورة الزمر

26/ قول الله ﷻ: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٩﴾ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الزمر: 39 ـ 40].

الوقف الأوّل على رأس الآية الأولى، والوقف الثاني على رأس الثانية مع وصل الآيتين.

تحليل أسباب النزول: لم يذكروا في نزولها سببًا.

التحليل التجويديّ: بالوقف الأوّل على رأس الآية الأولى يكون هنالك مدّ عارض للسكون في كلمة ﴿تَعْلَمُونَ﴾، فيمدّ بحركتين أو أربع أو ستّ، وأمّا عند وصل الآيتين فينتفي هذا المدّ لانتفاء سببه وهو الوقف، فلا يمدّ إلا بحركتين فقط.

التحليل التفسيريّ: الآية خطاب للنبيّ محمّد ﷺ أن يأمر الكفّار من قريش أن يعملوا على مكانتهم، أي: على طريقتهم، أو على حالتهم، أو على ناحيتهم، أو على تمكّنهم، أو على منازلهم، وقد ذكر هذه الأقوال الخمسة الماورديّ في تفسيره[1]، والكلام هو عبارة عن خبر يحمل في طيّاته الوعيد والتهديد لهؤلاء الكفرة، وأنّهم سوف يدركون ما كانوا عليه من الضلال عند حلول العقوبة الإلهيّة عليهم، ففي حالة الوقف على رأس الآية

(1) علي بن محمّد بن محمّد بن حبيب البصريّ الشهير بالماورديّ، (ت: 450هـ)، **تفسير الماورديّ النكت والعيون**، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، د. ط، د. ت)، ج2/ص172 ـ 173.

الأولى تكون خبرًا فيه تهديد ووعيد لأولئك العاملين على مناهجهم التي تخالف الإسلام كما يقول شخص لآخر يهدّده: إذا فعلت كذا، فسوف تعلم، ويكون الكلام في الآية التي بعدها كلامًا مستأنفًا يخبر أنّ الذي يأتيه العذاب يوم القيامة يكون له في هذا العذاب الخزي والندامة والخلود أبدًا، ولكن عند وصل الآيتين يكون المعنى أنّ هؤلاء العاملين على مكانتهم سوف يعلمون من هو الذي سوف يلاقي العذاب المقيم يوم القيامة، فالوقف على رأس الآية الأولى جعل كلمة ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تهديدًا ووعيدًا، ووصل الآيتين والوقف على رأس الثانية جعلها إخبارًا، فالوقف وجّه التفسير إلى معنيين مختلفين.

التحليل النحويّ: في حالة الوقف على رأس الآية الأولى يكون الاسم الموصول الذي في بداية الآية الثانية مبتدأ إذ الكلام يكون عند هذا الوقف جديدًا مستأنفًا، وأمّا بوصل الآيتين، فيكون مفعولًا به للفعل ﴿تَعْلَمُونَ﴾ الذي في نهاية الآية الأولى.

سادس عشر: سورة غافر

27/ قول الله ﷻ: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ۝٧١ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر: 71 ـ 72].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿يُسْحَبُونَ﴾.

تحليل أسباب النزول: لم تذكر كتب أسباب النزول لنزول هذه الآية سببًا.

التحليل التجويديّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ ووصل الآيتين يكون المدّ في كلمة ﴿يُسْحَبُونَ﴾ مدًّا طبيعيًّا بمقدار حركتين، وأمّا في حالة الوقف الثاني، أي: على الكلمة ﴿يُسْحَبُونَ﴾ نفسها، فالمدّ فيها يكون مدًّا عارضًا للسكون، فيمدّ بحركتين أو أربع أو ستّ.

التحليل التفسيريّ: من الواضح أنّ الآيتين تتحدّثان عمّا سوف يعانيه أهل جهنّم من عذابات فيها، وفي حالة الوقف على كلمة ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ يكون الكلام الموقوف عليه خبرًا عن وضع الأغلال والسلاسل في أعناقهم لكن فيه تقديم وتأخير، فهو بمعنى: إذ الأغلال والسلاسل في أعناقهم، وما بعده يكون خبرًا آخر هو أنّهم يسحبون في الحميم، ثمّ يسجرون في النار، فتكون كلمة ﴿فِي ٱلْحَمِيمِ﴾، عندها متعلّقة بالفعل ﴿يُسْحَبُونَ﴾، وكذلك الحال لو كان الوقف على كلمة ﴿فِي ٱلْحَمِيمِ﴾، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿يُسْحَبُونَ﴾، فيكون تعلّقها بالفعل ﴿يُسْجَرُونَ﴾، أي: هم يسجرون في الحميم، ويسجرون في النار، والذي يبدو أنّ الأرجح هو أنّ كلمة ﴿فِي ٱلْحَمِيمِ﴾ متعلّقة بالفعل ﴿يُسْحَبُونَ﴾ بدليل قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾﴾ [القمر: 48]، والقرآن يفسّر بعضه بعضًا، وهذه الاختلافات في التفسير التي احتملتها الآيتان تابعة للمكان الذي حصل فيه الوقف، وهذا يعني أنّ للوقف أثر على توجيه التفسير.

التحليل النحويّ: لا تأثير لهذين الوقفين في الآيتين الكريمتين على إعراب كلماتهما، ولكن التأثير هو في تعلّق كلمة ﴿فِي ٱلْحَمِيمِ﴾، ففي حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾ يكون تعلّقها بالفعل ﴿يُسْحَبُونَ﴾، وأمّا عند الوقف الثاني، أي: على الفعل ﴿يُسْحَبُونَ﴾، فيكون تعلّقها بالفعل ﴿يُسْجَرُونَ﴾.

سابع عشر: سورة الحديد

28/ قول الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٩﴾﴾ [الحديد: 19].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾.

تحليل أسباب النزول: قال الضحّاك: (هم ثمانية نفر من هذه الأمّة سبقوا أهل الأرض في زمانهم إلى الإسلام، أبو بكر، وعليّ، وزيد، وعثمان، وطلحة، والزبير، وسعد، وحمزة، وتاسعهم عمر ألحقه الله بهم لما عرف من صدق نيّته)[1]، ولا تعارض بين كلام الضحّاك وكون الآية تتكلّم بشكل عام، فالقاعدة المعروفة أنّ العبرة بعموم النصّ لا خصوص السبب.

التحليل التجويديّ: عند الوقف الأوّل على كلمة ﴿ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ﴾ يكون في الواو مدّ عارض للسكون يمدّ بحركتين أو أربع أو ستّ، وأمّا في حالة الوقف الثاني على كلمة ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ يكون المدّ فيها مدًّا طبيعيًّا بحركتين.

التحليل التفسيريّ: قابلت الآية الكريمة بين المؤمنين والكافرين، وذكرت صنفين من أهل الإيمان هما الصديقون والشهداء، والصدّيق أعلى درجة من الشهيد بدليل تقديمه عليه في قول الله ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ

(1) الواحديّ، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، ج4/ص251.

وَحَسُنَ أُوْلَـٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ [النساء: 69]، فبالوقف على كلمة ﴿ٱلصِّدِّيقُونَ﴾ يكون الكلام الذي بعدها حول الشهداء إخبارًا أنّ لهم الأجرّ والنور عند ربّهم، وأمّا الصدّيقون فمسكوت عنهم للدلالة على أنّ أجرهم لا يعلمه إلا الله ﷻ، وأمّا بالوقف على كلمة ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾، فأمّا أن تكون كلمة الشهداء وصفًا للصدّيقين، فالأجرّ والنور يكون للصدّيق الذي نال شرف الشهادة، أي: القتل في سبيل الله، فالحديث عن صنف واحد من أهل الإيمان، أو أنّ الأجرّ والنور للصدّيق والشهيد كليهما مع التفاضل في ذلك بحسب الدرجة، وهذه المعاني إنّما اختلفت تبعًا لاختلاف الوقف الذي له تأثير كبير على التفسير.

التحليل النحويّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿ٱلصِّدِّيقُونَ﴾ يكون الواو في الكلمة التي بعدها وهي كلمة ﴿وَٱلشُّهَدَآءُ﴾ حرف استئناف، وكلمة الشهداء بعدها مبتدأ، وأمّا في حالة الوقف الآخر يكون هذا الواو حرف عطف، وكلمة الشهداء معطوفة على كلمة ﴿ٱلصِّدِّيقُونَ﴾.

ثامن عشر: سورة الحشر

29/ قول الله ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ [الحشر: 20].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿ٱلنَّارِ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿ٱلْجَنَّةِ ۚ﴾ الأولى.

تحليل أسباب النزول: لم يذكروا لنزولها سببًا.

التحليل التجويديّ: عند الوقف على كلمة ﴿ٱلنَّارِ﴾ يمدّ الألف فيها مدًّا عارضًا للسكون بحركتين أو أربع أو ست، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿ٱلْجَنَّةِ ۚ﴾، فيكون مدّه مدًّا طبيعيًّا بحركتين فقط.

التحليل التفسيريّ: لا خلاف بين المفسّرين أنّ المقصود بهذه الآية أنّ أهل النار وأهل الجنّة لا يتماثلون في الثواب والمنزلة، فأهل الجنّة هم الفائزون الناجون، وأهل النار هم الخاسرون الهالكون، وبالوقف على كلمة ﴿ٱلنَّارِ﴾ يكون المعنى أنّ أهل النار لا يستوون فيما بينهم، ففيهم من جاء فيه حديث النعمان بن بشير ﷺ، قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول: (**إنّ أهون أهل النار عذابًا يوم القيامة رجل على أخمص قدميه جمرتان يغلي منهما دماغه كما يغلي المرجل بالقمقم**)[1]، وفيهم من جاء فيه حديث ابن مسعود ﷺ يقول: قال رسول الله ﷺ: (**أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون**)[2]، وجهنّم فيها الدرك الأسفل الذي جاء فيه قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾ [النساء: 145]، وفيها الضحضاح الذي جاء فيه حديث العبّاس بن عبد المطّلب، قال: يا رسول الله، هل نفعت أبا طالب بشيء، فإنّه كان يحوطك، ويغضب لك؟! قال: (**نعم، هو في ضحضاح من نار، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**)[3]، وبين الأهون عذابًا والأشدّ، وبين الدرك الأسفل والضحضاح درجات ودرجات لا يعلمها إلا الله ﷻ، ويكون الكلام بعدها ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ من التوكيد اللفظيّ، فكلمة ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ الثانية هي توكيد للأولى، وأمّا بالوقف على كلمة ﴿ٱلْجَنَّةِ﴾ الثانية، فيكون المعنى أنّ أصحاب النار وأصحاب الجنّة لا يستوون، فأولئك في عذاب، وهؤلاء في نعيم، ولم أجد على كثرة البحث من القرّاء أو المفسّرين من ذهب إلى القول الأوّل مع أنّه محتمل جدًّا، ولا يمنع منه مانع من شرع أو لغة أو عقل، ولكن يبقى الأولى هو الوقف المأثور، وإنّما القول الآخر يدلّ على تأثيرات الوقوف على توجيه التفسير.

---

(1) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج5/ص2400، حديث رقم: 6194.

(2) مسلم، **صحيح مسلم**، ج3/ص1670، حديث رقم: 2.

(3) البخاريّ، **صحيح البخاريّ**، ج8/ص46، حديث رقم: 6208، مسلم، **صحيح مسلم**، ج1/ص194، حديث رقم: 357.

التحليل النحويّ: في حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿ٱلنَّارِ﴾، يكون إعراب ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۚ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ كالتالي: ﴿وَأَصۡحَٰبُ﴾: الواو: حرف استئناف، أصحاب: مبتدأ مرفوع بالضمّة مضاف، ﴿ٱلۡجَنَّةِ﴾: مضاف إليه مجرور بالكسرة، ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾: جملة توكيد لفظيّ لجملة ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۚ﴾ التي قبلها، والكلام مستأنف، وأمّا في حالة الوقف الثاني على كلمة ﴿ٱلۡجَنَّةِ﴾، فيكون إعرابها كالتالي: الواو: حرف عطف، أصحاب: معطوف مرفوع بالضمّة مضاف، ﴿ٱلۡجَنَّةِ﴾: مضاف إليه مجرور بالكسرة، ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾، أصحاب: مبتدأ مرفوع بالضمّة مضاف، ﴿ٱلۡجَنَّةِ﴾: مضاف إليه مجرور بالكسرة، ﴿هُمُ﴾: ضمير الشأن، أو توكيد، أو خبر، ﴿ٱلۡفَآئِزُونَ﴾: خبر لكلمة ﴿أَصۡحَٰبُ﴾، أو خبر للضمير ﴿هُمُ﴾، وفي هذه الحالة تكون الجملة الاسميّة هي الخبر لكلمة ﴿أَصۡحَٰبُ﴾، وهذا التأثير على الإعراب كان بسبب الوقف.

تاسع عشر: سورة الممتحنة

30/ قول الله ﷻ: ﴿لَن تَنفَعَكُمۡ أَرۡحَامُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡۚ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَفۡصِلُ بَيۡنَكُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٣﴾ [الممتحنة: 3].

الوقف الأوّل على كلمة ﴿أَوۡلَٰدُكُمۡۚ﴾، والوقف الثاني على كلمة ﴿ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾.

تحليل أسباب النزول: هذه الآية الكريمة نزلت ضمن الآيات السبع الأولى من سورة الممتحنة في حاطب بن أبي بلتعة ﷺ حين كتب إلى أهل مكّة كتابًا يحذّرهم من مباغتة النبيّ ﷺ مكّة لفتحها بعد نقضهم صلح الحديبية، فنزل الوحي بخبر ذلك إلى النبيّ ﷺ، (فقال عمر ﷺ: ائذن لي يا رسول الله، فأضرب عنقه،

فقال ﷺ: **مهلًا يا ابن الخطّاب، وما يدريك لعلّ الله قد اطّلع إلى أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فإنّي غافر لكم،** قال الزهريّ: فيه نزلت حتّى ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٧﴾)[1].

التحليل التفسيريّ: معنى الآية واضح جدًّا، وهو أنّ الأولاد والأرحام لن تنفع أحدًا يوم القيامة، وإنّما هو الإيمان والعمل الصالح، فرغم أنّ الآية نزلت في حاطب بن أبي بلتعة ﷺ إلا أنّ القاعدة تقول: العبرة بعموم النصّ لا خصوص السبب، وعند الوقف على كلمة ﴿أَوْلَٰدُكُمْ﴾ يكون ظرف الزمان ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ متعلّقًا بالفعل ﴿يَفْصِلُ﴾ الذي جاء بعده، فيكون المعنى أن لا نفع لكم في الأرحام ولا في الأولاد، وعند قيام الساعة يفصل الله ﷻ بينكم، وأمّا عند الوقف على كلمة ﴿ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ يكون متعلّقًا بالفعل ﴿تَنفَعَكُمْ﴾، أي: يوم القيامة لن تنفعكم الأرحام ولا الأولاد، فتغير المعنى وفق تغيّر الوقف.

التحليل النحويّ: يكمن تأثير الوقفين في هذه الآية الكريمة في تغيير عائديّة ظرف الزمان ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، ففي حالة الوقف الأوّل على كلمة ﴿وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ﴾ يكون عائدًا على الفعل ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾، وأمّا في حالة الوقف الثاني، أي: على ظرف الزمان ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ نفسه، فتكون عائديّته على الفعل ﴿لَن تَنفَعَكُمْ﴾، وأمّا على إعراب كلمات الآية فلا تأثير للوقفين.

---

(1) الطبريّ، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، ج23/ص315.

الخاتمة

وختامًا، وبعد إتمام هذا البحث أسأل الله ﷻ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به إخوتي من طلبة العلم الشرعيّ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ۝٨٩﴾ [الشعراء: 88 ـ 89]، وأن يجزي بالخير كلّ من أعانني في إتمامه، وأقول: إن كنت قد أخطأت في شيء منه إذ **(كلّ بني آدم خطّاء، وخير الخطّائين التوّابون)**[1]، فتوبة توبة، والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، وإن كنت قد أصبت، فالحمد لله الذي بفضله تتمّ الصالحات ﴿... لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ ۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٧٠﴾ [القصص: 70].

وصلّى الله على نبيّنا محمّد...

وعلى آله وأصحابه أجمعين، وسلّم تسليمًا كثيرًا...

والحمد لله ربّ العالمين.

---

(1) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج5/ص321، حديث رقم: 4251، وقال محقّقو الكتاب: حسن إن شاء الله، رجاله ثقات غير عليّ بن مسعدة، وهو مختلف فيه، وثّقه أبو داود الطيالسيّ، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وضعّفه البخاريّ وأبو داود والنسائي، وممّن ضعّف الحديث به الذهبيّ والزين العراقيّ، وصحّحه الحاكم، ج4/ص244، وابن القطان في الوهم والإيهام، ج5/ص414، وأخرجه الترمذيّ (2667) عن أحمد بن منيع، بهذا الإسناد، وهو في مسند أحمد (13049).

النتائج

تمخّض البحث عن النتائج الآتية:

1. للوقوفات في تجويد القرآن الكريم أثر كبير على التفسير، فقد يؤدّي الوقوف أحيانًا في مكان ما من الآية إلى تغيير المعنى المراد منها، بل قد يؤدّي إلى فساده، ولذلك ينبغي لقارئ القرآن أن يحرص على معرفة أين يقف؟ ومن أين يبدأ؟

2. الوقوفات في التجويد ليس لها الأثر على توجيه التفسير فحسب، بل هي تؤثّر على توجيه النحو أيضًا، فكثيرًا ما يتغيّر إعراب كلمة بحسب الوقوف عليها أو بحسب الوقوف على كلمة أخرى غيرها، وكذلك الحال في البلاغة فقد يكون الوقوف على كلمة أبلغ من الوقوف على كلمة غيرها.

3. تختلف أحكام الوقوفات في القرآن، فهنالك الوقف الممنوع، وهنالك الوقف الجائز الذي يصحّ الابتداء بما بعده، وهنالك الوقف الجائز الذي لا يصحّ الابتداء بما بعده، وكلّ ذلك يعتمد اعتمادًا كثيرًا على المعنى الذي تؤدّي إليه هذه الوقوفات.

4. الوقوف على رأس الآيات جائز إذ هكذا كانت قراءة النبيّ ﷺ كما ورد في الأثر، ولكن هنالك آيات يتمّ معناها عند الوقوف على رأسها لكنّها ترتبط بما بعدها لفظًا ومعنىً، وعليه فلا يجوز الابتداء بما بعدها بحسب تعريف الوقف الحسن، وهنا اختلفوا في الحكم، فقال بعض العلماء: الوقف على رأس الآية جائز على كلّ حال، وقال آخرون: بل لا بدّ من مراعاة المعنى، والذي يبدو أن مراعاة المعنى هو الأولى، والأثر محمول على الأعمّ الأغلب.

5. تعسّف بعضهم في قراءة القرآن الكريم فوقف على كلمات في بعض الآيات الكريمة فيها شيء من التكلّف غير المقبول.

6. قطع القراءة، وذلك عند إكمال القارئ ورده القرآنيّ، أو عند انتقال المصلّى من القيام إلى الركوع يختلف عن الوقف إذ يجوز الوقف وسط الآيات بينما لا يكون القطع إلا عند رؤوسها على أن يحمل هذا القطع معنىً تامًّا يحسن القطع عليه.

7. السكت في التجويد كالوقف والقطع له أحكامه، وله تأثيره على توجيه التفسير أيضًا، وقد وردت في قراءة حفص عن عاصم من طريق الشاطبيّة ستّ سكتات؛ أربع منها واجبة، وثنتان جائزتان، وقراءة حفص عن عاصم هي القراءة الأشهر في العالم الإسلاميّ، ولكن في القراءات الأخرى كثير من السكتات.

8. اختلف العلماء في تفسيرهم للقرآن كثيرًا، ولهذه الاختلافات أسبابها الكثيرة، فبعضها يرجع إلى القرآن ولغته، وبعضها يرجع إلى أسباب خارجة عن ذلك.

التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي:

1. أن يقوم بعض الباحثين بجمع الآيات القرآنيّة التي قرأها بعض القرّاء بشيء من التكلّف، وذلك لاجتنابها، ويصلح هذا الأمر بحثًا للترقية، أو مقالًا ينشر في المجلّات التي تصدرها كليّات الشريعة.
2. جمع الآيات القرآنيّة التي لا يجوز القطع عندها، ودراستها لبيان أسباب عدم الجواز، ويصلح هذا بحثًا قصيرًا للترقية.
3. يمكن دراسة سكتات حفص عن عاصم بحث للترقية، أو مقالًا في مجلّة لأنّها سكتات قليلة، ولكن السكتات في القراءات الأخرى تصلح بحث ماجستير لأنّها أكثر ممّا وردت في قراءة حفص عن عاصم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- إبراهيم بن السريّ بن سهل أبو إسحاق الزجّاج، (ت: 311هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت، عالم الكتب، ط1، 1408هـ ـ 1988م).
- إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسريّ، **مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات**، (الرياض، دار الحضارة للنشر، ط1، 1429هـ ـ 2008م).
- إبراهيم بن محمّد بن أبي بكر بن أيّوب بن قيّم الجوزيّة، (ت: 767هـ)، **إرشاد السالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد بن عوض بن محمّد السهيليّ، (الرياض، أضواء السلف، ط1، 1373هـ ـ 1954م).
- ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ، (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة، دار التراث، ط20، 1400هـ ـ 1980م).
- أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفيّ، (ت: 710هـ)، **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي، (بيروت، دار الكلم الطيّب، ط1، 1419هـ ـ 1998م).
- أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، (ت: 392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجّار، وعبد الفتّاح شلبي، (وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ط2، 1420هـ ـ 1999م).
- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشريّ، (ت: 538هـ)، **الكشّاف عن حقائق غوامض التأويل**، (بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط3، 1407هـ ـ 1987م).

- أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ، (ت: 458هـ)، **شعب الإيمان**، تحقيق: محمّد السعيد بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1410هـ ـ 1990م).
- أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمّد بن إبراهيم بن عثمان العبسيّ، (ت: 235هـ)، **الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ ـ 1989م).
- أبو حاتم محمّد بن حبّان بن أحمد البستيّ، (ت: 354هـ)، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط1، 1408هـ ـ 1988م).
- أبو حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ، (ت: 505هـ)، **إحياء علوم الدين**، (بيروت، دار المعرفة، د. ط، 1402هـ ـ 1982م).
- أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ، (ت: 745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمّد جميل، (بيروت، دار الفكر، د. ط، 1420هـ ـ 2000م).
- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو الأزديّ السجستانيّ، (ت: 275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمّد كامل قره بللي، (بيروت، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ ـ 2009م).
- أبو عبيدة معمّر بن المثنّى التيميّ البصريّ، (ت: 209هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمّد فؤاد سزگين (القاهرة، مكتبة الخانجي، د. ط، 1381هـ ـ 1961م).
- أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانيّ، (ت: 241هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق، شعيب الأرناؤوط ـ عادل مرشد، (بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط1، 1421هـ ـ 2001م).

- أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، (ت: 303هـ)، **سنن النسائي الكبرى**، تحقيق عبد الغفّار سليمان البنداري وسيّد حسن كسروي، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1411هـ ـ 1991م).
- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمّد ابن تيمية الحرانيّ، (ت: 728هـ)، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم، (المدينة المنوّرة، مجمع الملك فهد، 1416هـ ـ 1995م).
- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمّد ابن تيمية الحرانيّ، (ت: 728هـ)، **مقدّمة في أصول التفسير**، (بيروت، دار مكتبة الحياة، د. ط، 1490هـ ـ 1980م).
- أحمد بن عبد الكريم بن محمّد بن عبد الكريم الأشمونيّ المصريّ، (ت: نحو 1100هـ)، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، تحقيق: شريف أبو العلا العدويّ، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ ـ 2002م).
- أحمد بن فارس بن زكريّا القزوينيّ، (ت: 395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، (دار الفكر، د. ت، 1399هـ ـ 1979م).
- أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ أبو جعفر النحّاس، (ت: 338هـ)، **القطع والائتناف**، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطروديّ، (السعوديّة، دار عالم الكتب، ط1، 1413هـ ـ 1992م).
- أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ أبو جعفر النحّاس، (ت: 338هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421 ـ 2000م).
- أحمد بن محمّد بن سلامة بن عبد الملك الأزديّ الطحاويّ، (ت: 321هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط1، 1415هـ ـ 1994م).

- أحمد بن محمّد بن عليّ الفيّوميّ، (ت: 770هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (بيروت، المكتبة العلميّة، د. ط، د. ت).
- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ، (ت: 756هـ)، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، (دمشق، دار العلم، د. ط، د. ت).
- أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ، (ت: 756هـ)، **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (دار الكتب العلميّة، ط1، 1417هـ ـ 1996م).
- أحمد محمود عبد السميع الشافعيّ الحفيان، **الوافي في كيفيّة ترتيل القرآن الكريم**، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ ـ 2000م).
- إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقيّ، (ت: 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: محمّد حسين شمس الدين، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ ـ 1998م).
- تاج الدين عبد الوهاب بن تقيّ الدين السبكيّ، (ت: 771هـ)، **طبقات الشافعيّة الكبرى**، تحقيق: محمود محمّد الطناحيّ، وعبد الفتّاح محمّد الحلو، (القاهرة، دار هجرّ للطباعة، ط2، 1413هـ ـ 1992م).
- الحسين بن مسعود بن محمّد الفرّاء البغويّ، (ت: 516هـ)، **شرح السنّة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمّد زهير الشاويش (دمشق، المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ ـ 1983).
- الحسين بن مسعود بن محمّد الفرّاء البغويّ، (ت: 516هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: محمّد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميريّة، وسليمان مسلم الحرش، (الرياض، دار طيبة، ط4، 1417هـ ـ 1997م).

- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ الأزديّ اليحمديّ البصريّ، (ت: 170هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السامرّائيّ، (دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت).
- سعيد بن محمّد ديب بن محمود حوّى النعيميّ الرفاعيّ، (1409هـ)، **الأساس في التفسير**، (القاهرة، دار السلام، ط6، 1424هـ ـ 2003م).
- السكّيت، يعقوب بن إسحاق المعروف بابن، (ت: 244هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمّد مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1423هـ ـ 2002م).
- سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التستريّ، (ت: 283هـ)، **تفسير التستريّ**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1423هـ ـ 2002م).
- شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسينيّ الآلوسيّ، (ت: 1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1415هـ ـ 1994م).
- عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرحمن بن تمّام بن عطيّة الأندلسيّ المحاربيّ، (ت: 542هـ)، **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ ـ 2001م).
- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ، (ت: 911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1394هـ ـ 1974م).
- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطيّ، (ت: 911هـ)، **شرح شواهد المغني**، تحقيق: محمّد محمود بن التلاميذ التركزيّ الشنقيطيّ، (لجنة التراث العربيّ، د. ط، 1386هـ ـ 1966م).

- عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ، (ت: 597هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزّاق المهديّ، (بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط1، 2001م).
- عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد بن الجوزيّ، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط1، 1422هـ ـ 2001م).
- عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس بن المنذر التميميّ الحنظليّ الرازيّ ابن أبي حاتم، (ت: 327هـ)، **تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، (المملكة العربيّة السعوديّة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط3، 1419هـ ـ 1998م).
- عبد الرحمن بن محمّد بن مخلوف الثعالبيّ، **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، (ت: 875هـ)، تحقيق: محمّد علي معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1418هـ ـ 1997م).
- عبد الرزّاق بن همّام بن نافع الحميريّ اليمانيّ الصنعانيّ، (ت: 211هـ)، **المصنّف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظميّ، (القاهرة، دار التأصيل، ط1، 1436هـ ـ 2015م)
- عبد الرزّاق بن همّام بن نافع الحميريّ اليمانيّ الصنعانيّ، (ت: 211هـ)، **تفسير عبد الرزّاق**، تحقيق: محمود محمّد عبده، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ ـ 1998م).
- عبد الفتّاح بن عبد الغنيّ بن محمّد القاضي، (ت: 1403هـ)، **الوافي في شرح الشاطبيّة في القراءات السبع**، (جدّة، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412هـ ـ 1992م).
- عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، (ت: 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: عليّ محمّد البجاويّ، (مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، د. ط، د. ت).

- عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارميّ التميميّ السمرقنديّ، (ت: 255هـ)، **مسند الدارميّ المعروف بسنن الدارميّ**، تحقيق: حسين سليم أسد الدارانيّ، (السعوديّة، دار المغني، ط1، 1412هـ ـ 2000م).
- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام، (ت: 761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، (دمشق، دار الفكر، ط6، 1405هـ ـ 1985م).
- عبد النبيّ بن عبد الرسول الأحمد نكري، **دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرّبه عن الفارسيّة: حسن هاني فحص، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ ـ 2000م).
- عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدانيّ، (ت: 444هـ)، **التحديد في الإتقان والتجويد**، تحقيق: غانم قدّوري الحمد، (بغداد، دار الأنبار، ط1، 1407هـ ـ 1988م).
- عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الدانيّ، (ت: 444هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: خلف حمّود سالم الشغدليّ، (السعوديّة، دار الأندلس للنشر والتوزيع، ط1، 1436هـ ـ 2015م).
- عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الشهرزوريّ المعروف بابن الصلاح، (ت: 643هـ)، **فتاوى ابن الصلاح**، تحقيق: موفّق عبد الله عبد القادر، (بيروت، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1407هـ ـ 1987م).
- عطيّة قابل نصر، **غاية المريد في علم التجويد**، (القاهرة، ط4، 1415هـ ـ 1994م).

- علاء الدين عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن عمر الشيحيّ المعروف بالخازن، (ت: 741هـ)، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، تحقيق: محمّد عليّ شاهين، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1415هـ ـ 2004م).
- على الله بن عليّ أبو الوفا، **القول السديد في علم التجويد**، (المنصورة، دار الوفاء، ط3، 1424هـ ـ 2003م).
- عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ القرطبيّ الظاهريّ، (ت: 456هـ)، **الإحكام في أصول الإحكام**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، (بيروت، دار الآفاق الجديدة، د. ط، د. ت).
- عليّ بن أحمد بن محمّد بن عليّ الواحديّ النيسابوريّ، (ت: 468هـ)، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، (دمشق ـ دار القلم، بيروت ـ الدار الشاميّة، ط1، 1415هـ ـ 1995م).
- عليّ بن أحمد بن محمّد بن عليّ الواحديّ النيسابوريّ، (ت: 468هـ)، **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، وأحمد محمّد صيرة وأحمد عبد الغني الجمل وعبد الرحمن عويس، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1415هـ ـ 1994م).
- عليّ بن أحمد بن محمّد بن عليّ الواحديّ النيسابوريّ، (ت: 486هـ)، **أسباب نزول القرآن**، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1411هـ ـ 1991م).
- عليّ بن إسماعيل بن سيده المرسيّ، (ت: 458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ ـ 2000م).
- عليّ بن إسماعيل بن سيده المرسيّ، (ت: 458هـ)، **المخصّص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1417هـ ـ 1996م).

- عليّ بن سلطان محمّد القاري، (ت: 1014هـ)، **المنح الفكريّة على شرح المقدّمة الجزريّة**، تحقيق: أسامة عطايا، (دمشق، دار الغوثانيّ للدراسات القرآنيّة، 1433هـ ـ 2012م).
- عليّ بن صالح بن عبد الفتّاح الجارم، (ت: 1368هـ)، ومصطفى بن أمين بن إبراهيم، (ت: 1367هـ)، **البلاغة الواضحة في البيان والمعاني والبديع**، (دمشق ـ بيروت، مكتبة دار الفجرّ، 1435هـ ـ 2014م).
- عليّ بن محمّد بن عليّ الزين الشريف الجرجانيّ، (ت: 816هـ)، **التعريفات**، تحقيق: مجموعة من العلماء، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1403هـ ـ 1983م).
- علي بن محمّد بن محمّد بن حبيب البصريّ البغداديّ الشهير بالماورديّ، (ت: 450هـ)، **تفسير الماورديّ النكت والعيون**، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ط، د. ت).
- عليّ محمّد محمّد الصلابيّ، **المعجزة الخالدة ـ الإعجاز العلميّ في القرآن الكريم ـ براهين ساطعة وأدلّة قاطعة**، (بيروت، دار المعرفة للنشر والتوزيع، 1434هـ ـ 2013م).
- عمر بن عليّ بن عادل الحنبليّ الدمشقيّ النعمانيّ، (ت: 775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ ـ 1998م).
- فريال زكريّا العبد، **الميزان في أحكام تجويد القرآن**، (القاهرة، دار الإيمان، ط2، 1431هـ ـ 2010م).
- مجاهد بن جبر المخزوميّ، (ت: 104هـ)، **تفسير مجاهد**، تحقيق: محمّد عبد السلام أبو النيل، (مصر، دار الفكر الإسلاميّ، ط1، 1410هـ ـ 1989م).

- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة إبراهيم مصطفى وأحمد الزيّات وحامد عبد القادر ومحمّد النجار، **المعجم الوسيط**، (القاهرة، دار الدعوة، د. ط، د. ت).
- مجير الدين بن محمّد العليميّ المقدسيّ، (ت: 927هـ)، **فتح الرحمن في تفسير القرآن**، تحقيق: نور الدين طالب، (قطر، دار النوادر، ط1، 1430هـ ـ 2009م).
- محمّد الأمين بن عبد الله الأورروميّ الهرريّ، **تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن**، (بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1412هـ ـ 2001م).
- محمّد الطاهر بن محمّد الطاهر بن عاشور التونسيّ، (ت: 1393هـ)، **تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف بالتحرير والتنوير**، (تونس، الدار التونسيّة للنشر، د. ط، 1404م ـ 1984م).
- محمّد المكّي الناصريّ، (ت: 1414هـ)، **التيسير في أحاديث التفسير**، (بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1405هـ ـ 1985م).
- محمّد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، **مصطلحات في كتب العقائد ـ دراسة وتحليل**، (الرياض، دار ابن خزيمة، ط1، 1427هـ ـ 2006م).
- محمّد بن إبراهيم بن المنذر بن الجارود النيسابوريّ، (ت: 930هـ)، **كتاب تفسير القرآن**، تحقيق: سعد محمّد السعد، (المدينة المنوّرة، دار المآثر، ط1، 1423هـ ـ 2002م).
- محمّد بن أبي بكر بن أيّوب بن سعد شمس الدين ابن قيّم الجوزيّة، (ت: 751هـ)، **التفسير القيّم**، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربيّة والإسلاميّة، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط1، 1410هـ ـ 1989م).

- محمّد بن أبي بكر بن أيّوب بن سعد شمس الدين ابن قيّم الجوزيّة، (ت: 751هـ)، **إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين**، تحقيق: محمّد عبد السلام إبراهيم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1411هـ ـ 1991م).
- محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازيّ، (ت: 666هـ)، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، (بيروت ـ صيدا، الدار النموذجية، ط5، 1420هـ ـ 1999م).
- محمّد بن أحمد الأزهريّ، (ت: 370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمّد عوض مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1421هـ ـ 2001م).
- محمّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاريّ الخزرجيّ القرطبيّ، (ت: 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ)**، تحقيق: أحمد البردونيّ وإبراهيم إطفيش، (القاهرة، دار الكتب المصريّة، ط2، 1384هـ ـ 1964م).
- محمّد بن أحمد بن أبي سهر شمس الأئمّة السرخسيّ، (ت: 483هـ)، **المبسوط**، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، (بيروت، دار الفكر، ط1، 1421هـ ـ 2000م).
- محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن جزّي الغرناطيّ، (ت: 741هـ)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق: عبد الله الخالديّ، (بيروت، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم، ط1، 1416هـ ـ 1995م).
- محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاريّ الجعفيّ، (ت: 256هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ، وسننه وأيّامه (صحيح البخاريّ)**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، (بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، ط3، 1407هـ ـ 1987م).
- محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ، (ت: 321هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكّي، (بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1407هـ ـ 1987م).

- محمّد بن الحسن بن فورك، (ت: 406هـ)، **تفسير ابن فورك من أوّل سورة نوح إلى آخر سورة الناس** ـ رسالة ماجستير، دارسة وتحقيق: سهيمة بنت محمّد سعيد محمّد أحمد بخاري، (السعوديّة، جامعة أمّ القرى، ط1، 1430هـ ـ 2009م).
- محمّد بن القاسم بن محمّد بن بشار أبو بكر الأنباريّ، (ت: 328هـ)، **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، مجمع اللغة العربيّة، د. ط، 1390هـ ـ 1971م).
- محمّد بن جرير بن يزيد الطبريّ، (ت: 310هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (القاهرة، دار هجرّ للطباعة، ط1، 1422هـ ـ 2001م).
- محمّد بن عبد الله بن بهادر بدر الدين الزركشيّ، (ت: 794هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، (بيروت، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1376هـ ـ 1957م).
- محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه الحاكم النيسابوريّ، (ت: 405هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعيّ، (القاهرة، دار الحرمين، ط1، 1417هـ ـ 1997).
- محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، (ت: 405هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1411هـ ـ 1990م).
- محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله الشوكانيّ اليمنيّ، (ت: 1250هـ)، **فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير**، (دار ابن كثير، دار الكلم الطيّب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ ـ 1993م).

- محمّد بن عليّ بن محمّد حامد بن محمّد صابر الفاروقيّ الحنفيّ التهونويّ، (ت: بعد 1158هـ)، **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1417هـ ـ 1996م).
- محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازيّ، (ت: 606هـ)، **تفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط3، 1420هـ ـ 2000م).
- محمّد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحّاك الترمذيّ أبو عيسى، (ت: 279هـ)، **الجامع الكبير**، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، (بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1417هـ ـ 1998م).
- محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق مرتضى الحسينيّ الزبيديّ، (ت: 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (بيروت، دار الفكر، د. ط، 1414هـ ـ 1993م).
- محمّد بن محمّد بن محمّد أبو القاسم محبّ الدين النويريّ، (857هـ)، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: مجدي محمّد سرور سعد باسلوم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1424هـ ـ 2003م).
- محمّد بن محمّد بن محمود أبو منصور الماتريديّ، (ت: 333هـ)، **تأويلات أهل السنّة**، تحقيق: مجدي محمّد سرور سعد باسلوم، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1426هـ ـ 2005م).
- محمّد بن محمّد بن يوسف شمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ، (ت: 833هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: عليّ محمّد الضبّاع، (بيروت، دار الكتب العلميّة، د. ط، د. ت).
- محمّد بن محمّد بن يوسف شمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ، (ت: 833هـ)، **التمهيد في علم التجويد**، تحقيق: علي حسين البوّاب، (الرياض، مكتبة المعارف، ط1، 1405هـ ـ 1985م).

- محمّد بن محمّد بن يوسف شمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ، (ت: 833هـ)، **شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: أنس مهرة، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط2، 1420هـ ـ 2000م).
- محمّد بن محمّد بن يوسف شمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ، (ت: 833هـ)، **منظومة المقدّمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (المقدّمة الجزريّة)**، تحقيق: أيمن رشدي سويد، (جدّة، دار نور المكتبات، ط4، 1427هـ ـ 2006م).
- محمّد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ، (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، (بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ ـ 1993م).
- محمّد بن يزيد بن ماجه القزوينيّ، (ت: 275هـ)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، ومحمّد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله، (دمشق، دار الرسالة العالميّة، ط1، 1430هـ ـ 2009م).
- محمّد جمال الدين بن محمّد سعيد بن قاسم الحلّاق القاسميّ، (1332هـ)، **محاسن التأويل**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، (بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1418هـ ـ 1997م).
- محمد حسين الذهبيّ، (1398هـ)، **التفسير والمفسّرون**، (القاهرة، مكتبة وهبة، د. ط، د. ت).
- محمّد راتب النابلسيّ، **موسوعة الإعجاز العلميّ في القرآن والسنّة**، (دمشق، دار المكتبيّ، ط2، 1425هـ ـ 2005م).
- محمّد سالم محيسن، (ت: 1422هـ)، **الهادي شرح طيّبة النشر في القراءات العشر**، (بيروت، دار الجيل، ط1، 1417هـ ـ 1997م).
- محمّد سيّد طنطاوي، (ت: 1431هـ ـ 2010م)، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، (القاهرة، دار النهضة، ط1، 1418هـ ـ 1997م).

- محمّد صدّيق خان بن حسن بن عليّ بن لطف الله الحسينيّ البخاريّ القنّوجيّ، (ت: 1307هـ)، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاريّ، (بيروت، المكتبة العصريّة، 1412هـ ـ 1992م).
- محمّد عبد العظيم الزرقانيّ، (ت: 1376هـ)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، تحقيق: فوّاز أحمد زمرلي، (بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط1، 1415هـ ـ 1885م).
- محمّد فهد خاروف، **الميسّر في القراءات الأربع عشرة**، (دمشق، دار الكلم الطيّب، ط5، 1430هـ ـ 2009م).
- محمّد محمود الحجازيّ، **التفسير الواضح**، (بيروت، دار الجيل، ط10، 1413هـ ـ 1992م).
- محمود بن عبد الرحيم صافي، (ت: 1376هـ)، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، (دمشق ـ دار الرشيد، بيروت ـ مؤسّسة الإيمان، ط4، 1418هـ ـ 1995م).
- محمود بن عليّ بسّة المصريّ، (ت: بعد 1367هـ)، **العميد في علم التجويد**، تحقيق: محمّد الصادق قمحاوي، (الإسكندريّة، دار العقيدة، ط1، 1425هـ ـ 2004م).
- محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، (ت: 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، (حمص، دار الإرشاد للشؤون الجامعيّة، دمشق ـ بيروت، دار اليمامة ـ دار ابن كثير، ط4، 1415هـ ـ 1994م).
- مسلم بن الحجّاج أبو الحسن القشيريّ النيسابوريّ، (ت: 261هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)**، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1412هـ ـ 1991م).
- مصطفى ديب البغا، ومحيي الدين ديب مستو، (ت: 1422هـ)، **الواضح في علوم القرآن**، (دمشق، دار الكلم الطيّب، ط2، 1418هـ ـ 1998م).

- مقاتل بن سليمان بن بشير الأزديّ البلخيّ، (ت: 150هـ)، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، (بيروت، دار إحياء التراث، ط1، 1423هـ ـ 2002م).
- مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمّد بن مختار القيسيّ القيروانيّ الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ، (437هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (بيروت، مؤسّسة الرسالة، ط2، 1405هـ ـ 1985م).
- الملّا عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ الظاهريّ، (ت: 456هـ)، **المحلّ ى بالآثار**، (بيروت، دار الفكر، د. ط، د. ت).
- منتجب بن أبي العزّ بن رشيد أبو يوسف الهمدانيّ، (ت: 643هـ)، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: محمّد نظام الدين الفتيح، (السعوديّة، دار الزمان، ط1، 1427هـ ـ 2006م).

المنتخب

- منصور بن محمّد بن عبد الجبّار السمعانيّ، (ت: 489هـ)، **تفسير القرآن المعروف بتفسير السمعانيّ**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عبّاس بن غنيم، (الرياض، دار الوطن، ط1، 1418هـ ـ 1997م).

السيرة الذاتيه

أكمل الباحث الدراسة الابتدائيّة في مدرسة الحضارة، والدراسة الثانويّة في مدرسة السيّد أحمد الرفاعيّ الإسلاميّة في قضاء تكريت، وتخرّج من هذه المدرسة سنة 2015م ليلتحق بجامعة تكريت كليّة العلوم الإسلاميّة، وتخرّج فيها عام 2018م ـ 2019م.

TECVİD VAKIFLARININ YORUMA YÖN VERME ÜZERİNDEKİ ETKİSİ, TÜMEVARIMCI VE ANALİTİK BİR KUR'AN ÇALIŞMASI

Abdulrahman Badr Saber AL-RIFAIE

2022
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TEMEL İSLAMİ BİLİMLER

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI